



للارشاد القانوني والاجتماعي

مرکز المرأة

Women's Centre for Legal Aid and Counselling

التقرير السنوي

نستلهم الماضي... ونسير نحو المستقبل

2010

التقرير السنوي 2010

قائمة المحتويات

الجزء الأول: ملخصات

3	معلومات عامة
3	نبذة سياسية عامة
7	ملخص عن مؤشرات التقدم
14	تلخيص سردي يشمل:
15	ملخص الإنجازات حسب الأهداف الاستراتيجية
21	تقييم موجز للتقدم حسب خطة العمل
22	شمل الرجال في نشاطات المركز
23	بعض الصعوبات والدروس المستفادة

الجزء الثاني: التقرير التفصيلي حسب الأهداف الاستراتيجية

24	الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في توفير بيئة تشريعية وسياسية ومؤسسية محددة والتي تدعم المرأة وتمكينها.
34	الهدف الاستراتيجي الثاني : المساهمة في تعزيز وعي المجتمع الفلسطيني بقضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة، ومواجهة الممارسات السلبية ضد المرأة.
66	الهدف الاستراتيجي الثالث : توسيع وتطوير الخدمات التي يقدمها المركز للنساء اللاتي يعانين من التمييز والعنف وتحسينها.
96	الهدف الاستراتيجي الرابع : توثيق انتهاكات حقوق المرأة ونشر معلومات بهذا الخصوص على شكل تقارير وأوراق موقف محلياً وإقليمياً ودولياً.
109	الهدف الاستراتيجي الخامس : تعزيز قدرات المركز وأدائه واستدامته.

الجزء الأول: ملخصات

معلومات عامة

اسم المؤسسة: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

الفترة التي يغطيها التقرير: 1 كانون الثاني/يناير 2010 - 31 كانون الثاني/ديسمبر 2010

تاريخ التقرير السابق: 12 آب/أغسطس 2010

تاريخ التقرير الحالي: 1 آذار/مارس 2011

نبذة سياسية عامة

اتسم الوضع السياسي خلال عام 2010 في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالجمود المتواصل، حتى أنه وصل إلى مرحلة انهيار مباحثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية. كما استمرت حالة عدم انعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني، وتم تأجيل الانتخابات المحلية في شهر حزيران/يونيو.

وعلى الصعيد الدولي فقد سيطر مقتل تسعة أتراك ممن كانوا على متن سفينة مافي مرمره -التي كانت واحدة من بين سفن أسطول الحرية- في شهر أيار/مايو من قبل الإسرائيليين على المشهد الإعلامي، وقد أدى ذلك إلى المزيد من التوتر في العلاقات بين تركيا وإسرائيل. وتشير التقارير الإخبارية أن العلاقات الإسرائيلية اللبنانية في حالة توتر كبير، وأن علاقاتها مع غالبية الدول متوترة.¹

وفيما يتعلق بالحصار المفروض على قطاع غزة فقد غيرت إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، من طبيعة القيود المفروضة على القطاع، حيث سمحت بإدخال المزيد من المواد التي تسمح بدخولها للقطاع، وقد يعزى ذلك

¹ BBC News "Tensions between Lebanon and Israel at high levels" 30 June 2010

<http://www.bbc.co.uk/news/10462490> (accessed 28 July 2010)

لنشاطات المناصرة التي جلبها أسطول الحرية. ولكن هذا لا يعني أن القيود قد رفعت تماماً، حيث لا تزال هذه القيود مفروضة على الكثير من الحريات، من بينها حرية الحركة والتنقل.

وفي الفترة ذاتها، وبالتحديد في شهر حزيران/ يونيو، تم إلغاء عقد الانتخابات المحلية التي كان من المفترض أن تجرى في تموز/ يوليو 2010. وقد ربطت وزارة الحكم المحلي قرارها القاضي بإلغاء إجراء الانتخابات بالحاجة إلى "تمهيد الطريق لإنهاء حصار غزة، وإنجاح الجهود الحثيثة المبذولة من أجل الوحدة الوطنية"، وأن التأجيل جاء كذلك بناءً على طلب من العرب وعدد من "الأصدقاء في العالم".² وقد لقي القرار تنديداً من قبل عدد من مؤسسات المجتمع المدني، ونظمت المظاهرات للتعبير عن ذلك.³

وعلى صعيد المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية فإن مباحثات التقريب التي ترعاها الولايات المتحدة لم تأت بأي جديد، حيث ما لبثت المفاوضات أن تبدأ في شهر أيلول/ سبتمبر حتى انهارت بعد عدة أسابيع من بدئها. وقد تصادف ذلك مع انتهاء فترة ما يسمى بتجميد الاستيطان. يذكر أن تجميد الاستيطان لم يكن يطبق أصلاً في القدس الشرقية، ولم يشمل عمليات التخطيط وبناء العديد من المباني في المستوطنات الغير شرعية القائمة.⁴

أما على صعيد المصالحة الوطنية الفلسطينية فقد تواصلت الاحتجاجات ضد تأجيل الانتخابات، كما تم عقد اجتماعات وتنظيم تظاهرات للتعبير عن عدم الرضا عن الموقف التفاوضي الضعيف في المفاوضات التي جرت في شهر أيلول/سبتمبر.⁵ وفي تطور مثير للقلق قامت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية بقمع اجتماع نظمته فعاليات سياسية مختلفة لمناقشة آخر المستجدات المتعلقة بالمفاوضات السياسية مع إسرائيل،⁶ حيث داهم

² Ma'an News Agency "PA: Elections cancelled for the sake of Gaza" 10 June 2010 <http://www.maannews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=291120> (accessed 25 Jan 2011)

³ Palestine News Network "Protest against suspension of elections" 18 July 2010 (accessed 25 Jan 2011) http://english.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=8522

⁴ Peace Now "The Settlements Moratorium – A six month accounting" in Settlements in Focus, 14 June 2010, (accessed 25 Jan 2011); and Michael Sfar "Settlements and http://peacenow.org/entries/settlements_moratorium_six-month_accounting Occupation: an Israeli Legal Perspective" in New America Foundation 15 July 2009 (accessed 28 July 2010); http://www.newamerica.net/events/2009/settlements_and_occupation

⁵ Ma'an News Agency "Protests against talks continue in Ramallah" 1 September 2010 (accessed 25 Jan 2011) <http://www.maannews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=312449>

⁶ Al-Haq "Suppression of Freedom of Expression and Assembly and Attacks on Human Rights Defenders by Palestinian Security Services" 25 August 2010 <http://www.alhaq.org/etemplate.php?id=540> (accessed 25 Jan 2011)

عدد من ضباط في جهاز المخابرات العامة بلباس مدني، وقاموا بمصادرة جهاز تسجيل واعتدوا على الأقل على واحد من المدافعين عن حقوق الإنسان الذي كان يوثق ذلك الحدث.⁷

وفي الأسبوع التالي تم تنظيم احتجاج آخر، بيد أن مقتل أربعة مستوطنين في منطقة الخليل في عملية تبننتها حركة حماس، غطى على الاحتجاج.⁸ وقد ذكرت بعض المصادر أن أجهزة السلطة الفلسطينية نفذت حملة اعتقالات واسعة في صفوف المعارضة، حيث وصل عدد من طالهم الاعتقالات إلى 300 معارضاً (العدد غير مؤكد)، ما حدا بحركة حماس إلى شن حملة ضد قيادة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.⁹ وعلى الرغم من ذلك، استمرت جهود المصالحة بين حركتي فتح وحماس، ولكنها لم تصل إلى أي نتيجة إيجابية حتى الآن.¹⁰

المستجدات السياسية وتأثيرها على المرأة

يحاول مركز المرأة من خلال هذا التقرير تسليط الضوء على العلاقة المتداخلة بين التطورات في السياق الفلسطيني العام والسياق الخاص للمرأة، وتأثير المستجدات في السياق العام على الحيز الخاص للمرأة الفلسطينية. وفي هذا المضمار فقد استمر الضغط على القدس الشرقية المحتلة، التي شملها قرار تجسيد الاستيطان في العلن وأنهكتها عمليات الإخلاء والتهديد به طيلة السنة، ما كان له شديد الأثر على النساء على أكثر من صعيد، منها انكماش الحيز الخاص بهن. وفي الوقت الذي كانت فيه الضغوطات أشد في حيي الشيخ جراح وسلوان في القدس، إلا أن أعمال الهدم والإخلاء قد طالت أحياناً أخرى في المدينة.¹¹ كما كان للسياسات الإسرائيلية تأثيراً مباشراً على البدو، حيث تعرضت مضاربهم وحظائر مواشيهم للهدم خلال العام، وقد شمل ذلك بدو الأغوار كذلك.¹²

⁷ Al-Haq "Suppression of Freedom of Expression and Assembly and Attacks on Human Rights Defenders by Palestinian Security Services" 25 August 2010 <http://www.alhaq.org/etemplate.php?id=540> (accessed 25 Jan 2011)

⁸ The Guardian "Four Israeli settlers shot dead on eve of White House talks" 31 August 2010 (accessed 26 Jan 2011) <http://www.guardian.co.uk/world/2010/aug/31/israelis-shot-dead-west-bank?INTCMP=SRCH>

⁹ Al-Jazeera " Hamas warns PA over recent arrests" 11 September 2010 <http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2010/09/201098115340649915.html> (accessed 26 Jan 2011)

¹⁰ International Crisis Group "Crisis Watch Database: Israel/Palestine" 1 December 2010 <http://www.crisisgroup.org/en/publication-type/crisiswatch/crisiswatch-database.aspx> (accessed 26 Jan 2011)

¹¹ WCLAC "Forced Evictions: Assessing the Impact on Palestinian Women in East Jerusalem" December 2010 (accessed 26 Jan 2011) http://www.wclac.org/english/reports/WCLAC_Forced_Evictions_2010.pdf

¹² ICADH-USA "Jordan Valley Demolitions: A History of Ongoing Silent Deportation" 25 August 2010 <http://icahdusa.org/2010/08/jordan-valley-demolitions-a-history-of-ongoing-silent-deportation/> (accessed 26 Jan 2010)

وقد يكون في إصدار الأمرين العسكريين 1649 و 1650 ما ينتهك حقوق النساء، حيث جلب الأمران العسكريان - والذان دخلا حيز النفاذ في 2010/4/13 - المزيد من التهديد باعتقال واحتجاز وإبعاد فلسطينيين يعيشون في إسرائيل أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما وسع الأمران بشكل كبير من تعريف " التسلل " في الضفة الغربية المحتلة وجرماه، ونصاً على ترحيل أي شخص ينطبق عليه وصف متسلل وفقاً للأمر العسكري.¹³ كان إبعاد الفلسطينيين من الضفة لغزاً قائماً قبل إصدار هذين الأمرين العسكريين، وأدى إلى تشتت عائلات فلسطينية، وأثر على أمنها.¹⁴ تتأثر النساء بوجه خاص بما تتأثر به الحياة العائلية، ولكن معاناتهن نتيجة هذه الممارسات تكون مضاعفة، حيث تؤدي الممارسات الإسرائيلية إلى تغييرات في ظروفهن العائلية في وقت تتطلب فيه العادات والثقافة الفلسطينية السائدة من النساء المحافظة على نمط من الحياة يتوافق مع أنوثتهن وارتباطهن بعائلاتهن.

استمرار جرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى شرف العائلة

عبّر مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عن صدمته من الارتفاع المفاجئ في جرائم قتل النساء التي وقعت في مطلع هذا العام، حيث تلقى المركز تقارير عن وقوع ست جرائم قتل خلال الشهرين الأولين من السنة. أدى ذلك إلى ردة فعل سياسية على صعيد الخطاب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن التغيير في الخطاب وحده لا يكفي، حيث يجب أن يقترن ذلك بأفعال على الأرض تضع حداً لجرائم قتل النساء، وتحسّن من الظروف المعيشية للمرأة. وفي هذا السياق فقد رحب المركز بدعوة رئيس الوزراء للرئيس محمود عباس في شهر شباط/فبراير بعدم التساهل في الأحكام الصادرة على المدانين بقتل نساء، وإصدار قانون بقرار يعلق أعمال المواد التي تنص على عقوبة مخففة في جرائم قتل النساء. ولكن الرئيس عباس لم يرقم بإصدار هكذا قرار، ما حدا بالمركز إلى مواصلة دعوته للرئيس بالتجاوب مع مطلب رئيس الوزراء. ونظراً لعدم تمكنه من إصدار إعلان يعلق العمل بهذه المواد بمناسبة الثامن من آذار/ مارس، يوم المرأة العالمي، أعلن رئيس الوزراء عن رؤية وخطة عمل حكومية للارتقاء بوضع المرأة الفلسطينية، وهنا يكرر المركز ترحيبه بهذه الخطوة، ولكنه يأمل في ترجمة الأقوال إلى أفعال.

¹³ Al Haq "Al-Haq's Legal Analysis of Israeli Military Orders 1649 & 1650: Deportation and Forcible Transfer as International Crimes Ref" Ref 61/2010 <http://www.alhaq.org/pdfs/legal-analysis-of-new-israelimilitary%20Orders.pdf> (accessed 28 July 2010)

¹⁴ Al Jazeera News "Palestinians Deported to Gaza" 22 April 2010

<http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2010/04/2010422124915701529.html> (accessed 28 July 2010)

لا زلنا بحاجة لتحرك يضع حداً للأحكام المتساهلة مع جرائم قتل النساء

على الرغم من عدم قيام الرئيس بوضع حد للأحكام المتساهلة في جرائم قتل النساء وذلك بتعليق المواد القانونية ذات الصلة، فإن مركز المرأة يأمل في إصدار قانون عقوبات في أسرع وقت يسقط بشكل دائم قبول التذرع بـ "الشرف" كعذر محل/مخفف في قضايا قتل النساء. تم خلال الجزء الأكبر من العام تداول قانون جديد بين لجان الصياغة والمستشارين، وقد تم في هذا السياق عقد حلقة نقاش على مستوى عال لمدة يومين في أريحا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وتم رفع القانون لوزارة العدل، ولكن من غير الواضح ما إذا كان هذا القانون سيقر ومتى سيطبق إن تم إقراره. لا بد هنا من توضيح نقطة مهمة تتعلق بموقف المركز من آلية إقرار القوانين، حيث أن المركز يدعم الديمقراطية وإقرار القوانين بطريقة ديمقراطية، كما يدعم الدستور الفلسطيني الديمقراطي. ولكن حالة عدم الانعقاد للمجلس التشريعي منذ عام 2006، والحاجة الملحة لتوفير الحماية للنساء، وخصوصاً في الحالات التي تتعرض فيها حياتهن للخطر، واستمرار حالة التساهل مع جرائم القتل على خلفية ما يسمى "شرف العائلة"، تحدو بالمركز إلى ممارسة الضغط لإقرار قانون العقوبات بقرار رئاسي.

تأثير المستجدات السياسية على المركز

نجح مركز المرأة خلال عام 2010 من تنفيذ غالبية النشاطات التي خطط لها، حيث واصل المركز عمله مع العديد من الجهات والقطاعات الخيرية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، على الرغم من القيود المفروضة على الحركة والتنقل. وفيما يلي تلخيص لمؤشرات التقدم:

- تمت صياغة مسودة قانونين، وهما:

○ قانون العقوبات (بالتعاون مع وزارة العدل)

○ قانون الأحوال الشخصية (بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وتمت الموافقة عليه من قبل

اللجنة الوطنية، وهو جاهز لرفعه لمكتب الرئيس)

- شارك المركز في 23 اجتماعاً -كممثل عن مؤسسات المجتمع المدني- عقدتها لجنة صياغة قانون العقوبات التابعة لوزارة العدل.

- شارك المركز في مؤتمرين، أحدهما دولي والآخر محلي لمناقشة قانون العقوبات.

- شارك المركز في ثلاثة مؤتمرات دولية لمناقشة قضايا تتعلق بقانون الأحوال الشخصية على المستوى الإقليمي .
- عقد المركز عدد من ورشات العمل في 14 موقعاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، بمشاركة وصلت إلى 810 مستفيدة ومستفيداً؛ بهدف رفع الوعي بأهمية قانون الأحوال الشخصية ومساندة إعداد مسودة القانون .
- تم التعاقد مع مستشارين اثنين لصياغة مسودة قانون حماية الأسرة من العنف .
- شارك 129 عضواً مناصراً للمركز في 14 لجنة استشارية في الضفة الغربية وغزة؛ لدعم إصدار قانون أحوال شخصية، والقيام بأعمال المناصرة في مجتمعاتهم المحلية .
- على صعيد الدستور الفلسطيني ومراعاته لحقوق المرأة قام المركز بالتالي :
 - إعداد تحليل يركز على النوع الاجتماعي لمسودة الدستور باللغة الإنجليزية (بلغ حجم الدراسة أكثر من 200 صفحة)
 - إعداد كتيب تحليلي باللغة العربية حول مسودة الدستور وتوزيعه .
 - عقد ثلاث ورشات عمل شارك فيها 92 مشارك ومشاركة؛ بهدف تعميم نتائج الدراسة ومناقشتها .
- وقع المركز مذكرة تفاهم مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وتم الالتزام بها طيلة العام . (هناك تفصيل حول المذكرة لاحقاً)
- تمت صياغة مجموعة من الأنظمة الداخلية لوزارة الشؤون الاجتماعية، وذلك لتنظيم الخدمات التي تقدمها الوزارة للنساء المعنفات . كما قام المركز بصياغة مجموعة أخرى من المبادئ الإرشادية الخاصة بتسجيل وترخيص المؤسسات التي تنوي إنشاء البيوت الآمنة وما شابهها، وقد جاء ذلك بناءً على طلب من وزارة الشؤون الاجتماعية .
- استمرار العمل مع خمس مجموعات من المتطوعات/المتطوعين في المواقع التالية : بيت لحم، والخليل، وأريحا، وطولكرم، وسلفيت .
- تم تسجيل 33 متطوعاً فاعلاً لدى المركز بالإضافة إلى مساندين آخرين .

- تم عقد 28 لقاءً مسانداً مع مجموعات المتطوعين؛ لتنمية مهارتهم وخصوصاً ما يتعلق بالعمل بروح الفريق وإعداد خطط عمل وتوزيع المهام.
- نفذ المركز تدريباً لمدة 15 ساعة على مدى ثلاثة أيام حول مهارات المناصرة. استهدف التدريب 15 متطوعاً ومتطوعة، وساهم في إعداد مادته خبيرات/ وخبراء من وحدة التوثيق والمناصرة في المركز.
- عمل المركز مع 35 مؤسسة جماهيرية (قاعدية) لتنظيم نشاطات يقودها متطوعات/ متطوعون للاحتفال بذكرى يوم المرأة العالمي (الذي يصادف في الثامن من آذار)، وفعاليات أخرى خاصة بالعمل من أجل مكافحة العنف ضد المرأة، امتدت على مدى 16 يوماً، من 25 تشرين الثاني/ نوفمبر حتى 10 كانون الأول/ ديسمبر.
- شارك أكثر من 600 شخصاً في نشاطات يقودها متطوعون بمناسبة يوم المرأة وفعاليات مكافحة العنف ضد المرأة، حيث تم تنظيم النشاطات في جميع المناطق التي تنشط فيها مجموعات المتطوعين الخمسة.
- تم تشكيل 3 مجموعات مساندة جديدة من طلاب/طالبات المدارس في محافظتي الخليل وأريحا حيث اشتملت على 50 طالب وطالبة.
- تم تنظيم 51 ورشة عمل من قبل متطوعين في 16 موقعاً بالتعاون مع 34 مؤسسة شريكة مختلفة، حيث وصل عدد المشاركين/ المشاركات 700 مشاركاً/مشاركة، حضر غالبهم/ن أكثر من حلقة.
- قدم المركز 41 استشارة لمرءة واحدة من قبل المتطوعين/ات لمنتفعات من مناطق مختلفة.
- تم عقد ورشة عمل مع المنتدى الإعلامي ونقابة الصحفيين تمخضت عن الحصول على دعم بعض قادة الرأي لمسوّد قانون العقوبات.
- تم عقد محكمة صورية بالشراكة مع المنتدى(منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة).
- واصل المركز عضويته في الائتلافات التالية:

○ المنتدى الإعلامي

○ منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة (المنتدى).

○ ائتلاف قانون العقوبات

- ائتلاف قانون الأحوال الشخصية
- لجنة قانون حماية الأسرة من العنف
- ائتلاف مناهضة عقوبة الإعدام
- مجلس منظمات حقوق الإنسان
- الائتلاف الفلسطيني للإجهاض الآمن
- الشبكة العربية الإقليمية للقضاء على العنف (سلمى).
- شبكة المنظمات النسوية (عائشة)
- منتدى حقوق الطفل.
- حصل المركز على عضوية مشروطة في الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان. (في انتظار الاجتماع القادم للجمعية العامة للشبكة)
- حضر المركز خمسة اجتماعات لمجلس إدارة صندوق النفقة.
- قام المركز بقيادة 22 حلقة توعوية مع 9 مجموعات نسوية في القدس تم تنظيمها من قبل 8 مؤسسات جماهيرية مقدسية ومزودي خدمات، استفاد منها 198 شخصاً بشكل مباشر.
- تنفيذ حلقات توعوية في مواقع أخرى في الضفة الغربية بناءً على دعوة من مؤسسات قاعدية، حيث تمت مناقشة مواضيع مختلفة، من بينها، على سبيل المثال، القانون الكنسي مع 30 امرأة في بيت ساحور.
- نظم المركز 3 ورشات عمل في منطقة الخليل بناءً على طلب من وزارة التربية والتعليم، حيث وصل عدد المستفيدين/ات المباشرين/ات إلى 98 مستفيداً ومستفيدة.
- قدم المركز حوالي 20 ساعة تدريبية لأربع مجموعات ضمت ما مجموعه 68 طالباً يدرسون القانون والخدمة الاجتماعية، حيث تمت الاستفادة من مادة أعدها المركز وتحمل عنوان " حقوق المرأة حقوق إنسان"، بهدف توضيح العلاقة بين نظرية النوع الاجتماعي والقانون الدولي في سياق الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- تنظيم حلقات تدريب وتوعية خاصة لطلاب وطالبات جامعات من تخصصات مختلفة، وقد وصل عدد المستفيدات والمستفيدين 284 مستفيداً ومستفيدة.
- تقديم 20 ساعة تدريبية حول موضوع " آليات وأساليب التدخل" لواحد وعشرين موظفاً في المحاكم الشرعية.
- قيادة 102 حلقة توعوية ونقاش حول النوع الاجتماعي والقانون وقضايا المرأة مع 13 مجموعة نسوية مختلفة قد تكون مستضعفة، شارك في كل مجموعة ما بين 7-10 نساء، وبلغ المجموع العام للمشاركات 258 مشاركة.
- شارك المركز في 21 برنامجاً حوارياً تلفزيونياً وإذاعياً محلياً وإقليمياً، للتعريف بالخدمات التي يقدمها المركز، أو الارتقاء بالوعي بحقوق المرأة وقضاياها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- قدم المركز خدمات اجتماعية وقانونية ل 496 مستفيدة، من بينهن 388 مستفيدة جديدة (أي أنهن بدأن بتلقي الخدمات عام 2010)
- تقديم 280 استشارة لمرة واحدة لنساء دون أن يتم تسجيلهن كمنتهكات.
- وزع المركز 149 نسخة من دليل حول النفقة يمكن استخدامه بشكل ذاتي من قبل النساء، بحيث يساعد النساء المتعلقات من معرفة الإجراءات القانونية الخاصة بحقوقهن في حالات الطلاق.
- توفير الحماية ل 51 امرأة وثمانية أطفال لمدة ليلة واحدة، حيث تم تحويلهن وأطفالهن إلى البيت الآمن التابع للمركز.
- كان ما معدله ثلاثة أسرة في البيت الآمن مشغولة كل ليلة على مدار السنة، وفي العديد من الأحيان كان البيت الآمن يعمل بكامل طاقته، وقد شهدت السنة ارتفاعاً كبيراً في عدد النساء اللاتي تلقين الحماية مقارنة بالسنة الماضية.
- قام المركز بتعزيز مهارات أربع موظفات في البيت الآمن وخمس عشرة مساندة.
- قام المركز بتقديم المساندة لمؤسستين قاعديتين شريكتين، وهما: جمعية النجدة في طولكرم، وجمعية نساء من أجل الحياة في بديا (قضاء سلفيت)، حيث تمت مساعدة هاتين المؤسستين في الإشراف على تقديم الخدمات وبناء قدرة العاملات في الإدارة والإدارة المالية.

- قام المركز بتوسيع نطاق المساعدة القانونية لتشمل نساءً في طولكرم وسلفيت، وذلك عبر تقديم الدعم والمساندة لمؤسسات قاعدية شريكة، حيث قامت هذه المؤسسات بتقديم خدمات لـ 117 متوجهة في منطقة طولكرم و73 متوجهة في محافظتي سلفيت وقلقيلية.
- قام المركز بالإشراف على تدريب 15 موظف/ة ومتطوع/ة لوزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تم تبادل الخبرات، والتدريب على البروتوكول وأفضل الممارسات، اعتماداً على خبرة المركز في إدارة البيت الآمن الخاص به.
- بدأ المركز بتقديم سلسلة من المحاضرات لـ 27 طالب/ة في جامعة النجاح وجامعة القدس المفتوحة.
- فرغ المركز من إعداد تحليل مؤسسي من منظور النوع الاجتماعي لمؤسستين أهليتين رئيسيتين، ويعكف الآن على إعداد تحليل مماثل لمؤسسة ثالثة.
- عقد المركز العديد من لقاءات العلاقات العامة الناجحة مع الشركاء في مشروع "تكامل"، وذلك لضمان الدعم لنظام التحويل لضحايا العنف من النساء، وتم التعاقد مع مستشارين لصياغة بروتوكولات خاصة، كما تم توظيف مستشارين لإعداد منهاج لكليات العلوم الاجتماعية، والشرطية، والتمريض والقبالة والعلوم الصحية.
- قام المركز بتوثيق 9 حالات قتل للنساء في الضفة الغربية، وقام بتنفيذ عدد من النشاطات العامة للتعريف بظاهرة قتل النساء وإدانتها، كما قام بتحليل 29 حالة قتل نساء كان قد وثقها على مدى السنوات الأربع الماضية.
- قام المركز بتوثيق 156 حالة دراسية في الضفة الغربية للاستفادة منها في التحليل القانوني، حيث تم أخذ شهادات من نساء يعانين من انتهاكات قوات الاحتلال للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي.
- قام المركز بعقد مقابلتين معمقتين مع امرأتين غزيتين بهدف التعرف على تجربتها الحياتية وتوثيقها.
- عقد المركز اجتماعين دعا إليهما 15 امرأة ممن تم توثيق حالاتهن من قبل المركز مسبقاً، حيث انعقد الاجتماع الأول في رام الله بمشاركة عدد من النساء من بينهن ثلاث نساء من غزة، شاركن عبر نظام الفيديو كنفرنس، وانعقد الثاني في القدس الشرقية وتم التركيز فيه على ضحايا عمليات الإخلاء القسري وهدم المنازل.

- قام المركز بتقديم التدريب لثمانية باحثين/ات ميدانيين/ات في مجال القانون الدولي الإنساني، واستمر في التواصل معهم/ن، في الضفة الغربية وغزة، كما شمل التدريب حلقات حول آليات إجراء المقابلات ومهارات التوثيق.
- أشرف المركز على تدريبين في غزة حول حقوق السكن بالشراكة مع مجلس اللاجئ النرويجي، حيث استهدفت الدورة التدريبية الأولى 20 محامية/اً في حين استهدفت الثانية عاملين/ات في مشاريع خاصة بمؤسسات الإغاثة الدولية.
- قام المركز بعقد 3 اجتماعات مع مؤسسات أهلية لمناقشة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وتحديد بعض القضايا المهمة لتضمينها في التقرير الأولي الذي سيرفع لمجموعة العمل التمهيدي الخاصة بلجنة سيداو، ولاحقاً في التقرير البديل الذي سيرفع للجنة.
- قام المركز بتيسير ثلاث دورات تدريبية حول التوثيق والقانون الدولي الإنساني وغيرهما من العناوين نظمتها مؤسسة "الحق"، حيث شارك في الدورات موظفو مؤسسات حقوقية وباحثيها الميدانيين.
- أفاد المركز من صفته الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وذلك برفع خمسة تقارير بديلة للجان الرقابة على اتفاقيات حقوق الإنسان، وغيرها من اللجان.
- حضر المركز النشاطات التالية:
 - اجتماع لجنة وضع المرأة المنعقد في نيويورك في آذار/ مارس 2010.
 - اجتماع اللجنة الدولية للمرأة من أجل سلام عادل ودائم بين إسرائيل وفلسطين المنعقد في مدريد في تموز/يونيو 2010.
 - تقديم شهادة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق بالممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة في عمان في تموز/ يونيو 2010
 - اجتماع لجنة حقوق الإنسان في جنيف في تموز/ يوليو 2010
 - اجتماع مجموعة العمل التابعة للجنة سيداو في نيويورك في آب/أغسطس 2010
- التقى المركز بأكثر من 100 ناشط/ة حقوقي/ة إسباني/ة وتحدث لهم حول المركز وعمله ووضع المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك في إطار جولة تم تنظيمها من قبل أحد المؤسسات الإسبانية الشريكة.

- نجح المركز في اكتساب سمعة بقدرته العالية على تقديم عروض موجزة حول القانون الدولي الإنساني وتنظيم الزيارات الميدانية للصحفيين والسياسيين والوفود الزائرة، حيث تم تنظيم ما معدله زيارة واحدة شهرياً.
- وقع المركز اتفاقيتين مع مواقع الكترونية عالمية، وذلك لتوسيع دائرة توزيع تقارير المركز ونشر نشاطاته الأخرى.
- أنجز المركز دراسة تقييم احتياجات شاملة لتطوير كادر المركز.
- عقد المركز ورشتين لتقييم عمله وستة ورشات للموظفين/ات لبناء قدراتهم/ن وتشجيع العمل بروح الفريق وإعداد خطة إستراتيجية للمركز.
- ابتاع المركز نظام مكتبة إلكتروني لتنظيم الكتب.
- استقبل المركز 153 زائراً/ة لمكتبته، وتلقى 141 طلباً داخلياً لإعارة وثائق وكتب من المكتبة لموظفيه، موظفاته.
- قام المركز بإعداد وتوزيع العديد من وثائقه التي أقرها مجلس الإدارة، مثل الخطة الإستراتيجية، وخطط العمل، والموازنات والتقارير.
- فرغ المركز من عملية تدقيق مالي شاملة، وست عمليات تدقيق لمشاريع خاصة.
- عمل المركز على تعزيز حضوره الإعلامي، حيث ظهر المركز 46 مرة في وسائل الإعلام المحلي المقروء التي يتابعها المركز (صحف محلية، ووكالات أنباء)، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ورود أخبار المركز في أكثر من وسيلة إعلام فإن هذا يعني أنه تمت الإشارة للمركز لأكثر من منتي مرة في الإعلام المحلي.

تلخيص سردي

شهد عام 2010 دخول المرحلة الأولى من خطة المركز الإستراتيجية الجديدة، والتي تغطي 3 سنوات وتحمل شعار "تستلهم الماضي... ونسير نحو المستقبل". وقد تم تحديد خمسة أهداف رئيسية لهذه الخطة كالاتي:

الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في توفير بيئة تشريعية وسياسية ومؤسسية محددة والتي تدعم المرأة وتحميها وتمكنها.

الهدف الاستراتيجي الثاني : المساهمة في تعزيز وعي المجتمع الفلسطيني بقضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة، ومواجهة الممارسات السلبية ضد المرأة.

الهدف الاستراتيجي الثالث : توسيع وتطوير الخدمات التي يقدمها المركز للنساء اللاتي يعانين من التمييز والعنف وتحسينها.

الهدف الاستراتيجي الرابع : توثيق انتهاكات حقوق المرأة ونشر معلومات بهذا الخصوص على شكل تقارير وأوراق موقف محلياً وإقليمياً ودولياً.

الهدف الاستراتيجي الخامس : تعزيز قدرات المركز وأدائه واستدامته.

سيتم فيما يلي تناول كل هدف من هذه الأهداف لتسليط الضوء على التطور الذي أحرزه المركز خلال السنة، يتبع ذلك تقييماً موجزاً للتقدم المحرز، وتقييماً لقرار المركز القاضي بإشراك الرجال في برنامجه، وخصوصاً في مجال الإصلاح القانوني ورفع الوعي، وكذلك في مجال الدروس المستفادة. سيتم في الجزء الثاني من التقرير تقديم تحليل أكثر تفصيلاً يشمل قصص نجاح للمركز ومؤشرات على النجاح ودروس مستفادة محددة.

الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في توفير بيئة تشريعية وسياسية ومؤسسية محددة والتي تدعم المرأة وتحميها وتمكنها.

تتركز جهود المركز الإصلاحية وتلك المتعلقة بإعداد السياسات حالياً على قانون العقوبات، وقانون الأحوال الشخصية، وإعداد بروتوكولات مع وزارة الشؤون الاجتماعية، استناداً إلى خبراته والممارسات المعمول بها. يركز المركز على هذين القانونين على وجه التحديد لاعتقاده بأن لهما تأثير إيجابي كبير على حقوق النساء، وأن الإصلاح أو السير باتجاهه على الأقل ممكن على الرغم من الوضع السياسي الذي يعيق عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث أن قانون الأحوال الشخصية الذي يحشد المركز الدعم والمناصرة من أجله سيعزز حقوق المرأة ويجعلها أكثر وضوحاً فيما يتعلق بأمور الزواج، والطلاق (بما في ذلك - على سبيل المثال - السن الزواج، وتعدد الزوجات، والأموال المشتركة). أما بالنسبة لقانون العقوبات فإن المركز يسعى من وراء إقراره إلى التعامل مع قضايا مثل قتل النساء، والإجهاض الآمن، وقضايا النوع الاجتماعي بشكل عام. سيقوم المركز خلال عام 2011 بالتعامل مع جوانب قانونية أخرى مثل القوانين المتعلقة بالمعاملات المالية، والتي ستسمح بتغييرات تعزز استقلال المرأة.

تنفيذ نشاطات مناصرة وضغط لإصدار قانون عقوبات يضع حداً للتذرع "بالشرف" كعذر محل في قضايا جرائم قتل النساء

عمل مركز المرأة جاهداً لوضع لمسات المجتمع المدني على قانون عقوبات جديد، وذلك بإدماج حقوق المرأة فيه، وقد لقي هذا القانون، الذي ساعد المركز في صياغته مع لجنة الصياغة التابعة لوزارة العدل، مديحاً وثناءً من قبل خبراء، بوصفه قانوناً يشار له بالبنان في الوطن العربي، وذلك لإدماجه المعايير الدولية لحقوق الإنسان فيه، ووضعه حداً للتهاون مع الأحكام الصادرة بحق مرتكبي جرائم قتل النساء (على خلفية ما يسمى الشرف)، وكذلك النص على الإجهاض الآمن. وفي هذا السياق، ينظر المركز بامتنان للملاحظات التي أثيرت في المؤتمر الوطني المنعقد في أريحا في تشرين الثاني/ نوفمبر، والتي عبرت عن الدعم لإصدار القانون.

صياغة مسودة قانون أحوال شخصية صادقت عليه اللجنة الوطنية في الضفة الغربية وغزة

عمل المركز جاهداً مع ائتلاف مشكل من مؤسسات مجتمع مدني لصياغة قانون أحوال شخصية جديد وموحد، وقد تمت الموافقة على القانون من قبل اللجنة الوطنية في الضفة وغزة. يركز القانون على الإصلاح وخصوصاً القضايا المتعلقة بسن الزواج، والأموال المشتركة، وتعدد الزوجات، والطلاق، وحضانة الأطفال، والمساواة أمام القانون (مثلاً عند تقديم الزوجين شهادة تتعلق بخلافات زوجية). ومن أجل حشد الدعم لهذا القانون قام المركز بتشكيل 14 مجموعة بعضوية 129 شخصاً مؤازراً ينشطون في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان من حصيلة العمل، وأحد المؤشرات الإيجابية، أن طلب مكتب رئيس الحكومة تسليم المسودة مرفقةً بالتعليقات القانونية عليها، والتي تشرح الجوانب التي تحتاج إلى تعديل، وأهميتها. وفي ظل تطلّ عمل المجلس التشريعي وعد قدرته على إصدار قوانين كاملة، فإن المركز يساند الجهود الرامية لتعديل بعض المواد المهمة المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة.

الوقوف على رأس نشاطات الاستشارية المتعلقة بصياغة قانون الأحوال الشخصية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

بذل المركز قصارى جهوده لضمان تشريع قانون أحوال شخصية متوازن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث كان المركز مفعم بالنشاط المدعوم من قبل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وعمل اللجنة الوطنية لانتهاء من صياغة مسودة القانون، وتنظيم 14 ورشة عمل في الضفة الغربية وغزة لرفع الوعي بقضايا المرأة وحشد الدعم للقانون.

بناء علاقة شراكة مثمرة مع وزارة الشؤون الاجتماعية

حافظ المركز على علاقة مثمرة مع وزارة الشؤون الاجتماعية على مدى السنة، وذلك بعد توقيع مذكرة تفاهم في شهر كانون الثاني/يناير. تتناغم المذكرة مع العديد من جوانب الخطة الإستراتيجية، وتركز على الاستفادة من مأوى الطوارئ لتوفير الحماية للنساء المعنفات، والاستفادة من خبرات المهنيين، حيث يقوم المهنيون في المركز بتقديم التدريب لنظرائهم في مؤسسات شريكة أخرى. وفي هذا السياق قام موظفو/ات المركز بتنظيم ورشة عمل لموظفات مأوى الطوارئ التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية في نابلس. كما شارك المركز في احتفال يوم المرأة العالمي والتي عقدت بمركز محور في بيت لحم التابع للوزارة حيث قدم المركز ورقة عمل للتعريف بمشروع تكامل. كما ساهم المركز بخبرته والدروس التي تعلمها المركز من تجاربه العملية بنقلها لموظفي/ات وزارة الشؤون الاجتماعية، لتعزيز معارفهم/ن فيما يتعلق بأفضل الممارسات وشؤون إدارة المأوى. يعتبر العمل مع الوزارات التي يتقاطع عملها مع عمل المركز جزءاً من إستراتيجية المركز، حيث يهدف عمل المركز مع هذه الوزارات إلى تعزيز تأثير عمله عبر صياغة بوتوكول خاص، لضمان إنجازات عملية خلال زمن قصير واستمرار الضغط من أجل الإصلاح القانوني.

الهدف الاستراتيجي الثاني: المساهمة في تعزيز وعي المجتمع الفلسطيني بقضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة، ومواجهة الممارسات السلبية ضد المرأة.

ينظر مركز المرأة لموضوع الارتقاء بالوعي باعتباره واحداً من النشاطات المهمة لتغيير توجهات وسلوك المجتمع تجاه المرأة، كما يعتقد أن تمكين المرأة بالمعلومات للدفاع عن حقوقها بما في ذلك تعريفها على طرق الوصول للدعم على نفس الدرجة من الأهمية. يندرج الارتقاء بالوعي في إطار عمل كل وحدة من وحدات المركز الثلاثة ، وهي وحدة الخدمات ، ووحدة التوثيق والمناصرة، ووحدة بناء القدرات. يتوفر لدى المركز مواد هي حصيلية أعوام من العمل، تشمل دليل " حقوق المرأة حقوق إنسان"، وهو عبارة عن مادة تدريبية تقدم على مدى 15-20 ساعة وتستخدم في الغالب لتدريب طلاب القانون والخدمة الاجتماعية ومزودي الخدمة الممارسين. كما تشمل المواد على فصول أو محاور تنقل خبرة المركز في مجال الإصلاح القانوني مباشرة للفئات المستهدفة التي تقوم بمناقشة قانون الأحوال الشخصية الحالي والمقترح، وقانون العقوبات وتطبيقاتهما في المجتمع الفلسطيني. تشمل الفئات المستهدفة طالبات مدارس، وبعض النساء المهمشات، وموظفي محاكم شرعية، وصناع قرار. تتنوع أساليب تقديم المادة تبعاً للفئة المستهدفة، حيث تشمل الأساليب حلقات يتم فيها تقديم معلومات لمرة واحدة، ومهارات المناصرة من أجل الإصلاح القانوني، وسلسلة ورشات عمل تصل لحوالي 10 ورشات لتغطية عدد من المواضيع لنساء ريفيات.

عقد حوالي 140 ورشة عمل للارتقاء بالوعي حيث وصل عدد المستفيدين/ات المباشرين/ات أكثر من 1400 مستفيداً/ة

قام موظفو المركز بتنفيذ أكثر من 140 ورشة عمل صممت خصيصاً لتلائم احتياجات الفئات المستهدفة، حيث تم في هذا المضمار تنفيذ برنامج مميز في القدس الشرقية، وتم عقد نشاطات شاركت فيها نساء مسيحيات ومسلمات. كما وصل التدريب لمناطق نائية في الضفة الغربية بما فيها مخيمات لاجئين، ومناطق تصنف على أنها مناطق (ج)، وفقاً لاتفاقية أوسلو. وقد كان لسلسلة مجموعات النقاش البالغ عددها بين 7-10 مجموعات مع نساء مهمشات نتائج قيمة، ليس فقط على صعيد بناء الثقة وذلك باستمرار التواصل مع المجموعات وإنما بالوصول لنساء ينقصهن مصادر المعلومات. وفي هذا السياق قالت بعض المشاركات "أسمع كثيراً عن النوع الاجتماعي، ولكن هذه هي المرة الأولى التي يشرح لي أحد فيها هذا المفهوم، وأنا الآن أفهم معناه." وعلقت امرأة أخرى في الجلسة النهائية قائلة أنها تلقت الشهادة الأولى في حياتها.

مجموعات المتطوعين تزداد نشاطاً ومهنيةً وتصبح عنواناً للحصول على النصيحة

يمثل متطوعو المركز الآن كادراً مميزاً من المهنيين الشباب العاملين/ات الذين يعملون دون كلل وبتكلفة تتلائم مع ما يقومون/ يقمن به لتعزيز حقوق النساء في مجتمعاتهن المحلية. وحيث أن ثلث المتطوعين هم من الرجال، فإن هذا الكادر يتمكن من التواصل مع الرجال والنساء كذلك. وبما إن غالبية المتطوعين معروفون في مجتمعاتهم المحلية بحكم عملهم كباحثين اجتماعيين، ومحامين، ومعلمين، فقد كان لهم قدرة عالية للوصول للجماهير والحفاظ على تواصل معهم عبر شراكات مع مؤسسات قاعدية شبابية ونسائية ومجالس قروية. وقد أدى عمل المتطوعين إلى ازدياد رصيدهم الاجتماعي في مجتمعاتهم المحلية، حيث أصبحوا أعضاءً في مؤسسات محلية، وأخذ الناس يلجأون لهم لعقد حلقات نقاش تنقيفية، أو لطلب المعلومات والمشورة حول مواضيع بعينها.

المتطوعون يطورون مشاريع إبداعية جديدة مثل المسرحيات والمعارض الفنية وجماعات دعم للطلاب

بدعم من منسق شؤون المتطوعين في المركز أظهر المتطوعون إبداعاتهم وذلك بنشر المعلومات والتنقيف بقضايا المرأة. وللاحتفال بحملة الستة عشر يوماً لمكافحة العنف ضد المرأة عملت شبكة المتطوعين (في المواقع الخمسة في الضفة الغربية) معاً لتنظيم معرض فني يتناول قضايا المرأة جذب الإعلام وصنّاع القرار في حفل الافتتاح. وخلال عملهم مع الشباب أنتج المتطوعون مسرحية جذبت جمهوراً غفيراً لمشاهدتها. بدأ هذه العام أيضاً العمل مع مجموعات الشباب على نشاطات تراعي الاستدامة، حيث تم العمل مع 3 مجموعات لتدريب طلاب باتباع أسلوب التعلم من الأقران على مهارات الاستماع والعمل بروح الفريق، وتقديم معلومات لهم حول كيفية تجاوز مرحلة المراهقة بأمان وحول قانون الأحوال الشخصية.

استمرار عضوية المركز في عدد من الائتلافات المهمة في فلسطين وخارجها

لا يزال المركز فاعلاً في عدد من الائتلافات التي تعنى بحقوق الإنسان وحقوق المرأة. على صعيد العضوية في الشبكات الدولية تمت المصادقة على طلب المركز للحصول على عضوية الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان من قبل اللجنة التنفيذية، حيث حصل المركز على عضوية مشروطة في الشبكة. كما يعبر المركز عن سروره بإحياء التشبيك الدولي بين مؤسسات المرأة في الوطن العربي عبر شبكات مثل شبكة عائشة.

الهدف الاستراتيجي الثالث: توسيع وتطوير الخدمات التي يقدمها المركز للنساء اللاتي يعانين من التمييز والعنف وتحسينها.

في خطة المركز للأعوام 2010 -2012 يستمر المركز بتقديم الخدمات بوصفها العمود الفقري في تعامله مع قضايا المرأة الفلسطينية والتحديات التي تواجهها. ومن خلال تقديم الخدمات بشكل مباشر يقوم المركز بتحديد احتياجات المرأة الفلسطينية وأولوياتها. كما يرفع من قيمة الخدمات المقدمة من خلال التعلم من تجاربه، بما فيها تجربته في إدارة بيت الطوارئ الآمن، حيث تمكن المركز من إعداد سياسات وإجراءات تم نشرها بهدف بناء قدرات المؤسسات الحكومية والقاعدية الشريكة. ومن بين المؤسسات الرئيسية التي استفادت من هذه التجارب وزارة الشؤون الاجتماعية وجمعية " النجدة" في طولكرم وجمعية "نساء من أجل الحياة". وتعتبر الشراكات طويلة الأمد التي بناها المركز مع مؤسسات قاعدية وسيلة يستخدمها بنجاح لتوسيع دائرة خدماته التي يقدمها بشكل فردي لنساء يسكن خارج مراكز المدن الرئيسية، كما يستخدمها في نفس الوقت كوسيلة لبناء القدرات المؤسسية للجماعات التي تشاطره رؤيته النسوية.

النهج الشمولي في تقديم خدمات اجتماعية وقانونية لمئات النساء

يوصل المركز تقديم خدماته القانونية والاجتماعية التي تعتبر حجر الزاوية لعمله، حيث يركز عمل المركز في معرفة المشكلات التي تؤثر على النساء الفلسطينيات على معلومات أولية مستقاة بشكل مباشر من الميدان. يقدم المركز خدمات الإرشاد الاجتماعي والخدمات القانونية، بما فيها التمثيل القانوني أمام المحاكم. وعلى الرغم من القيود على العملية التشريعية والبيئة السياسية والاجتماعية غير الملائمة يعمل المركز بما يتوفر لديه من أدوات بما فيها الجوانب الإيجابية في التقاليد الفلسطينية مثل حسن الجوار لمساعدة النساء في إيجاد حلول لمشكلتهن، أو تقديم الإرشاد لتقويتهن لحل هذه المشاكل. ومن خلال عمله في مكاتبه في القدس الشرقية ورام الله وبيت جالا والخليل، قام المركز خلال العام بتقديم الخدمات لما مجموعه 496 امرأة، بالإضافة إلى 280 امرأة تلقين استشارة لمرة واحدة دون أن يتم تسجيلهن كمتوجهات (تشمل الخدمات الأخيرة تقديم استشارات عبر الهاتف، أو تقديمها عند انتهاء بعض الورشات التوعوية).

المركز يضاعف خدمات الحماية الطارئة عما كانت عليه عام 2009 وذلك عبر شراكة قوية مع وزارة الشؤون الاجتماعية

يوفر المركز عبر خدمة الحماية الطارئة ملجأً للنساء في مواجهة أي عنف قائم أو محتمل بما في ذلك الخطر الذي يهدد حياتهن. وقد قام المركز هذا العام بحماية 51 مستفيدة (بالإضافة إلى 8 أطفال/طفلات رافقوا/رافقتن أمهاتهن/ن)، ونجح المركز في التوصل لحلول لثلاث هؤلاء النساء في غضون سبعة أيام من لجوئهن له. يعمل في البيت الآمن فريق مكون من 4 عاملات و15 مساندة بالإضافة لباحثتين اجتماعيتين. وقد تلقت جميع العاملات في البيت الآمن تدريب وتم الإشراف عليهن على مدى العام، ما أدى إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة وإعداد الطاقم لتوفير احتياجات المستفيدات بشكل أفضل، والتعامل مع بيئة يشوبها الضغط.

الهدف الاستراتيجي الرابع: توثيق انتهاكات حقوق المرأة ونشر معلومات بهذا الخصوص على شكل تقارير وأوراق موقف محلياً وإقليمياً ودولياً.

مع بداية خطته الإستراتيجية الجديدة هذا العام ركز المركز جهوده على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تعاني منها النساء في الضفة الغربية وغزة، وليس فقط على البحث الاجتماعي المرتكز بشكل كبير على مصادر غير أولية. ومن خلال هذا التوثيق يستطيع المركز إنتاج وسائل مناصرة ناجعة تركز على منظور نسوي وأطر قانونية دولية وخبرات نسوية فلسطينية. يتم استغلال هذا التوثيق محلياً لرفع مستوى المعرفة بالعنف الممارس ضد المرأة في فلسطين، أما على الصعيد الدولي فيستغل التوثيق في إعداد مداخلات تركز على شهادات نسوية وعلى رؤية المركز النسوية، وذلك لتقديمها لآليات حقوقية دولية مثل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، حيث يتم الاستفادة من الصفة الاستشارية التي يتمتع بها المركز لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

تنظيم حملات لوضع حد لجرائم قتل النساء الأحكام المتهاونة ضد مرتكبي الجريمة

نظم المركز عدداً من الفعاليات في مطلع العام ساعدت في بناء زخم تكال بتصريح صادر عن رئيس الوزراء سلام فياض يوصي فيه بإصدار قرار يوقف بموجبه اللجوء للقانون الذي يقبل بالترفع بشرف العائلة كعذر لقتل النساء. وفي ظل عدم قيام الرئيس بأي تحرك في هذا الصدد فإن المركز يواصل توثيق حالات قتل النساء، ويقوم بإعداد مراجعة للحالات التي قام بتوثيقها في السنوات السابقة، ويحلل نتائج عشرات القضايا التي نظرت فيها المحاكم.

إعداد 7 نشرات وتقرير سنوي يوثق تأثير الانتهاكات الإسرائيلية على المرأة

استمراراً لنشاطه في العام الماضي قام المركز بتوثيق 156 حالة انتهاكات جديدة خلال 2010، بما فيها 35 حالة في غزة و25 حالة في القدس الشرقية. يزاوج المركز في تحليله للقضايا ما بين الرؤية النسوية للحقوق وبين والقانون، وذلك لتسليط الضوء على العلاقة المتداخلة بين ما هو ثقافي وبين ما هو سياسي، والضغط المضاعف الناتج عن العيش في مجتمع ذكوري من جهة، ويخضع للاحتلال العسكري من جهة أخرى، حيث تتعرض حقوق النساء كذلك للانتهاك من قبل قوات الاحتلال وعنف مستوطنيه الذي يمر دون عقاب. وقد شكل هذا التوثيق الأساس لخمسة تقارير بديلة رفعها المركز للجان الرقابة على الاتفاقيات الدولية في الأمم المتحدة، وكتيبيين حول المناصرة المتعلقة بقضايا محددة (مثل الإخلاء القسري من المنازل، في القدس الشرقية وحياة النساء في المناطق الواقعة بين الخط الأخضر وجدار الضم "seam zone"). يركز التقرير السنوي على حياة النساء اللاتي يتأثرن بالاستيطان الإسرائيلي وعنف المستوطنين.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز قدرات المركز وأدائه واستدامته.

يعمل المركز جاهداً للحفاظ على خطه كمؤسسة نسوية تقودها نساء فلسطينيات وتقدم خدماتها للنساء الفلسطينيات كذلك. ومن بين العوامل الرئيسية التي حافظت على استمرار المركز عبر 20 سنة من الخدمة نجاحه في التخطيط السليم وتقديم خدمات فاعلة وفعالة، وتحقيق أكبر قدر من مخرجات النشاطات، وبناء قدرات الموظفين/ والموظفات والمؤسسة ككل. ومن بين التحديات الرئيسية التي تعامل معها المركز في سياق إعداد استراتيجياته للتطور الذاتي ما يلي:

توثيق المعلومات لتعزيز التحليل الكمي فيما يتعلق بالعنف ضد النساء، لاستخدامه في نشاطات المناصرة

الحفاظ على مستويات التمويل لبرامج المركز الرئيسية، على الرغم من المشكلات المالية التي يمر بها العالم

تطوير قدرات المؤسسات على الاستفادة من الإعلام في عملها .

المركز يواصل العمل في وجهته الإستراتيجية ويتبنى أساليب عمل جديدة بناءً على توصيات يتلقاها

شرع المركز بتطبيق خطته الإستراتيجية، حيث تمت المصادقة عليها وعلى التقارير المالية والإدارية والموازنة من قبل مجلس الإدارة. كما شرع المركز بتنفيذ توصيات المقيّم الخارجي، بخصوص استخدام وسائل الإعلام، وعلى الأخص زيادة حجم المعلومات الخاصة بحقوق المرأة على الموقع الإلكتروني للمركز.

تقييم موجز للتقدم حسب خطة العمل

أنجز المركز جزءاً كبيراً من نشاطاته المدرجة على خطة العمل، حيث تقدم المركز بالكثير من مشاريعه، ولكنه أحياناً غير من ترتيب النشاطات أو طريقة العمل وفقاً لأولويات المركز.

مضى المركز قدماً في عمله على قانون حماية الأسرة من العنف وفقاً لما هو مدرج على خطته، حيث حاول المركز الإسراع في العمل على هذه القانون وذلك للحفاظ على الزخم المصاحب للعمل عليه. أما على صعيد العمل على قانون الأحوال الشخصية، فقد تم تخصيص موازنة لتنفيذ 15 ورشة عمل على الأقل؛ للعمل على القانون ونشر الوعي بأهميته وممارسة المناصرة من أجل إقراره، وقد تم تخصيص الورشة الأخيرة للإعلان عن تسليم مسودة من القانون لمكتب الرئيس.

وقد حقق المركز تقدماً على صعيد نشر كتب ودراسات، ليس أقلها التحليل المبني على النوع الاجتماعي لمسودة الدستور، ولكن لا زال المركز يعمل على نشر مخرجات خاصة بمشاريع سابقة للمركز مثل مخرجات البرلمان السوري. ولكن في الحالات التي لا يستطيع المركز التخطيط لها مثل عمل المركز مع وزارة الشؤون الاجتماعية المتعلق بافتتاح مأوى جديد للنساء في نابلس يتم الاستفادة من خبرات المركز ونتائج أبحاثه لتعزيز حماية النساء في فلسطين.

عمل متطوع/ات المركز مع عدد كبير من الناس عبر ورشات عمل وغيرها من النشاطات التي نظمها المتطوعون خلال السنة. كما عملت وحدة الخدمات في المركز والمؤسسات الجماهيرية الشريكة مع العديد من المنتفعات، كما تم تقديم خدمات لنساء أخريات عبر الاستشارات التي تقدم لمرة واحدة.

شهد عمل المركز نمواً على صعيد توثيق بعض الانتهاكات المتعلقة بحقوق النساء في الضفة الغربية وغزة. وفي هذا المضمار حرص المركز على المحافظة على درجة من المرونة في أساليب العمل، عبر المراجعة الدائمة لها، دون أن تتأثر أهدافه، وسيتم إبراز التغييرات على هذه الأساليب في خطة عام 2011. وكما هو مبين أدناه، فإن أحد هذه التغييرات يتمثل في العمل مع صحفيين بشكل منفرد ومجموعات صغيرة من الصحفيين والوفود الزائرة، وليس نشاطات إعلامية مفتوحة.

شمل الرجال في نشاطات المركز

على الرغم من أن المركز مؤسسة نسوية وأن النساء تحتل المراكز الإدارية الرئيسية فيه، وأن مقرات المأوى الآمن تدار من قبل نساء، إلا أن هذا لا يعني أن المركز يوظف النساء فقط، حيث يعمل فيه ستة رجال، وهذا يشير إلى حرص المركز على إشراك واستهداف الرجال في عمله ونشاطات المناصرة والتوعية.

ففي ورشة العمل حول قانون الأحوال الشخصية كان 12% من المشاركين رجال، ونفس هذه النسبة تقريباً موجودة في مجموعات العمل الحكومية والتي تعمل على هذا القانون. ومن حسنات إشراك الرجال في النشاطات النسوية أن يصبح بعضهم قادة في الدفاع عن الحقوق في مجتمعاتهم المحلية، وقيامهم بكسر المحرمات فيما يتعلق بوجود رجل يدافعون عن حقوق المرأة. كما أن نسبة الرجال العاملين في المركز والمتطوعين تشير إلى واحدة من النتائج المهمة التي يحققها المركز على صعيد دفاعه عن المرأة.

أثار متطوعو المركز الانتباه بمشاركتهم في ورشات العمل التي ينظمها المركز. ففي الورشة التي عقدت في قرية بيت فجار، على سبيل المثال، شارك ثلاثة ذكور وتفاعلوا بشكل كبير لدرجة أنهم طلبوا من المركز تنظيم ورشة أخرى في القرية حول حقوق المرأة المتعلقة بالميراث، واستعدوا لاستضافتها، وشددوا على ضرورة إشراك فئات أخرى في الورشة، من بينهم قادة دينيين. ويعمل المتطوعون الآن على تنظيم ورشة أخرى لعقدها خلال عام 2011. تقع بيت فجار في بيت لحم، وهي المنطقة التي تبلغ نسبة المتطوعين الرجال فيها النصف، أي أربعة رجال من أصل 8 متطوعة وتطوع.

بعض الصعوبات والدروس المستفادة

لا زالت هناك صعوبات تواجه المركز في عمله، من بينها استمرار حالة عدم انعقاد المجلس التشريعي، وهذا يزيد من ضرورة إصلاح قوانين مثل قانون العقوبات عبر إجراء خاص، ويتطلب من المركز العمل مع رئيس الوزراء وغيره من الوزراء لإقرار القانون عبر مرسوم رئاسي.

كما واجه المركز تحدياً آخرًا متمثلاً في ازدياد عدد المحاكم الشرعية. قد يبدو هذا الأمر للوهلة الأولى أنه إيجابياً، وهذا صحيح إلى حد ما من حيث زيادة قدرة المحاكم على التعامل مع العدد الكبير من القضايا المرفوعة أمامها. ولكن هذه الزيادة لها مردود سلبي، حيث أن الحاجة الملحة لتوظيف أشخاص جدد حداً بالجهات المسؤولة إلى تعيين أشخاص لا يتمتعون بالكفاءة والمعرفة الضرورية للتعامل مع قضايا النساء من منظور نسوي، كما أن المركز لا تتوفر لديه الموارد الكافية لتدريب هذا الكم الكبير من الموظفين الجدد في المحاكم.

على الرغم من أن المركز قام بتدريب 21 مرشدة/ة من العاملين في المحاكم الشرعية خلال العام 2010، إلا أن المركز كان يتطلع إلى تنفيذ نشاط بخصوص مراقبة وتحليل إجراءات المحاكم في التعامل مع قضايا قتل النساء. ولكن المحاكم لا تسمح بالوصول إلى الملفات الخاصة وإنما فقط إلى القرارات الصادرة بعد انتهاء جلسات

المحاكمة. وبناء على ذلك قام المركز بتحليل القرارات الصادرة في بعض القضايا مستخدماً منهجية مختلفة عما كان مخططاً له مسبقاً.

الجزء الثاني: تقرير مفصل حول سير العمل

الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في توفير بيئة تشريعية وسياسية ومؤسسية محددة والتي تدعم المرأة وتحميها وتمكنها.

محاولة تغيير قوانين سارية أو تعديل مواد تؤثر على المرأة بشكل مباشر، وذلك بصياغة مسودات قوانين أو اقتراح تعديلات تم التوصل لها بالتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني.

1.1.1 ممارسة الضغط والحفاظ على مستوى معين من الضغط لتعديل مادة قانونية تتعلق بقتل النساء والإجهاض في قانون العقوبات

لطالما مارس المركز ضغطاً لتعديل قانون العقوبات، وفي هذا السياق نشط المركز على أكثر من صعيد، من بينها نشاطه في ائتلاف قانون العقوبات، الذي يعتبر عضواً مؤسساً فيه. يضم الائتلاف في عضويته عدداً من مؤسسات المجتمع المدني تعمل من أجل توحيد وتعزيد مساعيها الهادفة إلى تعديل قانون العقوبات. على الرغم من أن حملة الائتلاف كان في الأساس تدفع باتجاه إصلاح القانون الساري، إلا أن قيمة عمل الائتلاف ارتفعت عند الإعلان عن خطط لصياغة قانون عقوبات جديد وعرضه على الجهات المعنية. وخلال عام 2010 ساعد المركز في وضع المعالم الرئيسية قانون جديد، وعرض وجهة نظره النسوية في القانون في لقاءات موسعة ومصغرة. وفي الوقت الذي يعبر فيه المركز عن ارتياحه من أسلوب السلطة الفلسطينية القائم على إشراك المؤسسات في النقاش، إلا أنه يشير إلى أن السلطة لم تصدر حتى الآن قراراً يضع حداً للأحكام المتهاونة في حالات جرائم قتل النساء، ولم يتم حتى الآن إقرار قانون عقوبات فاعل يحمي النساء من القتل.

تم خلال العام إحراز مزيج من النتائج، فمن جهة تمت صياغة مسودة قانون جديد يستحق التقدير، ومن جهة أخرى استمر الضغط من أجل تبنيه. ولكن هذا الضغط لم يؤد حتى الآن إلى نتائج ملموسة في المحاكم أو على صعيد حياة النساء. وفي الوقت الذي يمكن فيه رؤية المؤتمر الذي عقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر - الذي سيتم التطرق له لاحقاً- على أنه استشارة جديرة بالثناء تقضي، دون أي تأخير، باتخاذ خطوات عملية تنعكس إيجاباً وبشكل ملموس على حماية النساء الفلسطينيات وأمنهن.

شارك المركز في مطلع العام في 23 اجتماعاً تتعلق بصياغة القانون الجديد من قبل وزارة العدل، وقد كان همّ المركز الرئيسي إنهاء التذرع بالشرف كعذر مخفف/محل في جرائم قتل النساء، حيث أن القانون الساري يسمح بتخفيف العقوبة لتصل إلى السجن لعدة شهور إذا كان القتل قد ارتكب ضد المرأة بذريعة ما يسمى "الشرف"، وقد يتم إطلاق سراح القاتل من المحكمة والاكْتفاء بالزمن الذي تم احتجازه فيه حتى انعقاد المحكمة. وفي هذا السياق فقد عمل المركز والائتلاف بجد ومارسا الضغط لإنهاء هذا القبول الضمني بقتل النساء في هذا القانون. كما قام المركز بتنظيم ورشة عمل للصحفيين ووسائل الإعلام ونقابة الصحفيين لحشد الدعم لمسودة القانون الجديد (أنظر الجزء 2.2.1 لاحقاً).

تتضمن التطورات المهمة على مسودة القانون الجديد إلغاء الأعدار المحلّة لقتل النساء، وقد تم الانتهاء من إعداد المسودة في خلال النصف الأول من السنة، وتم رفعها للفريق الوطني، التي من المؤمل أن تقوم بالمصادقة عليها ورفعها لمجلس الوزارة الذي سيقوم - بدوره - بالتوصية بإقرارها لدى مكتب الرئيس لإقرارها كقانون بمرسوم رئاسي.

بعد تسليم المسودة للفريق الوطني قامت الوزارة بإحالتها لمستشارين محليين، وفريق من المستشارين المصريين مكون من خمسة أفراد. كما شارك وفد من المركز بوصفه ممثلاً عن مؤسسات المجتمع المدني في ورشة عمل لمدة خمسة أيام مع المستشارين/المستشارات المصريين لتحليل مسودة القانون. وقد ذكر المستشارون أن المسودة جيدة وتراعي معايير حقوق الإنسان، وأعربوا عن اعتقادهم بأن هذه المسودة ستكون في حال إقرارها قانوناً مميزاً ورائداً على مستوى الوطن العربي من حيث مراعاتها بشكل كبير للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 نظمت وزارة العدل مؤتمراً لمدة ثلاثة أيام لمناقشة القانون في أريحا. شارك في المؤتمر عدد من الجهات المعنية، بما فيها مركز المرأة. وفي الوقت الذي تلقت فيه مسودة القانون الكثير من الثناء كان هناك بعض الآراء التي تنادي بعدم اعتبار الإصلاح القانوني أولوية وطنية تحت الاحتلال والانقسام. كما أعرب آخرون عن مخاوفهم من إقرار قانون بقرار وما قد يؤدي إليه ذلك لاحقاً من إقرار قوانين مهمة في الضفة الغربية بنفس الطريقة دون الرجوع للمجلس التشريعي، ما سيؤثر على العملية الديمقراطية.

وهنا لا بد للمركز أن يوضح أنه يدعم الديمقراطية والدستور الديمقراطي للسلطة الوطنية الفلسطينية، بيد أن عدم انعقاد المجلس التشريعي منذ عام 2006 والطبيعة المتهاونة للعقوبات التي يفرضها القانون الحالي على مرتكبي جرائم القتل ضد النساء بذريعة ما يسمى شرف العائلة، يحتم عليه دعم تمرير هذا القانون بمرسوم رئاسي، من أجل حماية حقوق النساء وتعزيزها. وبذلك فإن المركز يدعم إصدار قرار فوري يعلق أعمال الفقرات المتعلقة بالعدر المحل إلى حين إصدار قانون جديد.

1.1.2 إعادة تفعيل اللجنة الوطنية لقانون الأحوال الشخصية بوصفها هيئة تعمل من أجل إقرار قانون فلسطيني يراعي النوع الاجتماعي

يعمل المركز كمنسق للائتلاف ولديه اهتمام خاص بقانون الأحوال الشخصية كمؤسسة تقدم خدمات في إطار القانون الساري و كمدافع عن عملية إصلاحات قانونية تراعي النوع الاجتماعي وتكفل تمكين المرأة.

منذ عام 1998 عمل الائتلاف على تحسين القانون في ستة جوانب تؤثر على المرأة. وتشمل هذه الجوانب النصوص المتعلقة بسن الزواج، والأموال المشتركة، وتعدد الزوجات، والطلاق، والحضانة، والمساواة في الأهلية القانونية (مثل المساواة في قيمة الشهادة المقدمة في حالات النزاعات الزوجية). كما أن الائتلاف الوطني ينشط على صعيد إقليمي، حيث يعمل المركز كمثل له في الفعاليات التي يتم عقدها بهدف إيجاد منبر مشترك بين فلسطين وجاراتها العربية، الأردن ولبنان ومصر.

قام المركز بتمثيل المؤسسات الفلسطينية على المستوى الإقليمي في ثلاث ورشات عمل عقدت خلال العام (في شهر مارس/آذار، وتشرين الثاني/ أكتوبر/ وكانون الأول/ ديسمبر). وقد جمعت هذه الورشات وفود من مؤسسات المجتمع المدني من فلسطين والأردن ومصر ولبنان لتقديم مسودات قوانين تم إعدادها محلياً، وذلك لخلق أرضية مشتركة في إطار الحملات الداعمة لإصدار هذه القوانين. على الرغم من عدم التوافق على مسودة موحدة بين البلاد المشاركة إلا أن المشاركين تمكنوا من الاستفادة من بعض الجوانب الواردة في مسودات بعضهم الآخر، وتفهم الاختلافات الاجتماعية لشعوب البلاد المشاركة.

توجه ذو محورين: إما الإصلاح الشامل للقانون أو تعديل بعض المواد

في ظل حالة عدم الانعقاد للمجلس التشريعي الفلسطيني والظروف السياسية المعقدة على الساحة الفلسطينية قام المركز وشركاؤه الإستراتيجيون بتبني أسلوبيّ عمل للإصلاح القانوني لقانون الأحوال الشخصية. وبما أن القانون يفتح الباب على مصراعيه للنقاش في أوساط الساسة والخبراء ومؤسسات المجتمع المدني، وبما أن إحداث تغييرات جذرية على القانون في ظل الظروف السائدة يعتبر غاية في الصعوبة، فإن المركز يفضل التركيز على تعديل مواد معينة في القانون تتعلق بستة جوانب، وهي: سن الزواج، والأموال المشتركة بين الزوجين، وتعدد الزوجات، والطلاق، وحضانة الأطفال، والأهلية القانونية المتساوية بين المرأة والرجل (فيما يتعلق بالشهادة التي يدلي بها الطرفان عند الخلافات الزوجية مثلاً).

عقد أعضاء ائتلاف قانون الأحوال الشخصية في مطلع العام اجتماعات مكثفة لصياغة مسودة قانون أولية. كان المركز عضواً في فريق الصياغة المكون من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وطاقم شؤون المرأة، ومركز دراسات المرأة، وجمعية المرأة العاملة للتنمية. تستجيب هذه المسودة للحاجة الملحة فيما يتعلق بحقوق النساء

بمعاملة متساوية في الجوانب المذكورة أعلاه، حيث أن القانون الحالي يعتمد على قانون أردني قديم لا يراعي هذه الحقوق.

تم تشكيل لجنة وطنية تضم أعضاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن التواصل والعمل بين الضفة وغزة أصبح أكثر صعوبة نتيجة للقيود المفروضة على قطاع غزة خصوصاً. ولكن اشتراك الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ساعد كثيراً في التغلب على هذه الصعوبات.

من المؤشرات على النجاح الذي أحرزه المركز هذا العام، وإتيان القانون في موعده المناسب، والإدراك السياسي لأهمية القانون قيام رئيس الحكومة بالطلب من اللجنة طلب تسليم القانون مرفقاً بالملاحظات القانونية عليه، والتي توضح الحاجة لوضع القانون على الأجندة الوطنية وإيجاد روابط بين مسودة القانون المقترح والقوانين القائمة التي قد يحل محلها. وكما هو موضح في الأسفل قرر الائتلاف تأجيل ورشته الخامسة عشرة حول قانون الأحوال الشخصية إلى حين إتمام التعليقات القانونية ليتسنى استغلال الورشة والإعلان عن تسليم القانون والتعليقات عليه لمكتب رئيس الحكومة.

ورشات العمل

من أجل عرض المفاهيم الواردة في قانون الأحوال الشخصية على قطاعات مهمة في المجتمع الفلسطيني وتلقي تغذية راجعة عقد المركز 14 ورشة عمل في النصف الأول من 2010، حيث وصل عدد المشاركين إلى 810 مستفيداً ومستفيدة (725 امرأة 85 رجلاً). ومن المتوقع أن تعقد الورشة الخامسة عشرة والأخيرة في رام الله فور الانتهاء من الشروحات القانونية، وسيتم انتهاز تلك الفرصة في الورشة والإعلان عن تسليم مسودة القانون والشروحات لرئيس الحكومة، وبذلك يتم بناء زخم داعم لإقرار القانون.

كان من بين المشاركين في الورشات محامين، وقادة دينيين، ونشطاء، وصانعو قرار، ومؤسسات تقدم خدمات بمن فيهم ممثلين عن جهاز الشرطة وعدد من متطوعي المركز المنخرطين في بعض المجموعات. وقد تم عقد هذه الورشات في مواقع مختلفة كما هو موضح في الجدول أدناه. يبين التنوع في المواقع سعة المساحة التي تغطيها نشاطات المركز بما فيها قطاع غزة، ومواقع في الضفة الغربية تشمل بيت لحم، وطولكرم، وسلفيت، وأريحا، والخليل، وذلك بدعم متطوعي المركز. وقد تضمنت العناوين معلومات حول قانون الأحوال الشخصية، وتوضيحات ونقاشات حوله.

أظهرت ورشات العمل موافقة واسعة على الحاجة إلى قانون أحوال شخصية فلسطيني موحد يحمي حقوق النساء ولخلق بيئة تسودها المساواة وحق الوصول إلى العدالة. وكان هناك واحدة من التوصيات لإدماج الأصوات

المعتدلة لبعض القادة الدينيين في نقاش القانون المقترح. وقد شددت المجموعات على دور الإعلام في زيادة المعلومات ودعم القانون المقترح.

8 ورشات عمل في الضفة الغربية	6 ورشات عمل في قطاع غزة
جنين	جباليا (شمال قطاع غزة)
طولكرم	مخيم النصيرات (وسط قطاع غزة)
بيت لحم	خانيونس
سلفيت (بديا)	رفح
أريحا	شرق مدينة غزة
نابلس	مخيم الشاطئ (غرب مدينة غزة)
الخليل	
قلقيلية	

1.1.3 تشكيل قيادة فعالة للجنة دورها مراقبة المستجدات على قانون حماية الأسرة من العنف وممارسة نشاطات المناصرة لإقراره

بناء على عمل سابق قام به المركز خلال العامين الماضيين، تعاقد المركز مع خبيرين لإعداد مسودة قانون حماية الأسرة من العنف. وتمكن المركز من المضي قدماً في تنفيذ خطة عمله لصياغة مسودة قانون حماية الأسرة من العنف، وقد أنهى المستشاران عملهما وقاما بتقديمه للمركز، في حين قام المركز بوضع ملاحظاته على مسودة القانون، وسيقوم بالبناء على ما تم انجازه خلال عام 2011.

1.1.4 تشكيل لجان مناطق في المحافظات الفلسطينية لمناقشة الإصلاحات المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية

قام المركز في النصف الثاني من عام 2010 بتشكيل 14 لجنة استشارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تمت تغطية كل المحافظات بشكل عام. كما تم تشكيل لجان أخرى في غزة، حيث تقوم هذه اللجان بتجميع ممثلين عن مؤسسات نسوية في قطاع غزة للغاية نفسها. يساعد وجود منبر للمؤسسات النسوية في غزة المركز في

التعرف على آراء متنوعة فيما يتعلق بالإصلاح، حيث يعمل هذا المنبر كمقياس لنقاط الالتقاء بين مؤسسات الضفة ومؤسسات غزة وتطويرها. بالإضافة لذلك، فإن هذا المنبر يعمل كحاضنة مؤسسية للأفكار يمكن تنفيذها بقيادة مؤسسات نسوية غزبية لخدمة جهود الإصلاح المقترحة. يبين الجدول التالي المواقع التي تعمل فيها هذه المجموعات:

الموقع	عدد الأعضاء الرجال	عدد العضوات النساء	المجموع
جنين	0	11	11
طولكرم	3	8	11
بيت لحم	3	6	9
بديا قضاء سلفيت	0	6	6
أريحا	0	8	8
نابلس	2	9	11
الخليل	0	10	10
قلقيلية	4	4	8
منطقة شمال غزة	0	8	8
منطقة وسط غزة	0	8	8
خان يونس	0	11	11
رفح	0	8	8
مدينة غزة	0	8	8
مؤسسات نسوية في غزة	0	12	12

129	117	12	المجموع
-----	-----	----	---------

تهدف هذه المجموعات إلى خلق حراك داعم لمسودة قانون الأحوال الشخصية المقترح في أوساط التجمعات المحلية التي تعمل فيها، وخلق فهم ودافعية في أوساط الجماهير للدفاع عن قضايا الإصلاح القانوني والنوع الاجتماعي. تضم المجموعات في عضويتها أكاديميون، وصناع قرار، وطلاب وأعضاء في مؤسسات المجتمع المدني. وقد تم التخطيط لعقد اجتماعات أخرى خلال السنة القادمة للمجموعات، حيث سيتم تنظيم منتديات للنقاش حول مضمون مسودة القانون، والإعلان عن منافسة في مجال كتابة المقالات في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى؛ بهدف رفع الوعي بأهمية القانون وحشد الدعم له.

إن مشاركة المتطوعين في هذه المجموعات يوضح التداخل الإيجابي والتكاملي ما بين البرامج الاستراتيجية للمركز والتي تشمل تجنيد كل من القاعدة والمستويات العليا في عملية الإصلاح القانوني. ولقد كان المتطوعون على مدى السنوات الماضية اكتسبوا وعياً في مضامين قانون الأحوال الشخصية مما انعكس إيجاباً على علمهم في المناصرة لإنهاء العنف والتمييز ضد النساء. وحيث أنه من المهم للمركز مشاركة الرجال والنساء كمساندين لعملية التغيير الاجتماعي وذلك على مستوى مناطقهم ومجتمعاتهم وفي الوطن ككل. لأن تغيير القانون وحده لا يعني التغيير في السلوك.

1.2 تسليط الضوء على النواقص في القانون الساري وحشد الدعم للإصلاحات المقترحة

1.2.1 حشد الدعم من أجل تنبني الإصلاحات المقترحة

على الرغم من أن الكثير من نشاطات المركز المتعلقة برفع الوعي تسعى بشكل ضمني لإحداث إصلاحات قانونية تراعي النوع الاجتماعي، إلا أن النشاطات الأساسية المدرجة تحت هذا العنوان الرئيسي سيتم تنفيذها في العام القادم. يتوقع المركز ضمن هذا العنوان، وبعد عملية المراجعة الدائمة التي يجربها، عقد ورشات عمل خلال عام 2011 مع المجموعات المنطقية في المحافظات، بهدف الحصول على دعمهم من خلال مناقشة استراتيجيات المناصرة وربط القوانين الوطنية بالقضايا المحلية.

1.2.2 نشر وتعميم دراسات تسلط الضوء على الحاجة لقانون فلسطيني يحمي حقوق المرأة ويلبي احتياجاتها

دراسة حول قانون الأحوال الشخصية

قامت الموظفة (الباحثة) التي كانت تعمل على هذه الدراسة بتترك المركز، ولكنها لا تزال ملتزمة بإنهاء الدراسة. يرى المركز في ذلك مؤشراً على مدى التزام موظفي/ات المركز الحاليين والسابقين بإنتاج مخرجات تسهم في إخراج قضايا النساء إلى الحيز العام. وعلى الرغم من أن النتائج الأولية للدراسة تم تقديمها لجهات معنية أساسية يستهدفها عمل المناصرة الذي يقوم به المركز مثل قاض القضاة، وتم استخدامها كذلك في تطوير آراء المركز خلال عملية صياغة قانون الأحوال الشخصية، إلا أن المركز لا يزال يعمل من أجل إنجاز الدراسة بشكل نهائي، بحيث يتسنى للجميع الاطلاع عليها والاستفادة منها.

وقد انتهت الباحثة خلال عام 2010 من إعداد مسودة للدراسة، وقامت لجنة من المركز بمراجعتها وإعادتها للموظفة لإدماج بعض الملاحظات التي وضعتها اللجنة عليها. ويتوقع المركز الانتهاء من الدراسة تماماً بحيث تكون جاهزة للنشر في النصف الأول من 2011.

دراسة حول الدستور الفلسطيني

خرج إلى النور خلال عام 2010 العديد من المخرجات وتم تنفيذ العديد من النشاطات حول التحليل الجندي المعمق للمسودة الثالثة من الدستور الفلسطيني، حيث قام المركز بالتعاقد مع جهة خارجية لتنفيذ التحليل. تحمل الدراسة التي تم إعدادها باللغة الإنجليزية وبلغت حوالي 200 صفحة عنوان "النساء ومسودة دستور فلسطين"، وقد تم الانتهاء منها خلال العام. يتوفر نسخ شبه نهائية من الدراسة، ويتم الآن إعداد التصاميم النهائية للدراسة من أجل نشرها.

تم خلال العام كذلك إعداد ملخص للدراسة باللغة العربية، كما تم تنفيذ ثلاث ورشات عمل للإعلان عن نشر هذا الملخص ومناقشة نتائج الدراسة. شارك في ورشات العمل فئات مستهدفة محددة تضمنت صنّاع قرار، وطلاب وممثلو/ممثلات مؤسسات نسوية مؤسسات حقوقية ومحاكم شرعية ومجالس محلية وإعلام. تم عقد ورشات العمل في نابلس، وجنين، والخليل، وقد شارك فيها ما مجموعه 92 مشارك/ة غالبيتهم من النساء. وقد تناولت ورشات العمل المواضيع التالية:

- طبيعة الدراسة
- أهمية الدساتير
- ما الذي يمكن أن يقدمه الدستور لفلسطين
- محتوى مسودة الدستور

• جوانب خاصة في الدستور تهم النساء الفلسطينيات

• المواطنة والمساواة والعدل

• ملاحظات المركز وتوصياته

تضمنت التوصيات التي خرجت من الورشات دعوة لإطلاق المزيد من حملات التوعية لتتقيف النساء الفلسطينيات بمحتوى مسوّد الدستور وتأثيرها المحتمل على النساء. كما تم في الورشات إثارة موضوع آخر يتعلق بأهمية مشاركة النساء في الحياة العامة وهيئات صنع القرار التي تؤثر قراراتها على المرأة. كما تم الاتفاق على أن تكون المرأة ممثلة في أي لجنة صياغة مستقبلية لصياغة دستور لفلسطين.

كانت النقاشات في ورشات العمل غنية ومتنوعة، كما تم تحدي بعض جوانب الدراسة وطرح أسئلة حول الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الدراسة في الوقت الذي ترزح فيه فلسطين تحت الاحتلال، وكيفية تعامل الدستور مع الوضع النهائي (حيث تم مناقشة هذا الأمر في الدراسة). وقد أعرب بعض المشاركين عن حسرتهم لكون المستشار الذي أعد الدراسة أجنبياً وليس فلسطينياً، حيث أن لديهم شعوراً بأن الدراسة لو أعدت من قبل مستشار فلسطيني لكانت مختلفة، حيث أن الفلسطيني لديه معرفة أفضل بالقانون الساري وبالثقافة الفلسطينية، وقد قال بعضهم أن الشريعة الإسلامية توفر حماية للمرأة ويجب أن تبقى مصدراً للتشريع في فلسطين، على الرغم من الشريعة لا تساوي بين الرجل والمرأة في بعض الجوانب.

قام المركز بتنظيم عدد من حلقات النقاش الداخلية حول توقيت نشر الدراسة. وبما أن مباحثات السلام متوقفة والاحتلال لا زال مستمراً والانقسام الداخلي لا زال قائماً فإن الدستور فقد مكانته المتقدمة على الأجندة السياسية الفلسطينية. ولكن المركز كان يرمي من وراء قراره انجاز الدراسة ونشرها إلى توفيره مرجع لأي شخص يدرس الشؤون الدستورية في فلسطين، وذلك للأخذ الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي بالحسبان من قبل صناع القرار وإدماجها في الدستور، في حال عاد هذه الموضوع للبروز للواجهة مرة أخرى، عند الإعلان عن دولة فلسطين مثلاً.

وقد ثبت أن توفير هذه الدراسة مفيد. ومن المؤشرات على أن الدراسة جاءت في وقتها المناسب أن عدد من المحامين/ات المدافعين عن قضايا المرأة في مصر قد طلبوا نسخاً منها عام 2011، حيث سيستفيد هؤلاء من الدراسة في التحضير للدعوات التي تطالب بإصلاح الدستور المصري في وقت يشهد فيه البلد إصلاحاً دستورياً كبيراً قد تشهده بقية البلدان العربية.

دراسة حول البرلمان السوري

تم تأليف هذه الدراسة من قبل عدد من المؤلفين/ات، حيث تستذكر فعالية البرلمان السوري الذي انعقد عام 1997/8 والدروس المستفادة من التجربة، وقد شكلت تلك الفعالية علامة فارقة في تاريخ الحركة النسوية الفلسطينية، وكان للمركز دوراً بارزاً فيها. يذكر أن الدراسة لا زالت في طور الإعداد، حيث يعتقد المركز أن من الأهمية بمكان توثيق تلك الفعالية وتوفيرها للجمهور. وقد بدأ مؤلفو/ات فصول هذه الدراسة بالالتقاء بشكل منتظم في وقت متأخر من العام، وذلك لمناقشة تنظيم وتنسيق الفصول. بيد أن إيجاد الكافي الوقت للبحث فيما قدمه المركز في تلك الفعالية أصبح صعباً، حيث أن جميع المساهمات في الدراسة، أصبح الآن مديرات في المركز أو في غيره من المؤسسات.

دراسة تقييم احتياجات للنساء

عقد المركز أثناء تنفيذه لخطته الإستراتيجية السابقة (2005-2009) عدداً من المجموعات المركزة مع نساء بشكل أساسي (ولكن شارك فيها رجال)، حيث تمت مناقشة مفهوم الاحتياجات، وخصوصاً "احتياجات النساء" ووضع هذه النقاش في السياق الفلسطيني متعدد الأبعاد. وقد تمت صياغة مسودة تحليل للنتائج التي تم التوصل إليها نتيجة النقاشات في المجموعات المركزة، وتم تبادل المسودة داخلياً كورقة عمل. وقد كان المركز توافراً لتوفير الدراسة للجمهور للاستفادة منها عام 2010، تماماً مثلما كان توافراً لإطلاق الدراسة المتعلقة بالدستور، ولكن المركز قام بمراجعة ورقة العمل وقرر إعداد ملخص بالنتائج، حيث سيتم الانتهاء من الملخص في منتصف عام 2011.

1.2.3 مراقبة تحليل خاص بإجراءات المحاكم يراعي التوازن في النوع الاجتماعي

لم يدرج هذا النشاط ضمن خطة عام 2010

1.3 الاستفادة من عمليات الإصلاح القانوني في إعداد أنظمة على مستوى الوزارات لتنظيم خدمات الحماية

المقدمة للنساء المعنفات

1.3.1 مراجعة الأنظمة الوطنية السارية والمتعلقة بالمأوى الآمن الذي يقدم الحماية للنساء المعنفات

تطورت إستراتيجية المركز للتعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية، حيث مضت الأخيرة بأجندتها باتجاه إعداد لوائح تنظم الخدمات المقدمة للنساء المعنفات، حيث شكل المركز لجنة داخلية للعمل على اللوائح. وقد تلقت اللجنة مسودة اللوائح خلال النصف الأول من العام، وقامت بمراجعتها وإعادتها مرفقة بملاحظات لوزارة الشؤون

الاجتماعية، مستفيدة من أنظمة المركز الخاصة وخبراته في الإشراف على البيوت الآمنة. وعلى خلفية هذه التعليقات التي قيل بشموليتها وقيمتها العالية، تمت دعوة المركز من قبل الوزارة للمشاركة في لجنة صياغة مصغرة قامت بإدماج تعليقات المركز في المسودة النهائية من الأنظمة. ونظراً للمشاركة الفاعلة للوزارة في هذا النشاط، من خلال المشاركة في الاجتماعات وتقديم الأفكار، لم يكن هناك كشعور بالحاجة لعقد ورشات عمل محددة لإعداد اللوائح.

وفي اجتماع متابعة للوائح عقد بالقرب من نهاية العام عبرت الوزارة عن تقديرها لعمل المركز، حيث تمت المصادقة المبدئية على اللوائح من قبل الوزارة.

بالإضافة لذلك، واعتماداً على نجاح مساهمة المركز في اللوائح، تم الطلب منه صياغة مجموعة من المبادئ الإرشادية الخاصة بتسجيل وترخيص المؤسسات التي تنوي العمل كبيوت آمنة وما شابهها. وقد تم قبول المسودة التي أعدها المركز دون تحفظ.

يعتز المركز بعلاقته الوثيقة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ويشعر بأن التقدم الذي تم إحرازه في هذا النشاط يشير إلى متانة وقيمة علاقة التعاون الوثيق بينه وبين الوزارة. يتناول الجزء الخاص ببناء قدرات مزودي الخدمة الحكوميين وغير الحكوميين والذي يرد تحت البند 3.3.1 من هذا التقرير ثمرة من ثمرات هذه التعاون، حيث يتم الاستفادة من تتكاتف خبرات المركز المتميزة في مجال الحماية للمساعدة في إعداد معايير مع شراكته المميزة مع الوزارة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: المساهمة في تعزيز وعي المجتمع الفلسطيني بقضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة، ومواجهة الممارسات السلبية ضد المرأة

2.1 تمكين وتنظيم متطوعي المركز بإكسابهم مهارات للتحضير للنشاطات المتعلقة برفع مستوى الوعي

2.1.1 تقديم المساعدة لخمس مجموعات من المتطوعين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذه المجموعات منتشرة في المناطق التالية في الضفة الغربية : بيت لحم ، والخليل ، وأريحا، وطولكرم، وسلفيت.

مع بداية تطبيق الإستراتيجية الجديدة عام 2010 حدد المركز عدد متطوعيه في المجموعات ب 25 متطوع ومتطوعة وذلك للتقليل من النفقات ولتعزيز عمل الفريق وإكسابهم مهارات محددة. وعلى الرغم من تخفيض عدد المتطوعين الرسميين (الذين يتلقون حافزاً رمزياً من المال سنوياً لتشجيعهم على التطوع ومكافئتهم على نشاطاتهم وتغطية بعض النفقات) حرص المركز على الإبقاء على علاقة طيبة مع المتطوعين السابقين. وكانت قيمة المحافظة على فرق ومجموعات من المتطوعين تكمن في الحد من الخسارة التي قد تنشأ عن فقدان فريق خبرة فريق بأكمله في حال حصول متطوع أو متطوعة من أفراد المجموعة على عمل مدفوع الأجر أو انشغاله/ا في التزام آخر لا يتيح له/ لها الاستمرار في التطوع لدى المركز.

ومن أجل عدم خسارة قاعدة الدعم التي شكلها المركز عبر مجموعات متطوعين فقد شرع المركز في بداية العام بتطبيق نظام ثلاثي للعضوية بين المركز ومتطوعيه، هم الذراع الأقوى من أذرع المركز، ولكن العديد من المتطوعين السابقين يعتبرون الآن مناصرين، كثيراً ما تتم دعوتهم للمشاركة في النشاطات مثل النقاشات وورش التدريب ورفع الوعي. كما أن لدى المركز شبكة أصدقاء يتلقون نشرات عن أخباره، وتتم دعوتهم للمشاركة في النشاطات الجماهيرية العامة.

من هم متطوعو المركز؟

وفي مؤشر يظهر مدى التضامن بين المتطوعين استمر أكثر من 25 متطوعاً بتنظيم نشاطات مختلفة. وقد اتفق المتطوعون فيما بينهم أنه بتقليل حجم المحفزات التي تلقوها، فإن جميع المتطوعين البالغ عددهم 33 والذين استمروا في تنظيم النشاطات يمكن أن يتطوعوا جميعاً ضمن موازنة المحفزات القائمة، حيث تلقى كل متطوع في نهاية السنة بين 100 - 200 دولار أمريكي، بدلاً من أن يتلقى كل واحد منهم 200 دولار.

وكمؤشر واضح على توجه المركز إشراك الرجال في نشاطاته بوصفهم لاعبين أساسيين في التعاطي مع قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز حقوق النساء والدفاع عنها، حيث يتطوع لدى المركز في هذا الجانب 12 متطوعاً من الرجال حيث يشكلون ثلث العدد الكلي من مجموع المتطوعين/ات. كما أن الكثير من المتطوعين/ات يتمتعون بتدريب خاص أو أنهم مهنيون ممارسون، كالمحاميين/ات، والباحثين/ات الاجتماعيين، ويمكن أن يستغل هؤلاء معرفتهم المهنية في العمل التطوعي، كما يمكن لهم إدماج قيم المركز المتعلقة بالمساواة في عملهم المهني. يبين الجدول التالي توزيع فرق المتطوعين ومهنتهم:

المهنة	عدد المتطوعين	الموقع
محامون، باحثون اجتماعيون، باحثون ترميون، معلم/، محاسبون، مختص علم اجتماع	9 (5 إناث و 4 ذكور)	بيت لحم
محامون، ومرشدون	9 (5 إناث و 4 ذكور)	الخليل
مرشدون اجتماعيون ونفسيون، محامي، معلم، محاسب، معلم/ة، ناشط مجتمعي	7 (3 إناث و 4 ذكور)	أريحا
باحثات اجتماعيات	2 إناث	سلفيت
باحثات اجتماعيات، وخبيرة علم نفس تربوي	6 إناث	طولكرم
	33 (21 إناث و 12 ذكور)	المجموع

يعقد المركز اجتماعات دورية مع مجموعات المتطوعين لتقديم بعض الإرشادات المتعلقة بالأنشطة لهم وتنمية العمل بروح الفريق وتعزيز مهارتهم وتقديم مواد تدريبية لهم. كما أن اللقاءات تفتح الباب أمام المتطوعين للحديث عن مخاوفهم وإثارة أسئلة ومناقشة احتياجاتهم المتعلقة بالمجموعات أو برؤيتهم لاحتياجات المجتمعات المحلية التي ينشطون فيها.

يبين الجدول التالي الاجتماعات المساندة التي تم عقدها خلال العام 2010:

عدد الاجتماعات	الموقع
7	بيت لحم
7	الخليل
7	أريحا

4	سافيت
3	طولكرم
28	المجموع

قام المتطوعون خلال الاجتماعات بإعداد خطط عمل، وقاموا بتوزيع المهام على الأفراد في مجموعات المتطوعين. كما قاموا باختيار المؤسسات القاعدية التي خططوا للعمل معها خلال العام. كما تم استغلال الاجتماعات التي عقدت في النصف الأول من السنة لإعداد أنظمة وإرشادات لمجموعات المتطوعين، وذلك لتبيان كيفية تنظيم المتطوعين لأنفسهم وإدارة قنوات الاتصال. وقد تم استغلال الاجتماعات اللاحقة لمراجعة التقدم الذي تم إجزاه وتقييم نشاطات العام والاستعداد لعام 2011.

وقد تم خلال اجتماعات المساندة والنشاطات التي نفذت على مستوى شبكات المتطوعين اتخاذ قرارات استراتيجية تضمنت الالتزام بكسر محرمات مثل تشجيع الجمهور على نبذ جرائم تعتبر تقليدياً على أنها "شأناً عائلياً" وليست جرائم بشعة مثل جرائم سفاح القربى، وكرهية النساء، والعنف الجنسي والعائلي. كما تم الالتزام بالعمل في المناطق النائية.

من بين الدروس التي تعلمها المتطوعون أن يكونوا أكثر تفاؤلاً فيما يتعلق بالعدالة النسوية ومبادئ الحماية، حيث تم الترحيب بهم في المناطق النائية وتقبلهم الناس على عكس توقعاتهم، فالدعم لقضايا العدالة المتعلقة بالنوع الاجتماعي يمكن أن يأتي من مصادر متنوعة وغير متوقعة. وفي القناة ذاتها التزم المتطوعون بالوصول إلى الرجال بالإضافة للنساء للتعامل مع قضايا العدالة المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والسعي لإيجاد طرق إبداعية لتوصيل الرسائل (مثلاً عبر المسرحيات، والمحاكم الصورية، والمعارض الفنية، والتظاهرات الشعبية وغيرها).

بالانسجام مع الممارسات الفضلى في العمل المتعلق بالتنمية المجتمعية يعمل المتطوعون للاستفادة إلى أقصى درجة من المصادر الخارجية في ورشات العمل، وعدم الاعتماد على التمويل الخارجي. ولهذه الغاية قاموا باستخدام منشأة دار مخلوف التابعة للمركز في بيت جالا لإطلاق معرضهم الفني بمناسبة الأسبوع العالمي

لمناهضة العنف ضد المرأة، كما عملوا مع السلطات المحلية ومؤسسات قاعدية شريكة لاستخدام مراقفها لعقد ورشات العمل الخاصة برفع الوعي، وغيرها من النشاطات.

زيادة قدرات متطوعي المركز وارتفاع تأثيرهم

يفتخر المركز بتنمية قدرات 5 مجموعات من المتطوعين، حيث أصبحت كل مجموعة قادرة على التخطيط للفعاليات وتنفيذها مع مؤسسات شريكة، وغالباً ما يعتمد هؤلاء على دعم من السياسيين المحليين ومتطوعي/ات سابقين في المركز، والذين لا يزالون ملتزمون بحقوق المرأة. يشعر المركز أن العمل مع مؤسسات شريكة يحمل قيمة مضافة، حيث يفتح فرصاً كبيرة للانتشار ونعميم المنشورات ورؤية المركز. كما أن عمل المتطوعين مع مؤسسات شريكة تتضمن في هيكلياتها الإدارية مسؤولين رجال مثل مكاتب المحافظات والمجالس القروية ومؤسسات تعمل مع المنظمات النسوية يعطيهم فرصة العمل كمتطوعين وفتح قنوات اتصال بين المؤسسات المختلفة.

بذل المتطوعون هذا العام جهوداً كبيرة للاتفاق على وسيلة منظمة لإقناع الشركاء المحليين بضرورة الإصلاح القانوني، حيث تمنحهم الاجتماعات فرصة قيمة لتبادل الخبرات، والحديث عن النجاحات والدروس المستفادة بما يساعد في تنمية أفضل الممارسات بالاعتماد على خبراتهم والبناء على ما تلقوه من تدريب من المركز حول المناصرة خلال العام.

وقد عزز المتطوعون هذا العام استقلاليتهم فيما يتعلق بتنظيم بعض النشاطات وعقد تقييم غير رسمي لأفضل الممارسات والنظر في إمكانية فتح فرص جديدة، أما استراتيجياً فقد ركز المتطوعون هذا العام جهودهم على استقطاب طالبات/طلاب الجامعات والمدارس لتعريفهم بمفاهيم النوع الاجتماعي والمساواة.

أصبح أربعة متطوعين/ات أعضاء في مجالس إدارات لمؤسسات قائمة ومؤسسات تم تأسيسها حديثاً. وبالنظر إلى أعمار المتطوعين/ات (جميعهم بين 25-35 عام) فإن انتخابهم ليصبحوا أعضاء في مجالس إدارات مؤسسات يشير إلى الوضع الاجتماعي المميز الذي اكتسبوه في المجتمع وإلى احترام للمهارات والخبرات التي اكتسبوها أثناء تطوعهم مع المركز. بالإضافة لذلك، فإن ذلك يمنحهم فرصة لمأسسة الرسائل المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة وحقوق المرأة التي يعملون على نشرها وتعزيزها من خلال النشاطات التي ينفذونها.

تعترف بعض المؤسسات الأهلية بقيمة متطوعي المركز. وكمؤشر على ذلك استعان مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق بمتطوعي المركز من أجل إطلاق كتاب يوثق التاريخ الشفهي الخاص بمشاركة المرأة الفلسطينية على الصعيد السياسي.

الحصول على تدريب في مجال مهارات المناصرة واختبارها

قام منسق متطوعي المركز بتنظيم ورشة عمل تدريبية لمدة ثلاثة أيام بواقع 15 ساعة، شارك فيها 15 متطوعاً ومتطوعة. وقد تم إعداد المواد التدريبية وتنفيذ التدريب من قبل فريق يضم منسق متطوعي المركز وباحثة اجتماعية والمستشار القانوني للمركز الذي يشرف على نشاطات المناصرة المتعلقة بالإصلاح القانوني. وقد اشتمل التدريب على عناوين مختلفة، منها: إستراتيجيات الحملات، وأدوات المناصرة، وكيفية دمج قضايا النوع الاجتماعي في النقاشات الدائرة.

تعتبر وسائل الإعلام واحدة من الأدوات التي استفاد منها متطوعو المركز جيداً خلال العام، حيث قاموا بوضع مهاراتهم المتعلقة بالمناصرة موضع الممارسة. وقد ارتفعت التغطية الإعلامية للمتطوعين خلال السنة بشكل كبير، فكلما ازداد المتطوعون معرفةً فيما يتعلق بطرح المواضيع المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وازدادت مهنتهم وقدرتهم على المبادرة في التعامل مع قضايا المرأة، يزداد تركيز وسائل الإعلام عليهم، ويزداد عدد من يتحدثون لوسائل الإعلام من بينهم حول نشاطات وقضايا محلية، وطرح مواقفهم المتعلقة بقضايا المرأة.

من الأمثلة التي تبين قدرة المتطوعين على المبادرة في ممارسة نشاطات المناصرة فيما يتعلق بالقضايا النسوية، على المستوى المحلي والوطني، قيامهم بعقد شراكات فيما بينهم، فقد قامت مجموعتي المتطوعين في أريحا وبيت لحم بعقد شراكة فيما بينهما، وتم الاستفادة من هذه الشراكة على أرض الواقع. وللتدليل على ذلك نعطي مثلاً، فقد علم المتطوعون بجريمة في بيت لحم بوقوع جريمة قتل بحق فتاة في بيت لحم بعدما تم اغتصابها من قبل خالها وحملت منه، وعندما علم المتطوعون في بيت لحم بهذه الجريمة وقاموا بالتحشيد لحملة لشجب هذه النوع من العنف ضد النساء. وبعد فرار المتهم إلى أريحا، وإلقاء القبض عليه ومثوله أمام المحكمة، نظم المتطوعون تظاهرة احتجاج أمام مقر المحكمة لمناهضة جريمة سفاح القربى والاعتصاب في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

وذلك لجلب انتباه وسائل الإعلام لتلك القضية، ولضمان تعامل قاضي المحكمة بجدية مع القضية وعدم السماح بمرورها مرور الكرام.

أهمية عمل المتطوعين في نشاطات المركز

يعتبر بناء قدرات المتطوعين ومهاراتهم وتعريفهم برؤية المركز لفهمها ونقلها للآخرين على درجة من الأهمية، لأن ذلك ينتج أفراداً مؤهلين جيداً ولديهم الدافعية للانخراط في نشاطات المركز والتعامل مع موظفيه.

كما ذكرنا سابقاً قدّم المتطوعون دعماً مهماً للنشاطات الاستشارية المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية والترويج له، حيث ساعد هؤلاء في تنظيم ورشات استشارية المحافظات الخمسة التي ينشطون فيها، كما أصبح العديد منهم أعضاء في لجان المناطق الخاصة بقانون الأحوال الشخصية في محافظاتهم، والتي تم إنشاؤها عام 2010 وستنشط عام 2011، حيث سيتيح لهم ذلك فرصة المساهمة بما يتوفر لديهم من معلومات ومعارف اكتسبوها عبر التدريب الذي تلقوه من المركز والتطوع معه في تثقيف الآخرين، كما سيتيح لهم التعرف على أحدث المستجدات المتعلقة بالإصلاحات على قانون الأحوال الشخصية، حيث يمكن لهم الاستفادة من هذه المعارف في إثراء نشاطات التثقيف التي ينظمونها.

كما أثبت المتطوعون أنهم مصدراً بشرياً مهماً للمركز، حيث يساعد هؤلاء المركز في اختيار الأفضل عند الحاجة لموظفين، فعلى سبيل المثال، عندما كان المركز بحاجة لموظفتين لمكتبه في الخليل كان أفضل المتقدمين مرشحتين أتيتا عبر متطوعي المركز في الخليل. يساعد هذا النظام المركز في اختيار موظفين/ موظفات يشاطرون المركز رؤيته النسوية ويتمتعون/ يتمتعن بفهم واسع لأهداف المركز.

2.1.2 دعم كل مجموعة من مجموعات المتطوعين الخمس على تنظيم فعاليتين مميزتين خلال السنة، انسجاماً

مع عمل المركز في مجال التأثير والمناصرة

بناء شراكات لإعطاء العمل المتعلق بحقوق النساء بعداً جماهيرياً

يقوم متطوعو المركز ببناء شراكات مع مجالس محلية، ومؤسسات قاعدية وجماهيرية بهدف إيجاد قاعدة جماهيرية لعمل المركز التثقيفي المتعلق بحقوق المرأة ومفاهيم النوع الاجتماعي، حيث يقوم المتطوعون بحشد الدعم للمشاركة في فعاليتين مهمتين، هما: اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف في الثامن من آذار/ مارس كل عام،

وفعالية الأيام الست عشرة لمناهضة العنف ضد المرأة (في الفترة الواقعة بين 25 تشرين الثاني/ نوفمبر و10 كانون الأول ديسمبر).

سيتم تقديم تفاصيل حول نشاطات محددة لاحقاً، ولكن الجدول التالي يبين 35 مؤسسة شريكة محلية عمل متطوعو المركز معها لتنظيم الفعاليات المميزة خلال عام 2010. بالإضافة للمؤسسات الكثيرة المذكورة يمكن إضافة شبكات وطنية مثل المنتدى (تجمع يضم مؤسسات مناهضة للعنف ضد المرأة)

عدد المؤسسات الشريكة	المؤسسات الشريكة	الموقع
9	<p>مجلس قروي بيت فجار</p> <p>مركز نسوي بيت فجار</p> <p>مركز إبداع الدهيشة</p> <p>مركز الخيمة في الدهيشة</p> <p>مكتب خدمات وكالة الغوث في الدهيشة</p> <p>مؤسسة وئام، بيت لحم</p> <p>مركز سواعد، بيت لحم</p> <p>مركز نسوي حوسان</p> <p>لجان المرأة الفلسطينية في بتير</p>	بيت لحم
9	<p>مركز نرسان الثقافي</p> <p>مركز يطا النسوي</p> <p>نقابة المختصين النفسيين والاجتماعيين</p>	الخليل

	<p>برنامج الدعم النفسي في وكالة الغوث</p> <p>مدرسة بنات دورا</p> <p>مركز شباب دورا</p> <p>جمعية تنمية الفتاة الريفية</p> <p>جمعية نساء الظاهري</p> <p>مركز نسوي الظاهرية</p>	
6	<p>بلدية أريحا</p> <p>مركز الطفل، أريحا</p> <p>مركز شباب مخيم عقبة جبر</p> <p>برنامج الدعم النفسي في وكالة الغوث (مخيم عقبة جبر)</p> <p>مكتب محافظة أريحا</p> <p>مكتب شؤون الطلبة في جامعة القدس المفتوحة</p>	أريحا
4	<p>مركز إبداع الطفل في كفر الديك</p> <p>مركز سلفيت للتنمية المستدامة</p> <p>مركز ياسوف النسوي</p> <p>مكتب محافظة سلفيت</p>	سلفيت
7	<p>مجلس قروي علار</p>	طولكرم

	<p>مجلس قروي فرعون</p> <p>برنامج التأهيل المجتمعي في مخيم طولكرم</p> <p>جمعية النجدة</p> <p>جمعية نساء صيدا</p> <p>جمعية نساء ارتاح</p>	
35	مجموع المؤسسات الشريكة في تنظيم الفعاليات المميزة	

عقد نشاطات مميزة لإحياء ذكرى الثامن من آذار/ مارس يوم المرأة العالمي

بمناسبة الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي، عقدت كل مجموعة من مجموعات المتطوعين فعالية بالشراكة مع مؤسسات قاعدية ومجالس محلية، تشمل المؤسسات المذكورة في الجدول أعلاه، حيث أن المركز يدعم توطيد علاقاته مع المؤسسات المحلية في المواقع التي ينشط فيها المتطوعون، ذلك أن المركز يؤمن أن العلاقات مع المؤسسات القاعدية تساعد في تنظيم نشاطات بحجم أكبر، والوصول لمناطق ريفية مهمشة، وتزيد من فرص استدامة المركز من خلال مراكمة الخبرة العملية، ونشر رؤيته المتعلقة بحقوق المرأة من خلال المؤسسات والأفراد كذلك.

قام المتطوعون بعقد ما مجموعه 8 نشاطات بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، شارك فيها 185 مشاركاً ومشاركة.

تنظيم نشاطات مميزة في إطار حملة الأيام الست عشرة لمناهضة العنف ضد المرأة

كان المعرض الفني الذي تم تنظيمه تحت عنوان "العنود" في مواقع مختلفة من قبل المتطوعين في إطار هذه المناسبة النشاط الأبرز، حيث تم فيه عرض لوحات ومنحوتات من إنتاج محلي تتناول حقوق المرأة وقضاياها، وتم تنظيم المعرض في قاعة دار مخلوف التابعة للمركز في بيت جالا. وقد تم استغلال المعرض لافتتاح مركز دار

مخولف، وقد استقطب النشاط حوالي 85 شخصاً بمن فيهم رئيس بلدية بيت جالا ومحافظ بيت لحم. وقد حاكت الأعمال الفنية قضايا من ضمنها سفاح القربى، والعنف، وتمكين المرأة، وعلاقة المرأة بالفضاء العام والخاص.

كما قام المتطوعون في أريحا بتنظيم محكمة صورية ارتكزت على حالة قتل على خلفية ما يسمى الشرف كان المركز قد وثقها. وقد جذبت تلك الفعالية التي تم تنظيمها في مطلع كانون الأول/ ديسمبر 120 شخصاً من مختلف الفئات والمؤسسات المحلية والمستويات والمسؤولين. وقد تبين من النقاش الذي تبع العرض بوضوح أن الحاضرين تمكنوا من رؤية القصور في النظام القانوني الحالي والممارسات المجتمعية المتعلقة بحماية المرأة من العنف الأسري.

وفي إطار فعالية الأيام الست عشرة، قام المتطوعون في الخليل بالتنسيق مع نادي شباب دورا الثقافي لعرض مسرحية بتاريخ 27 تشرين الثاني/ نوفمبر لمحاكاة قضايا تتعلق بميراث النساء. وقد ارتكزت فكرة المسرحية على قصة عائلة تمزقها الخلافات على الميراث، حيث تحاول واحدة من أفراد الأسرة المطالبة بحقها في الميراث، ولكن ذلك يؤدي في النهاية إلى مقتلها. جذبت المسرحية جمهوراً بلغ 167 شخصاً، حيث بينت الثغرات في قانون الأحوال الشخصية وغيره من مكونات النظام القانوني.

وفي إطار ذات المناسبة نظم المتطوعون في سلفيت وطولكرم نشاطات حضرها 444 رجلاً وامرأة.

2.1.3 دعم المتطوعين في تنظيم 105 نشاطات للتوعية بحقوق المرأة وضرورة تمكينها والنوع الاجتماعي

تنظيم ورشات توعوية من قبل المتطوعين

تلعب مجموعات المتطوعين دوراً لافتاً في قيادة ورشات التوعية، بعدما تلقوا تدريباً على مدى سنوات من قبل المركز. في الوقت الذي يسعى فيه المركز من وراء النشاطات التي تم تفصيلها سابقاً في إطار فعالية يوم المرأة العالمي وفعالية الأيام الست عشرة وضع حقوق النساء في موضع اهتمام من قبل الجمهور وحث الناس على تغيير موقفهم وسلوكهم تجاه المرأة وحقوقها، فإن ورشات العمل المدرجة لاحقاً تعتبر حلقات نقاش تقدم معلومات حول موضوع بعينه لمقارنة المعايير الدولية لحقوق المرأة بالتشريعات المحلية، وبحث الإصلاح القانوني والممارسات المحلية الشائعة. يأمل المركز أن تساعد المعلومات التي يتم تقديمها المشاركين في الوصول لفهم أفضل لماهية الحماية التي يجب أن تتوفر للنساء، وفهم التغييرات القانونية التي قد تحدث في المستقبل القريب، وكيف أن بعض الممارسات الاجتماعية، مثل تفضيل الأولاد على البنات والزواج المبكر، تكرر الذكورية في المجتمع وشعور النساء وأطفالهن بعدم الأمان.

يبين الجدول التالي النشاطات التي نظمتها مجموعات المتطوعين، والتي بلغ عددها 51 ورشة عمل استفاد منها 691 مشارك/ة، وقد تم تنظيمها بالشراكة مع حوالي 25 مؤسسة محلية مختلفة. لا تتضمن الأرقام الواردة في الجدول المشاريع التجريبية التي ينظمها المركز.

تبنى المعلومات المقدمة في الورشات على خبرات المركز ومعارف خبرائه/ خبيراته والمواد التدريبية التي يعدها، بما في ذلك مواد تدريبية مثل كتيب " حقوق المرأة حقوق إنسان" ودليل المركز الذي أعد خصيصاً لاستخدام المتطوعين.

مؤشرات إيجابية حول تأثير ورشات التوعية

تعتبر ورشة العمل التي نفذها المركز في قرية بيت فجار أحد مؤشرات النجاح ومرشداً للنشاطات المستقبلية، خصوصاً أن المركز ملتزم بمحاولة رفع مستوى تفاعله مع الرجال الفلسطينيين فيما يتعلق بالتوعية بحقوق المرأة. شارك ثلاثة رجال في الورشة التي أثرت عليم بشكل واضح. شارك هؤلاء الرجال بفعالية في الورشة، وقد تركت المعلومات المقدمة في الورشة أثراً كبيراً فيهم، إلى الحد الذي طلبوا فيه عقد ورشة أخرى في القرية للحديث عن مواضيع مشابهة، وخصوصاً موضوع ميراث النساء. وقد تطوع الرجال باستضافة الاجتماع في قاعة الاجتماعات الرئيسية في القرية، وشددوا على أهمية زيادة عدد المشاركين الذكور في الورشة، وخصوصاً القيادات الدينية. يقوم المتطوعون الآن بالترتيب للقاء الذي سيعقد في مطلع 2011.

ليس من اليسير معرفة عدد التحويلات التي وردت للمركز و/أو المؤسسات الشريكة في الشمال فيما يتعلق بعمل المركز التوعوي. ولكن عدد الحالات التي تم تقديم الاستشارات فيها لمرة واحدة من قبل المتطوعين يعتبر مؤشراً إيجابياً، حيث أن المشاركين في الورشات وغيرهم ممن يعرفون متطوعي المركز عن طريق صيتهم الذائع يسعون للحصول على استشارات، وهذا كله بسبب الخبرة المهنية التي يتمتع بها غالبية هؤلاء المتطوعين/ات وعمق خبرتهم في عمل المركز.

تثبتت شبكة المتطوعين يوماً بعد يوم أنها ثروة من ثروات المركز متعددة الوجوه، وتتمتع بسمعة متنامية بجودة عملها، وتشكل رغبة الناس في عودة المتطوعين لزيارة قراهم مؤشراً على ازدياد تقبل الناس لما يقدمونه من معلومات توعوية، حيث يتزايد عدد الأفراد والمؤسسات التي تطلب منهم عقد جلسات توعوية، وهذا يتقل على بعض المتطوعين وخصوصاً أولئك الملتزمون بوظائف، ولكن هذا لا يقلل من التزامهم تجاه قضايا المرأة.

أصبح متطوعو المركز عنواناً لطلب النصح والمشورة

يرى المركز أن متطوعيه أصبحوا عنواناً فيما يتعلق بقضايا المرأة، حيث انتشر صيتهم عن طريق تناقل الناس لما يقدمونه من خدمات وازدياد عدد المؤسسات والأفراد الذين يتصلون بهم لطلب معلومات حول كيفية الاستفادة مما يقدمه المركز أو المؤسسات القاعدية الشريكة. وهذا ما يشير إليه عدد المؤسسات القاعدية الشريكة، وارتفاع مركز المتطوعين في مجتمعاتهم المحلية (كما يبينه الجدول رقم 2.1.1 أعلاه) وعدد الاستشارات لمرة واحدة التي يطلبها الناس. وقد تم خلال العام تقديم 41 استشارة لمرة واحدة بعد النشاطات التي عقدها المتطوعون هذه السنة، وكان توزيع هذه الاستشارات كالاتي:

- بيت لحم (3 + 10 + 10)
- الخليل (5)
- أريحا (0)
- طولكرم (3)
- سلفيت (10)

وبما أن غالبية المتطوعين مهنيين في قطاعات خدمية مختلفة فإن بإمكانهم تقديم مشورة قيّمة ودقيقة، ولكن المتطوعين، يطلبون من الأشخاص الذين يطلبون المشورة تقييم عمل المركز وخدماته الأخرى. فعلى سبيل المثال قام المتطوعون في بلدة الظاهرية (وهي واحدة من البلدات الرئيسية الواقعة في أقصى جنوب الضفة الغربية) بتحويل ثلاث حالات إلى وحدة الخدمات التابعة للمركز في الخليل. كما قام المتطوعون بتحويل حالات إلى مؤسسات قاعدية شريكة في المحيط.

تجريب مشروع جديد: مشروع دعم الطلبة المعتمد على الأقران

ابتكر المتطوعون أسلوباً جديداً في التواصل تمكنوا من خلاله تمكين فهم بعض الفئات المستضعفة ببعض القضايا الاجتماعية، من بينها: قضايا النوع الاجتماعي، والزواج، والصحة الإنجابية. وقد تم ذلك من خلال تشكيل مجموعات مساندة، حيث تم تشكيل المجموعة الأولى في مدرسة بنات دورا (ضمت 15 طالبة في الصف الثامن والتاسع). ويعمل المركز مع الطالبات/ الطلاب من هذه الفئة العمرية باعتبارها فئة رئيسية لفهم قضايا مثل المساواة بين الجنسين، وتجاوز مرحلة المراهقة بأمان، وقضايا الزواج المبكر، وتوعيتهم بأهمية التعلم. وبالنظر

إلى معدل عمر الزواج في فلسطين، والبالغ 19 عاماً، فإن المركز يعتبر هذه الفئة العمرية من الفئات المهمة لاستهدافها بالتوعية.

ضمت مجموعة دورا خمس عشرة فتاة شاركن في ست حلقات نقاش تم خلالها التعريف بقضايا مختلفة، من بينها: المراهقة، والتغير العاطفي، العلاقات العائلية، والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، وتمارين حول العمل بروح الفريق ومهارات الاتصال. وبتشكيل مجموعات المساندة، فإن المتطوعين يسعون ليس فقط إلى نشر المعلومات (على الرغم من أنهم يقومون بذلك) وإنما الوصول إلى أبعد من ذلك، حيث يهدف العمل إلى تشكيل شبكة أقران تتمتع بمعلومات غنية تهم أفراد هذه الفئة المستهدفة، وذلك لتدريبهم على أساليب وأدوات تنظيم نقاشات مع مجموعات أخرى أو مع أقرانهم.

كما قام متطوعو المركز في أريحا بتشكيل مجموعة مشابهة في مخيم عقبة جبر، ولكن العمل في هذه المرة كان مع مجموعة ذكور، وهذا يتلائم مع رؤية المركز ورؤية متطوعيه القائلة بضرورة إشراك الذكور في التوعية المتعلقة بحقوق المرأة، وليس قصرها على الإناث وحدهن. حيث أن تطوير الأفكار وتبادلها بين متطوعي الخليل ومتطوعي أريحا يشير إلى قوة المعلومات والقيمة المضافة لها من قبل شبكة متطوعي المركز من خلال التقييم والتعلم من الدروس المستفادة.

لمزيد من المعلومات عن نشاط المتطوعات/ين خلال العام 2010 انظر/ي الجدول في نهاية التقرير

2.2 العمل مع ومن خلال هيئات وطنية وإقليمية عربية لتعزيز حقوق المرأة وتعميم المعرفة بقضاياها والتثقيف بمفهوم النوع الاجتماعي

2.2.1 العمل مع المنتدى الإعلامي لتعزيز التغطية الإعلامية الدقيقة لقضايا المرأة وحقوقها.

تم إنشاء المنتدى الإعلامي من قبل المركز عام 2005 للعمل على تعزيز وعي الصحفيين بالعنف الممارس ضد المرأة وتعزيز التغطية الإعلامية لقضايا المرأة من منظور نسوي. ووفقاً للخطة الإعلامية للأعوام 2010-2012 خطط المركز لتفاعل محدود مع المنتدى الإعلامي خلال عام 2010. ، بيد أن المركز ينتظر الحصول على تمويل خاص لتنفيذ مشروع موسّع مع المنتدى الإعلامي.

كما هو مبين تحت البند رقم 4.2.1 تم التخطيط لورشة تدريبية خاصة بالمنتدى الإعلامي لعام 2010 وتم تأجيلها (ولكن تم عقدها في شهر كانون الثاني/ يناير 2011).

عقد المركز في منتصف السنة ورشة عمل جمعت أعضاء من المنتدى الإعلامي ونقابة الصحفيين الفلسطينيين (بما فيهم نقيب الصحفيين)، وذلك لتقديم معلومات حول مسودة قانون العقوبات المنقحة. ناقش المشاركون عملية الصياغة، وعبر الصحفيون عن رضاهم من أن العملية تتم بالتشاور مع الجهات المعنية وأن آراء المجتمع المدني تؤخذ بعين الاعتبار. كما أعربوا عن دعمهم/ن لمسودة قانون العقوبات ونصوصه.

تم التعرف على جهة ممولة لتمويل مشروع موسع خاص بالمنتدى الإعلامي، وذلك بالتعاون مع مؤسسات نسوية أخرى. وخلال كتابة مقترح المشروع كان فريق المناصرة في المركز على اتصال مع الأعضاء الرئيسيين في المنتدى، كما عقد الفريق اجتماعاً تشاورياً مع أعضاء المنتدى للحصول على أفكار منهم لتطوير مقترح المشروع وحشد دعمهم له، ولكن المشروع لم يمول في اللحظات الأخيرة نتيجة التقلصات لدى المموليين. سيحافظ المركز على علاقته مع المنتدى، وسيحاول البحث عن تمويل للمشروع مرة أخرى، حيث أن هذا المشروع سيساعد في تعريف الصحفيين بشكل أفضل برؤية المركز، وسيحفزهم على مشاطرة المركز رؤيته، ما سيمكنهم/ن من كتابة قصص صحفية مهمة تتعلق بحقوق المرأة ووضع النساء في فلسطين بما سيكون له مردود إيجابي عليهن وعلى حقوقهن.

2.2.2 المشاركة الفعالة لمنتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة¹⁵

ترأس المركز منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة (المعروف باسم المنتدى) منذ عام 2008 حتى 2010. وقد تمكن المركز خلال هذه الفترة من إعداد وتنفيذ خطة إستراتيجية تركز على خمس نقاط، حيث تم في الفترة الأولى من السنة عقد مؤتمر صحفي لتسليط الضوء على قضية قتل النساء، ولنبدأ هذه الممارسة. أما الأهداف العامة للخطة الإستراتيجية فهي:

- بناء البنية التحتية القانونية اللازمة لكفالة العدالة والمساواة للنساء ومنع العنف الممارس ضدهن
- تولي المجتمع لمسؤوليته تجاه قضية العنف ضد المرأة
- توفير الحماية والدعم للنساء المعنفات
- بناء قدرات المنتدى والمؤسسات المشاركة فيه لتمكينه من أداء المهام المنوطة به

¹⁵ ترك المركز قيادة المنتدى بعد سنتين من القيادة الناجحة، حيث تم انتخاب جمعية المرأة العاملة للتنمية كمنسق جديد للمنتدى في الانتخابات التي عقدت في شهر آذار/ مارس، ولكن المركز لا يزال يمارس نشاطه الداعم للمنتدى.

○ رصد وتوثيق ونشر وتعميم المعلومات بخصوص حالات قتل النساء والعنف ضد المرأة.

انتهت فترة المركز كمنسق للمنتدى في شهر آذار/ مارس 2010 ، حيث تم عقد انتخابات تم فيها انتخاب جمعية المرأة العاملة للتنمية منسفاً جديداً للمنتدى، ولكن المركز سيواصل نشاطه في المنتدى كالمعتاد، حيث سيساند المنتدى في عمله ويساعد في تنفيذ نشاطاته بما يحقق أهدافه الإستراتيجية.

على الرغم من انتهاء فترة المركز كمنسق في نفس الشهر، إلا أن المركز وملتطوعيه نجحوا في تنظيم فعالية المحكمة السورية، التي عقدت تحت رعاية منتدى المنظمات الأهلية ووزارة شؤون المرأة.

ارتبطت تلك الفعالية بالثامن من آذار/ مارس، يوم المرأة العالمي، حيث ركزت على قضية قتل النساء على خلفية ما يسمى شرف العائلة، وقد كانت تلك الفعالية واحدة من بين عدة فعاليات تم تنفيذها في مطلع العام للتعبير عن الحاجة لوقف التهاون الثقافي والقانوني مع جرائم قتل النساء، وكذلك للتعبير عن صدمة المركز من تزايد حالات القتل على خلفية ما يسمى شرف العائلة التي وقعت في الشهرين الأولين من السنة، حيث تم حرمان ست نساء من حياتهن في الفترة المذكورة في الضفة الغربية لوحدها.

تم تنفيذ الفعالية في طولكرم وحضرها 80 شخصاً من الفئات التي يستهدفها المركز بالتوعية ونشاطات المناصرة، وقد تضمنوا قادة مجتمعيين ودينبيين، وصناع قرار وسياسات، ومزودي خدمة ونشطاء بمن فيهم متطوعي المركز ومناصرة. وقد تم استقاء القضية التي تم عرضها في المحكمة السورية من قضية قتل مأساوية لامرأة تم توثيقها من خلال عمل المركز. وقد أثارَت القضية تساؤلات حول المسؤولية عن جرائم الاعتداءات الجنسية داخل الاسرة للفاصرات. كما بينت المحكمة السورية أن العنف ضد المرأة يمكن أن يمارس من قبل امرأة كذلك، وليس من قبل الرجال فقط، وبينت أثر الاحتلال الإسرائيلي في تقييد الحماية التي من المفترض أن تمنح للنساء ومضاعفة معاناة النساء، والنواقص القائمة في القانون الفلسطيني وعدم منح حقوق متساوية للرجل والمرأة.

أفرزت جمعية المرأة العاملة للتنمية خلال النصف الثاني من العام موظفة لتقوم بدورها كمنسقة للمنتدى. وقد أضاف ذلك حيوية للمنتدى، حيث تم خلال العام عقد 11 اجتماعاً دورياً، كم تم تنظيم عدة اجتماعات طارئة لبحث قضايا محددة. تشير هذه الاجتماعات الطارئة جزئياً إلى تحول المنتدى إلى عنوان لممارسة المناصرة في قضايا محددة تتعلق بالعنف والتمييز ضد المرأة، ومن الأمثلة على ذلك قضية المرأة التي ألقى بها زوجها خارج البيت

بعدها طلقها. قام المنتدى بجلب الأنظار لهذه القضية، وإلى القصور القانوني المتعلق بالأموال المشتركة ضمن قانون الاحوال الشخصية الساري. وقد قامت ممثلات عن المنتدى بقاء عدد من صناعات القرار للمناصرة في هذه القضية من ضمنهم رئيس الوزراء.

كما قام المنتدى بتنفيذ نشاطات مناصرة، حيث أصدر بياناً مشتركاً حول قضية قتل النساء بعد اغتصاب شابة وقتلها من قبل خالها. تبين هذه الحادثة المأساوية مشاركة المركز في المنتدى وعلاقاته الواسعة من خلال شبكة متطوعيه، حيث قاد المتطوعون والمنتدى معاً عملية نشر هذه القصة وجلب انتباه الجمهور لها ووسائل الإعلام، وقاموا بزيارة عائلة الفقيدة وساعدوهم بإصدار بيان للجمهور يدين عملية القتل.

2.2.3 المساندة والمشاركة في ائتلافات محددة تعمل على قضايا تخص الوضع القانوني والاجتماعي للمرأة الفلسطينية.

للتعرف على عضوية المركز في ائتلاف قانون العقوبات أنظر تقرير النشاطات، البند 1.1.1

للتعرف على عضوية المركز في ائتلاف قانون الأحوال الشخصية أنظر تقرير النشاطات، البند 2.1.1.

للتعرف على عضوية المركز في لجنة قانون حماية الأسرة من العنف أنظر تقرير النشاطات، البند 3.1.1.

ائتلاف مناهضة عقوبة الإعدام

ينشط المركز من أجل إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية في إطار ائتلاف يضم مؤسسة "الحق" والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (في قطاع غزة)، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، ومؤسسة "الضمير"، وجمعية المرأة العاملة، والهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان. وكان المركز قد حضر اجتماعين للائتلاف خلال النصف الأول من العام، وقام بتقديم نبذة عن النشاطات التي عقدت بتاريخ 16 كانون الأول/ ديسمبر 2009، اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام.

ومن النتائج التي حققها المركز فيما يتعلق بموقفه من عقوبة الإعدام أن مسودة قانون العقوبات الحالي أسقطت عقوبة الإعدام، وقد كان ذلك ثمرة عمل وضغط الذي مارسته المؤسسات الأعضاء في الائتلاف وغيرهم.

مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية

أنشئ هذا الائتلاف عام 2008، وضم في عضويته كل من المركز، ومؤسسة "الحق"، ومركز تأهيل وعلاج ضحايا التعذيب، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، ومركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، . تتلخص رسالة المجلس في رصد انتهاكات حقوق الإنسان وإعلام الجهات المعنية بوقوعها، وزيارة السجون الفلسطينية، وإصدار تقارير حول الانتهاكات، وتلقي شكاوى المواطنين.

شارك المركز خلال السنة في اجتماعات المجلس، وكان له حضوره المميز، ووقع على ما صدر عنه من بيانات. ومن بين البيانات التي تم التوقيع عليها ذلك البيان الذي يطالب بتطبيق توصيات بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بشأن النزاع في غزة. يمكن الحصول على نسخة من التقرير على الرابط التالي:

<http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900sid/ASAZ-8BPDQ3?OpenDocument&query=council%20palestinian%20human%20rights%20organisations>

وقد شارك المجلس في عدد من الفعاليات، من بينها: النقاشات الخاصة بإصدار جوازات سفر للغزيين، ومارس الضغط من أجلها، وكان يساند الرأي القائل بعدم تسييس تمويل المؤسسات الحقوقية. كما شارك المركز في نشاطات أخرى.

وفي النصف الثاني من السنة اجتمع المجلس لمناقشة قضايا التمويل والتأكيد على موقف المؤسسات في هذا الصدد. وقد تم إعداد ورقة موقف في هذا الصدد من قبل أحد أعضاء الائتلاف بعد الاجتماع، وتمت مناقشتها في ورشة تخطيط استراتيجي خاصة بالمجلس استمرت ليومين في مطلع عام 2011.

المنتدى الفلسطيني من أجل الإجهاض الآمن

جاء تشكيل هذا الائتلاف بمبادرة من جمعية تنظيم وحماية الأسرة بهدف بناء إجماع حول توافق قضية الإجهاض في فلسطين، والعمل على تغيير قوانين الإجهاض، ورفع الوعي حول مخاطر الإجهاض غير الآمن. يضم الائتلاف في عضويته 10 أعضاء، من بينها مؤسسات اجتماعية، وحقوقية، وصحية، ونسوية، ووكالة الغوث.

شارك المركز في اجتماعين من اجتماعات الائتلاف في مطلع العام، وقد تم في الاجتماعين مناقشة تنظيم نشاطات جديدة، كما تم العمل بجد لصياغة دليل يقدم عناوين مؤسسات تعمل على قضية الإجهاض الآمن، ويرفع الوعي فيما يتعلق بقضية الإجهاض الآمن. كما نظم الائتلاف ورشات عمل في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية،

حيث شارك مكتب الخليل التابع للمركز في الورشة التي عقدت في الجنوب. وقد تم خلال تلك الورشات التعريف بعمل الائتلاف، وتم توضيح معنى "الإجهاض الآمن" والقضايا المتعلقة بالحق في الإجهاض. كما تم في الورشات الربط بين حملة دعم الإجهاض الآمن ومسودة قانون العقوبات.

شبكة سلمى

شارك المركز في الاجتماع الذي عقد في الأردن، والذي تم خلاله مناقشة قضايا مهمة تتعلق بالحركات النسوية/ المنظمات النسوية في كل بلد من البلدان الممثلة في الاجتماع، حيث حضر الاجتماع ممثلات/ين عن اليمن، والمغرب، ومصر، ولبنان، والجزائر، وتونس، والأراضي الفلسطينية المحتلة (من الضفة الغربية فقط، بسبب القيود المفروضة على سفر المشاركات/ المشاركين من غزة). تم تنظيم ذلك الاجتماع من قبل المؤسسة المنسقة للشبكة وهي مؤسسة نسوية فلسطينية مسجلة في إسرائيل تدعى " نساء ضد العنف". وقد قدمت ممثلة المركز معلومات عن مشروع تكامل وكيف استفاد المركز في هذا المشروع من نظام التحويلات في بلدان عربية، وكيف يمكن الاستفادة من المشروع كتجربة رائدة في مجال حماية المرأة. وقد أبدت المشاركات/ المشاركين رغبة في البناء على مخرجات هذا المشروع، وطالبن بالحصول على نسخ من مسودات البروتوكولات أو البروتوكولات النهائية لتبادلها مع مؤسسات أخرى تسعى إلى تطوير أو إعداد نظام تحويل متكامل لحماية النساء المعنفات في البلدان المشاركة في الاجتماع.

شبكة عائشة

تضم شبكة عائشة مؤسسات نسوية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يغلب عليها الطابع العلماني، وتصنف نفسها على أنها ضمن الحركة النسوية العالمية. وقد كانت شبكة عائشة الشبكة السائدة خلال عدد من السنوات نظراً لغياب رؤية واضحة فيما يتعلق بتبني خطاب علماني في وسط تتزايد فيه الأفكار الإسلامية، التي تؤثر على نشاط المرأة السياسي وعلى خطاب الحركة النسوية. وفي وقت متأخر من عام 2010 تم عقد اجتماع في لبنان للشبكة ولكن المركز لم يتمكن من المشاركة، وقد تم اختيار هذا التوقيت من السنة عن قصد ليتزامن مع فعالية الأيام الست عشرة لمناهضة العنف ضد المرأة. ولكن المديرية العامة للمركز قدمت ورقة مكتوبة عبّرت فيها عن دعمها لأعضاء الشبكة، وتسلب الضوء على دوافع العنف المتزايد ضد النساء الفلسطينيات اللاتي يعشن تحت الاحتلال. وقد تمت قراءة هذه الورقة من قبل مؤسسة فلسطينية أخرى مشاركة. ومنذ ذلك الاجتماع يبدو أن الشبكة استعادت بعض حيويتها، حيث تلقت الشبكة عدد من الرسائل يعبر فيها مرسلوها/مرسلاتها عن تضامنهم/هن ومشاطرتهم/هن الأفكار مع الشبكة.

تقف الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/فرع فلسطين على رأس هذا المنتدى، أما المركز فيشارك في هذا المنتدى لتقديم رؤية قانونية نسوية فيما يتعلق بحقوق الطفل تستند في الأساس إلى خبرة المركز في التعامل مع قضايا استغلال الأطفال المرتبطة بالزواج المبكر والإكراه على الزواج وحضانة الأطفال ورعاية الطفل في حالات الطلاق. لم يتم خلال هذا العام عقد أي اجتماع للمنتدى.

الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان

تم منح المركز عضوية مشروطة في الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان من قبل اللجنة التنفيذية للشبكة، ويأمل المركز أن يتم إقرار عضويته بشكل كامل في الاجتماع القادم لهيئة المصادقة في الشبكة المزمع عقده في 2011. وفي حال إقرارها فإن هذه العضوية ستفتح المجال للمركز للانضمام لمننديات أكثر، ما يمكنه من التعريف بقضايا النساء وحقوقهن في فلسطين، وما يعانينه في مجتمع ذكوري يخضع للاحتلال. كما ستساعد العضوية المركز في توسيع دائرة انتشار منشوراته والوثائق الأخرى الخاصة بالمناصرة.

2.2.4 تمثيل المركز في مجلس إدارة صندوق النفقة

كان المركز قوة دافعة في إنشاء صندوق النفقة، الذي أنشئ بمرسوم رئاسي، بعد الضغوطات والدعم الذي مارسه المركز وغيره من المؤسسات النسوية. يضم مجلس إدارة الصندوق في عضويته ممثلين عن وزارة العدل، ووزارة المالية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة شؤون المرأة، ومكتب قاضي القضاة (في المحكمة الشرعية)، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، بالإضافة للمركز.

كما أن المركز ممثل في الهيئة الاستشارية للصندوق، حيث يمثل في ذلك رئيسة وحدة الخدمات. يسعى المركز من وراء اختياره لهذه الممثلة أن تكون أصوات واحتياجات المختصين في شؤون المرأة حاضرة في الهيئات الوطنية ذات الصلة. يهدف المركز من وراء مشاركته إلى أخذ مصالح النساء في الحسبان وفقاً لرؤيته. كما يقوم المركز بمراقبة وتوثيق عمليات الصندوق بهدف إعداد ورقة حول كيفية إنشاء الصندوق وتأثيره على النساء.

يقوم المركز بعرض موقفه المتمثل في إبقاء صندوق النفقة منفصلاً عن المحاكم الشرعية ووجوب تمثيل القطاع الأهلي والحكومي فيه.

ومن بين الخطوات التي قام بها الصندوق هذا العام التعاقد مع مدقق مالي. كما كان هناك مستجد آخر يتمثل في امتلاك الصندوق لمقر خاص به، منفصل عن المحاكم الشرعية. ويسجل هذا النجاح للمركز، حيث مارس المركز ضغطاً للإبقاء على مستوى من الفصل بين الصندوق والمحاكم الشرعية.

شارك المركز خلال عام 2010 في خمسة اجتماعات تم فيها مناقشة عدة مواضيع، من بينها: خطة تغطي ثلاث سنوات، وموازنة الصندوق، وطرائق تيسير إجراءات حصول النساء على نفقة في الصندوق، وضمان اختيار دقيق وعادل للمستفيدات، وأمور تتعلق بالمتابعة الدائمة. وبوصفه مؤسسة تقدم الخدمات، فإن المركز يولي اهتماماً خاصاً لأمر تتعلق بوصول المستفيدات للصندوق، ويعرب الصندوق عن سروره لأن موضوع تيسير إجراءات الحصول على نفقة على سلم أولويات مجلس إدارة الصندوق.

2.3 رفع مستوى الوعي بحقوق النساء في أوساط الفئات المستهدفة الرئيسية والتي باستطاعتها المساعدة في وضع حد للممارسات السلبية في حياتهم الخاصة وفي محيطهم أو من خلال عملهم

2.3.1 تنظيم ورشات عمل لرفع مستوى الوعي بحقوق النساء في أوساط الفئة المستهدفة والمؤسسات (مثل المؤسسات التي تقدم الخدمات، والجماعات الطلابية، وصنّاع القرار من المستويات المتوسطة والعليا، وأعضاء في المجلس التشريعي)

نشاطات توعوية مع المؤسسات الشريكة

يوجد لدى المركز أدوات وأساليب تدريبية مختلفة حول مواضيع مختلفة تستهدف فئات مختلفة. بالإضافة لورشات العمل التي ينفذها المركز مع فئة النساء المستضعفات (ربّات البيوت على وجه التحديد) التي تم إيرادها تحت البند رقم 2.3.2 يستجيب المركز لمطالب تتقدم بها مؤسسات أهلية، ومؤسسات قاعدية، وأفراد على مدى العام

للحصول على معلومات، حيث تكون هذه المؤسسات في المراحل الأولية لعملها وتحتاج للحصول على معلومات وتدريب.

يعتبر طلبة القانون والخدمة الاجتماعية أحد الفئات المهمة التي يستهدفها المركز، حيث ينظر المركز لهؤلاء على أنهم مزودى خدمة في المستقبل. يمثل هؤلاء فئةً منفتحة لديها قابلية لاستيعاب أفكار جديدة تعمق فهمهم واكتسابهم للمعرفة والمهارات، كما يمكن أن يعمل هؤلاء عنصر إثراء لعمل المركز فيما يتعلق بنقل ونشر ما اكتسبوه من معلومات ومعارف لزملائهم في العمل عندما يدخلوا ميدان العمل.

وأثناء عمل المركز مع فئة الطلبة المستهدفين، باستخدام دليل " حقوق المرأة حقوق إنسان " ، الذي اعداه المركز وطوره من خبراته على مدى الاعوام الماضية. فإن المركز يتلقى عدة طلبات من طلاب في تخصصات أخرى يعبرون فيها عن رغبتهم/ن بالمشاركة في حلقات التوعية التي ينظمها المركز. وبالنسبة للمركز فإن هؤلاء الطلبة أيضاً يمكن التعامل معهم كفئة بإمكانها اكتساب المعلومات ونشرها، كما يمكن أن يستخدموا المعلومات التي يكتسبونها عن طريق التدريب الذي يقدمه المركز في إثراء معارفهم وتمكين أنفسهم، وليس لأسباب تتعلق بالجوانب المهنية.

يراعي المركز كذلك في الفئات التي يستهدفها التوزيع الجغرافي والفئات القطاعية المرتبطة بالمؤسسات الشريكة التي يعمل معها المركز مثل المحاكم الشرعية ووزارة التربية والتعليم.

فئات مستهدفة في القدس الشرقية

يراعي عمل المركز في المدينة خصوصيتها السياسية والقانونية. فالمركز يقيم عدداً من الشراكات بما فيها شراكة رسمية مع مركز القدس للنساء، حيث يعمل المركز بالشراكة مع هذه المؤسسة على مشروع يهدف تحديداً إلى توثيق ودراسة تأثير الاحتلال الإسرائيلي على النساء المتزوجات والمطلقات، ومقارنته بتأثير الاحتلال على النساء في بقية مدن الضفة الغربية، أخذاً بعين الاعتبار الصعوبات التي تواجه النساء في الحصول على بطاقة هوية وتنفيذ قرارات المحاكم في هذا الصدد. كما أن المركز مهتم بالتنامي الواضح للإدمان على المخدرات والسلوكيات الشاذة اجتماعياً مثل العنف في الشوارع الذي يلحق الأذى بالكثير من الأحياء في القدس الشرقية.

على الرغم من وجود الكثير من المؤسسات الهيئات الإسرائيلية المقامة وفقاً للقانون الإسرائيلي في المدينة، وتقدم خدمات للنساء، إلا أن المركز يدرك أن هناك عدم ثقة بهذه الهيئات لأنها تطبق القانون الإسرائيلي، وعدم

احترامها للقيم الثقافية الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، إذا كان لدى أسرة فلسطينية طفل يعاني من مشكلات سلوكية، فإن الأم تخشى من طلب المساعدة من هذه الهيئات الحكومية، لأن ذلك قد يؤدي إلى تدخل هذه الهيئات في شؤون العائلة، وقد يصل الأمر إلى أخذ الطفل من العائلة لوضعه تحت وصاية الدولة.

يبين الجدول التالي المؤسسات التي أقام معها المركز شراكات، وعدد المستفيدات من خدماته في القدس الشرقية:

العناوين التي تناولتها الحلقات	عدد ربّات البيوت المشاركات	عدد الحلقات	المؤسسة الشريكة
العنف الجنسي ضد النساء	22	1	مؤسسة نساء الثوري
قانون الأحوال الشخصية، اتفاقية سيداو، إشراك النساء في صنع القرار	19	3	مركز برج اللقلق
سفاح القربى، العنف القائم على التمييز، تعليم الفتيات، العنف الأسري	19	2	مركز العمل الجماهيري
تمكين المرأة وحق تقرير المصير	*23	2	مركز العناية بصحة المرأة
الحقوق المدنية والسياسية، سفاح القربى، حماية الأسرة من العنف، تعدد الزوجات	24	4	مركز العناية الاهلية
قانون الأحوال الشخصية، عقود الزواج والشروط الخاصة، حقوق المشاهدة وزيارة الأطفال بعد الطلاق، الحقوق المدنية والصحية.	24	4	مركز العمل المجتمعي (المجموعة أ)
عقود الزواج والشروط الخاصة، سن الزواج، رعاية الأطفال والنفقة.	*27	2	مركز العمل المجتمعي (المجموعة ب)
العنف الأسري وتأثيره على العائلة.	22	1	مؤسسة صبايا

قانون الأحوال الشخصية، اتفاقية سيداو، حماية العائلة من العنف.	18	3	مؤسسة السرايا
	198	22	المجموع

* شارك في هاتين المجموعتين ربّات بيوت ونساء عاملات.

تفتح هذه النشاطات قنوات للاتصال والتشبيك وتوفير فرصة للنساء ليصبحن رائدات للتغيير، ومما يدل على ذلك أن النشاط الذي تم تنفيذه في حي الثوري جاء بناءً على طلب من محامية كانت تعمل لدى المركز، وتنشط الآن في سلوان في مسعى منها لتنظيم جهود النساء هناك. كما تم تحويل ثلاث حالات للمركز نتيجة ذلك النشاط، وسيستمر المركز في تقديم الدعم والمساندة والمشورة فيما يتعلق بنشاطات التحشيد والمناصرة وغيرها من النشاطات والخدمات التي يقدمها المركز. وبالإضافة للأسئلة التي تم طرحها من قبل النساء المشاركات في الورشات قامت ثلاث نساء بالتوجه للمركز لطلب المشورة والنصح، تم تسجيلهن ضمن المنتفعات من خدمات المركز.

جذبت الكثير من النشاطات المبيّنة في الجدول أعلاه نسوة من البلدة القديمة في القدس، حيث تكثر الضغوطات الاجتماعية، وقد قامت عدد من المشاركات لاحقاً بطلب النصح من المركز، إما فور انتهاء الورشة، أو بعد ذلك وأصبحن من ضمن منتفعات المركز. فعلى سبيل المثال، قام فريق المركز القانوني بتقديم 11 استشارة للمشاركات في الورشة التي استهدفت النساء العاملات وربّات البيوت والتي نظمت بالشراكة مع مركز العمل المجتمعي (المجموعة ب) بعد انتهاء الورشات.

نشاطات مع مؤسسات شريكة خارج القدس

استجاب المركز أيضاً لمطالبات بتنفيذ نشاطات مع مؤسسات جماهيرية، جاءت إحدى هذه المطالبات من اتحاد نسوي في بيت ساحور. وقد نظم المركز جلسة توعوية شاركت فيها 30 امرأة، قمن بدراسة أوجه الشبه والاختلاف بين القانون الكنسي وقانون الشريعة الإسلامية. وقد لاحظت المشاركات أن القانون المسيحي الذي يعود تاريخه لعام 1901 في غاية الحاجة للتحديث، وذلك لكي يتلائم مع السياق الحالي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ويراعي المساواة بين الجنسين ويوفر الحماية. كانت غالبية المشاركات من ربّات البيوت المتزوجات.

كما قام المركز بدعم نشاطات تديرها مؤسسات شريكتان، هما: النجدة في طولكرم ونساء من أجل الحياة. فعلى سبيل المثال قامت إحدى الباحثات الاجتماعيات في المركز بقيادة حلقة نقاش استهدفت طلبة جامعة القدس المفتوحة في سلفيت. وقد جاءت تلك الحلقة في إطار نشاط نظمته جمعية "نساء من أجل الحياة".

كما تقدمت مؤسسات أخرى تربطها بالمركز علاقات وثيقة بطلب للمركز للمساهمة في نشاطات تتضمن قضايا حقوق المرأة. فعلى سبيل المثال، تمت دعوة المركز للتحديث في نشاط افتتاح فعالية الأيام الست عشرة لمناهضة العنف ضد المرأة، والذي تم تنظيمه من قبل الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية في أريحا.

إقامة شراكة مع وزارة التربية والتعليم لرفع الوعي في أوساط طلبة المدارس ووالديهم

تقدم مكتب وزارة التربية والتعليم في الخليل بطلب للمركز لتنظيم 3 ورشات عمل تتضمن قضايا مثل الصحة والعنف لفئات مهمة في المدارس المحلية. وقد تم عقد الورشات الثلاث، وشارك فيها 98 طالبة وطالباً ومعلميهم ومعلماتهم، وقد كان توزيع الورشات كالتالي:

- مناقشة قضايا المراهقة مع 36 طالبة في الصف السابع و 6 معلمات
- مناقشة قضايا حقوق النساء وقضايا صحية مع 16 من أمهات الطالبات و 4 معلمات
- مناقشة العنف المدرسي مع 36 طالباً من طلاب الصف الخامس (وقد تمت الاستفادة من أسلوب التعلم عن طريق الأقران)

تنظيم ورشات لطلبة القانون والخدمة الاجتماعية

قام مزودو الخدمة في المركز (من محاميات/محامين وباحثات اجتماعيات) بقيادة ثلاث ورشات استهدفت طلبة فلسطينيين. وقد اشتملت كل ورشة على محاور تم تقديمها على مدى عشرين ساعة تدريبية، وقد عقدت هذه الورشات تحت عنوان "حقوق المرأة حقوق إنسان"، وشمل التدريب العناوين التالية:

- مفهوم النوع الاجتماعي
- العنف القائم على النوع الاجتماعي

• النصوص القانونية التي تتناول هذه المواضيع في القانون الفلسطيني (مثلاً قانون العقوبات، وقانون الأحوال الشخصية وغيرهما) وعلاقة القانون الفلسطيني في هذا الصدد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

• كيفية تحويل النظرية إلى ممارسة

وقد تم تنظيم الورشات مع المجموعات التالية:

• 15 طالبة من طالبات الخدمة الاجتماعية في جامعة الخليل

• 11 طالباً وطالبة من طلاب الخدمة الاجتماعية في الجامعة المفتوحة في الخليل.

• 15 طالباً وطالبة من طلاب القانون والخدمة الاجتماعية في جامعة أبو ديس.

• 27 طالبة من طالبات الخدمة الاجتماعية في كلية الطيرة.

تلقى المركز تغذية راجعة إيجابية بخصوص هذه الورشات، ومن بين المؤشرات القوية على ذلك رغبة المشاركين/ات بالتطوع لدى المركز بعد انتهاء التدريب. كما استفاد العديد من المشاركين/ات من مكتبة المركز. كما أظهر بعض المشاركين/ات اهتماماً خاصاً من خدمات الحماية الطارئة المتوفرة للنساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث قالوا/ قلن أنهم لم يكن يعلمون بوجود البيوت الآمنة كالبیت الذي يديره المركز، ومراكز التأهيل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. وقلن أنهم سينشرون هذه المعلومات في أوساط زميلاتهن وزملائهن.

وبعد انتهاء الورشات قامت ثلاث طالبات من طلبة الخدمة الاجتماعية من الخليل بالتطوع والتدريب مع الباحثات الاجتماعيات مع المركز في الخليل لمدة ثلاثة شهور (بواقع 120 ساعة لكل طالبة).

توعية طلبة من تخصصات الأخرى

بالإضافة إلى الورشات التي قدمها المركز لطلبة الخدمة الاجتماعية والقانون قام كذلك بتنفيذ ورشات عمل لطلبة من تخصصات مختلفة، وقد جاء تنفيذ تلك الورشات بناءً على طلب من مسؤولي شؤون الطلبة، وأطر طلابية ومنسقيها. وقد كانت تلك الورشات مفتوحة لأي طالب/ة من أي تخصص يرغب/ ترغب في اكتساب معلومات. وفيما يلي سرد للورشات التي عقدها المركز خلال عام 2010، وكانت مفتوحة لجميع الطلبة:

• دورة تدريبية لمدة 4 أيام ل 32 طالبة وطالبة من جامعة بيرزيت.

- تسع حلقات نقاش بواقع ساعتين لكل منها، لعشرين طالبة بكلية صحة المجتمع، تم التركيز فيها على الجوانب الصحية.
- حلقة نقاش واحدة حول حقوق المرأة والقانون والعنف لسبعين طالب/ة بكلية الطيرة.
- حلقة نقاش واحدة حول اتفاقية سيداو ل 35 طالباً وطالبة في برنامج الطفولة في القدس.
- حلقة نقاش واحدة حول النوع الاجتماعي والقانون ل 39 طالبة في جمعية الشابات المسيحية في القدس.
- حلقة نقاش واحدة حول الاستغلال الجنسي ل 60 طالبة من طالبات السكرتاريا في جمعية الشابات المسيحية في القدس.
- حلقة نقاش واحدة حول قانون الأحوال الشخصية ل 28 طالب/ة من مؤسسة صوت المجتمع .

وقد بلغ عدد الطلبة الذين استفادوا/استفدن من النشاطات المنعقدة تحت هذا العنوان 284 طالب/ة.

وقد أظهرت طالبات كلية صحة المجتمع اهتماماً كبيراً في الاستماع للمزيد حول مشروع "تكامل" (أنظر 3.4). وتمكن المركز من تقديم معلومات حول آخر مستجدات المشروع، وتدريب يفترض أن يوسع الفهم فيما يتعلق بنظام التحويل في أوساط المهنيين في السنوات المقبلة. وكمؤشر مهم على مدى الانسجام الذي أظهره طلبة القطاع الصحي، فقد قامت هؤلاء الطالبات بتمثيل مسرحية في نهاية الورشات التدريبية، حيث تم تصوير القضايا المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والنصوص القانونية الذي تحظره، والتي تناولوها أثناء التدريب.

تدريب موظفي المحاكم الشرعية

بالإضافة لعمله مع الطلبة (وهم الجيل القادم من مقدمي الخدمة) عمل المركز مع موظفي المحاكم الشرعية، حيث قام المركز بتنظيم ورشات عمل لموظفي المحاكم الشرعية. فقد نظم المركز في هذا المضمار ورشة لثلاثة أيام بواقع عشرين ساعة تدريبية لواحد وعشرين موظفاً من موظفي وموظفات المحاكم الشرعية، تناولت العنوان التالي: " آليات وأساليب التدخل".

نشاطات الثامن من آذار وفعالية الست عشرة يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة

ساندت وحدة التوثيق والمناصرة في المركز المتطوعين في نشاطاتهم بمناسبة الثامن من آذار، اليوم العالمي للمرأة. كما عملت الوحدة مع المتطوعين عن كثب لتنظيم فعالية المحكمة السورية في طولكرم في شهر آذار/ مارس، والتي كانت مرتبطة بنشاط المركز المناهض لقتل النساء ويوم المرأة العالمي كذلك.

وخلال فعالية الست عشر يوماً، أقام المركز شراكة مع مركز "محور" لتأهيل النساء المعنفات لتنظيم يوم مفتوح حول حماية المرأة من العنف. وقد ألقىت وزيرة الشؤون الاجتماعية كلمة الافتتاح، وتم لاحقاً إلقاء كلمات من قبل وزارة الشؤون المرأة، ومحافظ بيت لحم، ووحدة حماية الأسرة في جهاز الشرطة، وقاضي القضاة، وممثل عن الكنائس المسيحية. وقد قدم المركز عرضاً حول مشروع "تكامل" الذي يعمل المركز ومؤسسة "جذور" من خلاله على تطوير نظام تحويل الجوانب القانونية والاجتماعية والصحية لخدمة النساء المعنفات، وهو نظام نحن في أشد الحاجة له. كما قام المركز بعرض نتائج دراسته حول آراء النساء " مفهوم الحماية". حضر ذلك النشاط 60 شخصاً من مؤسسات مختلفة.

2.3.2 عقد ورشات عمل توعوية تستهدف نساء في الضفة الغربية، وخصوصاً نساء عاملات وربات بيوت ليس لديهن معرفة كافية بحقوقهن، واللاتي يمكن أن يكون لهن تأثير في أوساطهن بنشر المعرفة في أوساط نظيراتهن، ويستفدن من معرفة أنماط الانتهاكات التي تمارس ضدهن في الدفاع عن حقوقهن وحقوق الأخريات في محيطهن العائلي.

سلسلة نشاطات وحدة الخدمات التوعوية والخاصة بفئة النساء المستضعفات

عقدت الوحدة حوالي 10 ورشات عمل لربات بيوت وغيرهن من النساء تم اختيارهن من قطاعات مجتمعية معينة أو نساء تجمعن تجارب متشابهة. وقد كان حجم مجموعات التدريب متوسطاً. أما السبب وراء اختيار مجموعات متجانسة نسبياً فيمكن في أن تتكيف هذه الفئة من النساء عبر سلسلة من المحاضرات يسمح للنساء بنقل معارفهن بشكل غير رسمي لأفراد عائلاتهن وأقرانهن وغيرهن من النساء في مجتمعهن المحلي. وفي الوقت الذي تنقل النساء معارفهن لغيرهن فإنهن يدركن أن نساءً أخريات على إطلاع على هذه المعلومات وأن صوتهن ليس الصوت الوحيد الذي ينادي بتعزيز حقوق المرأة. ومن خلال سلسلة تتكون من حوالي 10 ورشات عمل تستطيع المشاركات تشكيل علاقات صداقة متينة فيما بينهن، كما يستطيع المركز الإجابة على تساؤلاتهن والتعامل مع

مخاوفهن وإزالة أي سوء فهم قد ينشأ أثناء التدريب، أو سوء فهم يتعلق بمجموعة معينة. وقد عقدت وحدة الخدمات في المركز خلال الفترة الأولى من سنة 2010 عدد من ورشات العمل يبينها الجدول التالي:

عدد الجلسات	العناوين المطروحة	عدد وطبيعة المجموعة*	المنطقة	الموقع
10	مقدمة، الضغوطات الأسرية والمجتمعية على المرأة وأثرها على حياتها، جلسات متعددة حول العنف الأسري من حيث ماهيته، وكيفية التدخل، سن المراهقة وكيفية التعامل معه، وقضايا أخرى تتعلق بالسفاح (باستخدام فيلم "منا وفينا")، وجلسة ختامية	ربات /25 بيوت	الوسط	أبو غوش، القدس
10	نفس العناوين أعلاه	ربات /24 بيوت	الوسط	حي الثوري/القدس
8	مقدمة، التمكين الذاتي، المراهقة الآمنة، أنواع العنف والعنف الأسري، القوانين المتعلقة بالزواج وعقوده، والطلاق، والنفقة، ورعاية الأطفال وحضانتهم	ربات /26 بيوت	الوسط	مركز العمل المجتمعي في القدس القديمة
8	مقدمة، التمكين الذاتي، المراهقة الآمنة، أنواع العنف والعنف الأسري، العنف الجنسي، القوانين المتعلقة بالزواج وعقوده، والطلاق، وتضارب القوانين بين القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية، والنفقة، ورعاية الأطفال وحضانتهم	ربات /25 بيوت	الوسط	مركز السرايا في القدس القديمة
7	العنف الأسري، الطلاق والحقوق المنصوص عليها بالقانون للمرأة في حالات الطلاق، التمييز القائم على النوع الاجتماعي وتأثير تفضيل الصبيان على البنات في المعاملة، العنف المجتمعي القائم على النوع الاجتماعي،	ربات /14 بيوت	الوسط	قرية دير عمار/ رام الله

	انطباعات المجتمع حول النساء المعنفات			
6	العنف وأنواعه (جوانب اجتماعية وقانونية)، القوانين المتعلقة بالزواج والطلاق، التمكين الذاتي	ربّات /15 بيوت	الوسط	جمعية سيدات أريحا، في أريحا
9	مقدمة، النوع الاجتماعي وموروثه الثقافي، التحديات التي تواجه تطور المرأة على الصعيد الصحي والاقتصادي والاجتماعي، التمييز القائم على النوع الاجتماعي في سوق العمل والحياة العامة، قانون الأحوال الشخصية، العنف ضد المرأة، قانون حماية الأسرة، اتفاقية سيداو، تمارين عملية تتناول كيفية انطباق اتفاقية سيداو على فلسطين.	نساء /18 عاملات ونشيطات	الجنوب	الخليل/ البلدة القديمة
9	قانون الأحوال الشخصية، العنف ضد المرأة، الفرق بين النوع الاجتماعي الجنس، سن المراهقة، قانون العقوبات، الزواج والزواج المبكر.	ربّات /22 بيوت	الجنوب	جمعية تنمية الأسرة، دير سامت، محافظة الخليل
9	ماهية النوع الاجتماعي والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، العنف القائم على النوع الاجتماعي قانون الأحوال الشخصية، قانون العقوبات، اتفاقية سيداو، مناقشة فلمين حول التمييز القائم على النوع الاجتماعي في الحياة العامة.	/16 خريجات جامعيات	الجنوب	مدينة بيت لحم (بالشراكة مع الإغاثة الزراعية، ومؤسسة سواعد)

8	العنف ضد المرأة، استغلال الأطفال، الزواج المبكر، وعقود الزواج، اتفاقية سيداو، قانون الأحوال الشخصية، قانون العقوبات	19 امرأة	الجنوب	قرية الشيوخ، الخليل) بالشراكة مع نادي نساء (الشيوخ)
**4	النوع الاجتماعي والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، أهمية التعليم للأولاد والبنات، حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، مناقشة فيلم حول القتل على خلفية ما يسمى الشرف.	14 / ربات بيوت مسيحيات (ومسلمات)	الجنوب	دار مخلوف، بيت جالا، بالشراكة مع الإغاثة الدولية
6	الزواج، سن الزواج وعقود الزواج، الميراث، النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، التمييز ضد المرأة، الطلاق، النفقة ورعاية الأطفال.	25 / ربات بيوت	شمال	قرية يتما، نابلس بالشراكة مع جمعية نساء (يتما)
8	التمكين الذاتي، الزواج، سن الزواج وعقود الزواج، النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، الطلاق، حضانة ونفقة الأطفال، حلول المشاكل العائلية، الميراث	15 / ربات بيوت	الشمال	قرية سنيريا، قاقيلية) بالشراكة مع جمعية نساء من أجل (الحياة)
102		258		المجموع

* هذا العدد يشير إلى معدل النساء مع فارق 3 نساء زيادة أو نقصان بين أفضل وأسوأ حالة حضور.

** فضلت هذه المجموعة أن يتم تقسيم التدريب إلى 4 حلقات مطولة بدلاً من 8-10 جلسات عادية.

مؤشرات النجاح وتغذية راجعة حول تأثير هذه النشاطات

يبحث المركز عن مؤشرات نوعية وكمية لقياس مدى تأثير النشاطات التوعوية وحلقات النقاش على المشاركات والمشاركين. تشمل هذه المؤشرات الحصول على تغذية راجعة من المشاركين/ات، أو ملاحظة جوانب محددة من النقاش والتغير الذي يطرأ على مواقف المشاركين/ات.

من بين النشاطات التي ينفذها المركز سلسلة النشاطات التي نفذها في قرية سنيريا، إحدى المناطق النائية في قفيلية والتي تأثرت كثيراً من ممارسات الاحتلال التي تتراوح بين خنق الاقتصاد وإجبار الناس على البحث عن مصدر رزق غير المصدر الذي يعتاشون منه في مكان آخر إلى تقييد حركة السكان عن طريق الحواجز ونقاط التفتيش، ما يجبر الأشخاص الذين يعملون داخل إسرائيل دون تصاريح دخول للمغامرة بالدخول دون تصريح والبقاء بعيدين عن عائلاتهم لمدد طويلة لتقليل نسبة الخطر الذي ينجم عن الذهاب والإياب المتكرر للعمل والبيت. عمل المركز بالشراكة مع جمعية "نساء من أجل الحياة"، وهي واحدة من المؤسسات القاعدية التي يعقد معها المركز علاقة شراكة رسمية وترتبط بعلاقات في قرية سنيريا بحكم قرب مقرها الواقع في محافظة مجاورة . لا يوجد في القرية مؤسسة نسوية على درجة عالية من التنظيم، ويأمل المركز أن تكون الورشات التي تم تنفيذها في القرية بمثابة البذرة لتوحيد جهود النساء، أو على الأقل مساعدة النساء في كيفية الحصول على الدعم من المركز، أو من جمعية "نساء من أجل الحياة" إذا كن بحاجة للدعم.

أن النشاطات شكلت فرصة نادرة للكثير منهن للخروج من أجواء المنزل. وقد علقت واحدة من النسوة قائلة " لقد كانت فرصة جميلة أن نبدل الملابس التي نرتديها في المنزل". بالإضافة للفرصة التي تم منحها للمشاركات لممارسة شيء مختلف، وتوفير مكان آمن للنساء يستطعن فيه اللقاء والحديث، كان من الواضح من خلال تعليقات بعض النساء أنهن يتعطشن للاستفادة من الدروس التي تعلمنها خلال الورشات. وفي تعليق على أهمية عقود الزواج قالت واحدة من المشاركات بعد جلسة من الجلسات " قمت بقراءة عقود الزواج الخاصة ببناتي والكثير من بنات أعمامي الآن. وأنا الآن أحافظ على عقود زواج بناتي في مكان آمن".

يستهدف المركز ومنتطوعوه فئات على استعداد لتقبل المعلومات في مراكز المدن وفي الجامعات، كما يستهدف كما تم توضيحه أعلاه فئات في مناطق نائية بحاجة لمعرفة الكثير عن حقوقهن/م. وقد علقت واحدة من

المشاركات في نشاطات المركز قائلة " أسمع كثيراً عن النوع الاجتماعي، ولكن هذه هي المرة الأولى التي يشرحه فيها أحد لي، وأخيراً فهمت معناه" ومن المؤشرات على وصول المركز للفئات الأقل حظاً كان تعليق من واحدة من المشاركات حيث قالت أن تلك هي المرة الأولى التي تحصل فيها على شهادة في حياتها، في إشارة للشهادة التي قدمها المركز للمشاركات في نهاية سلسلة من ورشات العمل.

كما قام المركز بالعمل مع مجموعات اختلطت فيها نساء مسلمات مع نساء مسيحيات، من الأمثلة على ذلك ورشة العمل التي عقدت في بيت جالا، البلدة التي تسكنها نسبة عالية من المسيحيين، حيث ضمت الورشة 8 نساء مسلمات و 6 نساء مسيحيات. على الرغم من اختلاف الديانة إلا أن جواً من الانسجام والأخوة ساد اللقاء، حيث أن هؤلاء النسوة يعشن من منطقة جغرافية واحدة وتحت ظروف سياسية وثقافية متشابهة وينتمين لنفس العرق.

تتجلى أهمية تنظيم سلسلة من الورشات وبناء ألفة بين أعضاء المجموعات في عدة أشكال. فقد علق بعض المشاركين/ات على الفرق بين النظام المتبع من قبل المركز المتمثل في عقد سلسلة ورشات وبين ما تتبعه مؤسسات أخرى بعقد جلسة أو ورشة منفردة، حيث أن عقد سلسلة من الورشات يعطي فرصة للمشاركات/ين لتغيير مواقفهم والتعامل مع المخاوف المحلية، كما يسمح للنساء المشاركات أن يتحدثن لبعضهن البعض حول التغييرات التي أحدثتها في عائلاتهن. ومن الأمثلة على تأثير سلسلة التدريب على النساء أن واحدة من المشاركات نجحت في إقناع زوجها بعدم تزويج ابنتهما البالغة من العمر 16 عاماً من رجل ثري يكبرها بكثير، بعدما أدركت أهمية التعليم للفتيات وتأثير الزواج المبكر على الجوانب الشخصية والاجتماعية، حيث شعرت بأنها تمتلك الثقة في إقناع زوجها بالانتظار إلى أن تصبح الفتاة أنضج، وان تكمل تعليمها إن أمكن، ونجحت في ذلك.

كما يظهر مدى الدعم الذي يقدمه التدريب للمشاركات من خلال عبارات تكررهما المشاركات، حيث أن عبارة مثل عبارة " الآن فهمت أنني لست الوحيدة التي تعاني من هذه المشاكل" كانت تتكرر في عدد من الورشات. يعمل الميسرون/ات على مدى سلسلة الورشات لخلق أجواء مفتوحة وآمنة من أجل النقاش الحر، حيث تعبر بعض النساء عن ارتياحهن بعد قضاء عدة جلسات مع بعضهن ويبدان بإدراك أن الكثير من النساء يواجهن مشاكل مشابهة.

أثناء العمل في قرية دير سامت، وهي قرية تقع بالقرب من الجدار في الخليل وتصنف بغالبيتها على أنها منطقة "ج" وفقاً لاتفاقية أوسلو ولكن جزءاً منها يصنف كمناطق "ب" و "أ" قامت ست نساء بالتسجيل لدى المركز في

الخليل كمنتفعات. كما أن سلسلة الورشات تسمح للنساء أخذ الوقت الكافي للتفكير فيما إذا كن بحاجة للمزيد من الدعم الاجتماعي والقانوني.

الاستفادة من الإعلام في التوعية

يعتبر المركز ويتطلع إلى أن يبقى عنواناً رئيسياً لوسائل الإعلام والإعلاميين المحترفين الذين يبحثون عن معلومات وتعليقات وتحليلات في وسائل الإعلام حول قضايا المرأة. فقد شارك المركز خلال السنة من خلال وحدة الخدمات في 11 برنامجاً حوارياً تناول عناوين مثل الاغتصاب والاعتداءات الجنسية داخل العائلة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وتستطيع وحدة الخدمات تقديم معلومات موثقة اعتماداً على خبرتها العملية والاستشهاد بحالات دراسية قامت بإعدادها لتدعيم ما تطرحه من أفكار. كما شارك موظفون من وحدة التوثيق والمناصرة في المركز في 10 فعاليات إعلامية أخرى تم بثها على قنوات فضائية عربية ومحطات محلية كذلك.

نشر المركز مقالاً حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مجلة " الصحة" المحلية، التي تعالج شؤون صحية. كما تم نشر ورقة بحثية حول النساء وقانون العمل في نشرة يصدرها مركز التنمية المجتمعية في القدس. وكما سيتم توضيحه لاحقاً (تحت البند 4.3) فإن عدد جديد من جريدة "صوت النساء" التي يصدرها المركز تم نشرها ضمن مجلة "كورنرستون" (Cornerstone) التي تصدر عن مؤسسة "سبيل".

2.4 تقييم تأثير عمل المركز التوعوي

2.4.1 تقييم عمل المركز التوعوي

تم تأجيل هذا النشاط.

الهدف الاستراتيجي الثالث: توسيع وتطوير الخدمات التي يقدمها المركز للنساء اللاتي يعانين من التمييز والعنف وتحسينها.

3.1 توفير الحماية المهنية والخدمات القانونية والاجتماعية للنساء المعنفات وضحايا الاستغلال، والتمييز القائم

على النوع الاجتماعي

3.1.1 تقديم خدمات قانونية (في المحاكم الشرعية والمدنية) وخدمات اجتماعية للنساء

يوصل المركز تقديم خدمات قانونية واجتماعية للنساء من خلال فريق من المحاميات/ المحامين والباحثات/ الباحثين الاجتماعيين في القدس الشرقية ورام الله والخليل (يخدم مركز الخليل بيت لحم كذلك). تشمل الخدمات القانونية والاجتماعية المقدمة التمثيل القانوني أمام المحاكم وتقديم استشارات قانونية، وجلسات إرشاد واستشارة لمرءة واحدة، والتوسط لدى عائلات بعض النساء المعوزات لتوفير دعم مادي واجتماعي لهن.

قدم المركز خلال الفترة التي يغطيها التقرير إرشاداً قانونياً واجتماعياً ل 496 امرأة من بينهن 388 قضية تم فتح ملفاتها خلال الفترة التي يغطيها التقرير، في حين تم استكمال العمل على 108 من الفترة السابقة. يبين الجدول التالي التوزيع الجغرافي للقضايا:

مجموع أعداد المنتفعات			
الموقع	عدد المنتفعات اللاتي لا زالت ملفاتهن مفتوحة	عدد المنتفعات خلال الفترة التي يغطيها التقرير	مجموع المنتفعات الجديديات
القدس الشرقية	29	121	150
رام الله	41	102	143
الخليل و بيت لحم	38	165	203
المجموع	108	388	496

من بين الحالات الجديدة البالغ عددها 388 هناك 321 منتفعة طلبين مساعدة قانونية، و 143 منتفعة طلبين مساعدة اجتماعية وقانونية، في حين أن بعض المنتفعات طلبين إما مساعدة اجتماعية أو قانونية.

تشير الزيادة في عدد المنتفعات في منطقتي الخليل وبيت لحم إلى وجود موظفين/ات جدد يعملون في مكتب المركز في الخليل وبيت جالا.

استشارات قدمها المركز لمرة واحدة

لجأت للمركز 280 امرأة للحصول على استشارات، حيث تم التعامل مع حالاتهن عبر جلسات لمرة واحدة، ولم يكن هناك حاجة لتسجيلهن كمنتفعات لفترة طويلة، لتقديم المزيد من الدعم القانوني والاجتماعي.

تشير الأرقام الواردة في الجدول التالي إلى أمور مهمة حول جهة التحويل إلى المركز

عدد الحالات المحوِّلة	مصدر التحويل
116	المحاكم الشرعية
35	منتفعات سابقات
16	الحلقات التوعوية
15	مهنيون مختصون (مثل الأطباء والمحامين ..الخ)
7	الشرطة
113	أفراد آخرون
86	غير معروف
388	المجموع

هناك رقمان من بين هذه الأرقام تزيد من تفاؤل المركز، وهما الرقم المتعلق بالتحويلات من المحاكم الشرعية (116 حالة) والرقم المتعلق بالتحويلات من المنتفعات السابقات (35 حالة) حيث يشير الرقم الأول إلى أن حلقات التوعية التي ينظمها المركز وسمعتته كان لهما أثر كبير في جعل المحاكم الشرعية تستمر في تحويل حالات للمركز، أما الرقم الثاني فيشير إلى مدى رضا المنتفعات عن الخدمات التي يقدمها المركز. أما عدد التحويلات القليلة الواردة من الشرطة فهو متوقع في حالات التحويلات التي لا تحتاج لحماية طارئة. بالإضافة للحالات السبع التي تم تحويلها من الشرطة، كانت هناك 36 حالة تحويل كان للشرطة فيها دوراً.

كانت غالبية المنتفعات خلال العام من ربّات البيوت كالعادة، وهذا وضع طبيعي في مجتمع يقل فيه عدد النساء صاحبات المهن. يبين الجدول التالي تصنيف المنتفعات الجديديات وفقاً لوضع المهني :

العدد	الوضع المهني
260	ربّات بيوت
70	طالبات
37	نساء عاملات في القطاع الخاص
21	نساء عاملات في القطاع العام
388	مجموع

يقوم المركز بتسجيل صلة القرابة بين "المعتدي" والمرأة المنتفعة نفسها. قد لا تكون كلمة "معتدي" مناسبة لكل الحالات، حيث أن مرتكب العنف أو السلوك الاستغلالي يكون أحياناً الزوج، (في هذه الحالة ينطبق عليه وصف أسوأ من ذلك) وفي حالات أخرى يكون شخصاً جدير بالاحترام ومحّب، ولكنه يتبنى وجهة نظر مغايرة لوجهة نظر المرأة، وفي هذه الحالة يمكن حل الإشكال عبر وساطة اجتماعية. ولكن الأرقام تشير إلى أن غالبية التحويلات التي تأتي للمركز تتعلق بمشكلة مع الزوج. وبما أن الغالبية الساحقة من الحالات التي ترد للمركز تتعلق بمشكلات مع أفراد الأسرة، فإن هذا يعني، جزئياً، أن المركز يركز على هذا النوع من المشاكل، ولكن ذلك

يشير أيضاً إلى الدور المهم الذي تلعبه العائلة في الثقافة الفلسطينية. يبين الجدول التالي "المعتدي" في جميع التحويلات الجديدة التي وردت للمركز:

العلاقة مع "المعتدي"	عدد الحالات
زوج	225
عائلة الزوج	59
زوج سابق	32
أقرباء دم	30
غرباء	18
غير معروف	24
المجموع	388

تشير أعمار المنتفعات أن غالبية من النساء الأصغر سناً، وقد يكون ذلك غالبية منتفعات المركز إما أن يكن سيدخلن إلى مرحلة الزواج (حيث يبلغ متوسط عمر الزواج بين الفتيات في فلسطين 19.4 سنوات¹⁶) أو أنهن في السنوات الأولى من الزواج غير الموفق. يبين الجدول التالي توزيع أعمار المنتفعات:

تصنيف الفئة العمرية	عدد المتوجهات
20-16	40
30-21	175

¹⁶ جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2010، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Woman_Day_2010e.pdf

107	40-31
30	50-41
6	60-51
30	غير معروف
388	المجموع

التمثيل القانوني أمام المحاكم والوساطة خارج المحكمة

ينظر المركز إلى التمثيل القانوني أمام المحاكم على أنه خدمة ضرورية يجب تقديمها للنساء. واعتماداً على نظرية المركز التي تؤمن بالتغيير، فإن تأثير العملية القضائية يتجاوز الفرد ذاته، حيث يمكن (في حال موافقة النساء ورغبتهن) الاستفادة من حالاتهن في إعداد حالات دراسية تسلط الضوء على نجاحات المركز وأفضل الممارسات، أو على العنف الظلم الذي تتعرض له النساء والقصور في القوانين السارية. وهذا يساعد المركز في حملته الهادفة للإصلاح القانوني، سواء ذلك المتعلق بمعالجة الثغرات في القوانين السارية، أو إصلاحات جذرية بتغيير القانون بالكامل. كما يمكن الاستفادة من هذه الحالات في إعداد مواد توعوية، أو مواد للأبحاث والتحليل بكافة أشكاله، أو الاستفادة منها في نشاطات المركز التوعوية والدعوية مثل المحاكم الصورية.

عمل المركز خلال العام على 424 قضية قانونية (حيث أن بعض المنتفعات كان لديهن أكثر من قضية) تم في 200 قضية منها تقديم التمثيل القانوني. كما كان هناك قضايا أخرى حُلَّت عبر وساطة المركز دون الحاجة للجوء للمحكمة، أو لا زالت تنتظر صدور القرار.

توزيع الدليل الإرشادي حول النفقة

خلال تنفيذه للخطة للإستراتيجية السابقة (للأعوام 2005 - 2009) أعد المركز دليلاً للتنقيف الذاتي لتمكين النساء غير الأميات لفهم حقوقهن المتعلقة برعاية الأطفال في حالات الطلاق، حيث يسير هذا الدليل خطوة بخطوة لتوضيح الإجراءات التي يجب أن تسلكها المرأة عند المطالبة بحقوقها. ومن خلال الخدمة القانونية التي لا تزال

في صلب عمله، ورؤيته لفلسطين كدولة تراعي تمكين المرأة بحيث تستطيع الدفاع عن حقوقها، فإن المركز يواصل توزيع هذا الدليل على المنتفعات اللاتي قد يستفدن منه، وقد تم حتى الآن توزيع 149 نسخة من الدليل خلال العام.

تحديات واجهت المركز فيما يتعلق بتقديم الخدمات خلال 2010

واجهت وحدة الخدمات في المركز خلال عام 2010 تحديات مختلفة، حيث تعمل الوحدة في بيئة متغيرة وغير مستقرة سياسياً، وإقليم يخضع للاحتلال، وهذه التحديات هي تحديات طويلة الأمد ولكنها استمرت خلال عام 2010، ولكن بعضها برز خلال العام. وتشمل هذه التحديات العمل في ظل قانون أحوال شخصية يعاني من قصور فيما يتعلق بحقوق المرأة. كما أن الطبيعة المعقدة للقانون تتضاعف إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تعدد التشريعات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الناجمة عن تعاقب الأنظمة التي حكمت فلسطين، وزاد من تعقدها عقود طويلة من الاحتلال الإسرائيلي.

ولتسليط المزيد من الضوء على هذه المشكلة طور المركز خلال العام مشروعاً مشتركاً مع عدد من المؤسسات، هي: مركز القدس للنساء، ومركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة في غزة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يهدف المشروع، الذي تمت تسميته "عائلات مفككة"، إلى دراسة المعوقات البنيوية التي خلقتها دولة الاحتلال الإسرائيلي لتمزيق الحياة العائلية الفلسطينية، حيث سيقوم المركز ومركز الأبحاث، في إطار هذا المشروع، بتقديم خدمات قانونية لمائة وخمسين عائلة؛ لمساعدتها وتوثيق معاناتها في سياق محاولاتها للحفاظ على حقوق الإقامة في مواقع معينة (مثل القدس الشرقية) في مواجهة القوانين الإسرائيلية وصعوبة الحصول على الوثائق الضرورية في هذا المضمار. وسيتم في هذا الإطار، دراسة بعض الحالات من قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس؛ لتسليط الضوء على الممارسات الإسرائيلية غير القانونية، وستقوم بإطلاق حملة مناصرة بهذا الخصوص.

وفي ذات السياق فإن المدد الزمنية الطويلة التي تستغرقها المحاكم الفلسطينية للبت في القضايا المرفوعة أمامها يبقى أحد المشكلات التي لازالت قائمة، وهذا الأمر يزيد من أعباء المحامين/ات ويشكل ضغطاً على المنتفعات. فعلى سبيل المثال يمكن أن تستغرق بسيطة مثل قضية النفقة عاماً كاملاً قبل البت فيها، وخصوصاً في القدس. ويشكل التأجيل المتكرر للقضايا من قبل المحاكم عبئاً على النساء المعنيات، وخصوصاً الأمهات منهن، حيث أن

طول المدة التي لا تتلقى فيها نفقة تزيد من أعبائها في ظل عدم قدرتها على تغطية احتياجاتها واحتياجات أطفالها. ونظراً للخطر الذي يواجه بعض النساء عند محاولتهن رفع قضية لدى المحكمة جراء تهديدهن من قبل أقرباء أو عائلات أزواجهن، فإن المركز يتفهم قيام النساء بإسقاط الدعوى، وخصوصاً عندما يكون هناك خطر على حياتهن.

أما على صعيد التحديات التي برزت خلال العام فقد شكّل تزايد المحاكم الشرعية في الضفة الغربية أحد هذه التحديات، فمن جهة يساعد هذا في تيسير وصولهم للمحكمة وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بسكان المناطق النائية أو القرى الأخرى التي تستطيع التنقل بيسر وسهولة نتيجة ندرة وسائل النقل، ولكنه من جهة أخرى، وفقاً لرأي المركز، يقلل من ضمانات حصول المرأة على حقوقها، حيث أن كثرة هذه المحاكم قد يحدو بالجهات المعنية إلى تعيين أشخاص من ذوي الكفاءة الأقل، وممن يتأثرون بثقافة المجتمع الذكوري، وينقصهم التدريب على مفاهيم النوع الاجتماعي وحقوق المرأة، ما سيعكس نفسه سلباً على المرأة وحقوقها. يرى المركز في هذا الأمر تحدياً لأنه لن يستطيع بمصادره الحالية الوصول إلى جميع هذه المحاكم لتدريب موظفيها، كما أنه سيغفل الكثير من القضايا التي يقع فيها تمييزاً على أساس النوع الاجتماعي.

كما أن بعض النواقص في القانون لا تزال تظهر بازدياد خبرة المركز في التعامل مع قضايا جديدة أغفلها النص القانوني، أو بعض الحالات التي لا يوجد بخصوصها حتى الآن نص قانوني واضح أو سوابق قضائية كافية. من الأمثل على ذلك القضايا المتعلقة بقدرة النساء على اتخاذ قرار في حال دخول زوجها في حالة غيبوبة. وبالعودة إلى التحدي المذكور أعلاه، والمتعلق بازدياد عدد المحاكم، فإن القضاة الموجودون في هذه المحاكم، والذين تعوزهم الخبرة والدربة في مجال حقوق المرأة ومفهوم النوع الاجتماعي والمساواة، لن يستطيعوا التعامل مع قضايا على هذه الدرجة من التعقيد، دون أن يتأثروا بقيم المجتمع الذكوري الذي يعيشون فيه.

قصص نجاح

تعتبر الكثير من قصص النجاح التي حققها المركز ثمرة لنشاطات التوعية والعمل المجتمعي، حيث شجع ذلك النساء على احترام الذات لإحداث تغيير ولو بسيط على صعيد حقوقهن. تتضمن قصص النجاح مع المنتفعات جانباً من السرية، حيث لا يمكن الحديث عنها بسبب القيود التي يفرضها مجتمع تجتمع فيه السلطة الذكورية وسلطة القانون للتمييز ضد المرأة.

تمثل الأسلوب الذي اتبعه المركز بتقديم الإرشاد للعائلة كأفراد ومجموعات صغيرة، بهدف مساعدة نساء العائلة في تحديد نقاط القوة داخلهن، لمساندة بعضهم الآخر. وقد اشتملت عملية الإرشاد للأُم وبناتها الأكبر سنًا جوانب التمكين الذاتي للتعامل مع أب يمارس العنف. كما تمكن المركز من توفير مساعدة مالية لهذه الأسرة من صندوق "الحالات الاجتماعية" في المحافظة، وقد مكّن ذلك الأسرة من تسديد تكاليف استئجار منزل أكبر مساحة للعام التالي، ما منح كل فرد من أفراد الأسرة مساحة أوسع للخصوصية. بالإضافة لهذا الدعم من مكتب المحافظة يعول المركز في أسلوبه الشمولي على التكتاف الاجتماعي القوي وحسن الجوار في المجتمع الفلسطيني، في مساعدة هذه الأسرة، حيث ساهمت العديد من العائلات في المحيط في تحسين الوضع المادي لهذه العائلة بما قدمته من مساعدات عينية مثل الأثاث. كما يواصل المركز تقديم الإرشاد لهذه العائلة حيثما تطلبه الأسرة ومساعدة نساء الأسرة في البحث عن حلول للمشكلات التي واجهها في حال بروزها مرة أخرى. لا تتضمن هذه القصة إشارة للطريقة التي يسعى من خلالها المركز إلى تخسين نوعية حياة النساء عبر توفير الدعم المادي وتقديم الإرشاد والوساطة والتشجيع فحسب، وإنما إلى تسلط الضوء على أهمية تمتع مزودي الخدمة بالقدرة على تحديد النساء المعنفات (عن طريق المدرسة، أو المراكز الصحية، أو مركز الشرطة أو غيرها) والقدرة على تحويل النساء المستضعفات إلى مزود الخدمة المناسب.

تبين هذه القصة كيف استطاع المركز أن التعامل مع التحدي الموضح سابقاً والمتمثل في قيام المحاكم بتأجيل النظر في بعض القضايا لأكثر من مرة ولفترات طويلة. تعتبر المحاميات/ ن العاملات في المركز خبيرات في قانون الأحوال الشخصية، ويستطعن في غالبية الحالات مساعدة الشخصين المطلقين على تجنب إجراءات المحاكم الطويلة والمملة والمكلفة أحياناً، وذلك عبر حل مشاكلهم بالوساطة دون اللجوء للمحاكم. وفي أحد النجاحات التي الملفتة للنظر ساعد المركز امرأة في تطبيق زوجها، والحصول على مؤخر الصداق، البالغ 12000 دولار أمريكي، خلال ثلاثة أيام.

3.1.2 تقديم الحماية الطارئة للنساء المعنفات وذلك من خلال إدارة مركز الطوارئ وتحويل النساء له

استقبل المركز خلال عام 2010 51 امرأة يرافقهن ثمانية أطفال (لثمانية أمهات) في مأوى الطوارئ. يعتبر هذا ارتفاع كبير في عدد النساء اللاتي تلقين هذه الخدمة مقارنة بالسنوات الماضية، حيث كان عدد النساء اللاتي تلقين هذه الخدمة عام 2008 عشر نساء، واثنان وثلاثين امرأة عام 2009. فقد عمل المركز ذو الأسرة الثمانية بكامل قدرته طيلة العام، وقد كان ممثلاً لعدة مرات. وقد بلغ عدد الليالي التي تم استخدام المأوى فيها خلال السنة من قبل منتفعات وأطفالهن 1173 ليلة، وهذا يعني أن ثلاثة أسرة بالمعدل كانت مشغولة كل ليلة. ترواحت أعمار

المنتفعات بين 13- 46 سنة. (وفي الحالات التي تم فيها إدخال قاصرات لبيت الطوارئ، فإن ذلك كان يتم بعد الحصول على تصريح خاص من وزارة الشؤون الاجتماعية).

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لهذه الحالات فقد أتت الحالات من محافظات الضفة جميعها، ولكن لم يكن هناك مؤشرات قوية تشير إلى وجود ظاهرة في واحدة من المحافظات دون غيرها. ولكن استقبال حالات في محافظات الضفة كافة يشير إلى أن نظام التحويلات تفاعل في جميع المحافظات، وأن المآوي ينظر إليها على أنها مهمة.

يعزو المركز الارتفاع في عدد الحالات التي تم تحويلها خلال السنوات الثلاث الماضية لسببين، أولها مذكرة التفهم التي وقعها المركز مع وزارة الشؤون الاجتماعية، التي تتعامل مع المآوي الخاص بالمركز على أنه مركز التحويل الرئيسي للنساء المعنفات في حالات الطوارئ. استقبل المركز عام 2010 إحدى وثلاثين امرأة عن طريق الوزارة (بما في ذلك مكاتب المحافظات التابعة لها، ومركز محور الذي تديره الوزارة كذلك وبيت رعاية الفتيات) أما ثاني هذه الأسباب فيتمثل في استعداد الفلسطينيين للبحث عن الحماية من العنف الأسري، وهذا يشير، على الأقل، إلى الحاجة لوجود هكذا خدمة.

عندما يتم تحويل النساء للمآوي تتم العناية بهن من قبل فريق من العاملات مدفوعات الأجر مكون من أربع عاملات وخمس عشرة متطوعة، جميعهن مدربات ويتبعن تعليمات مكتوبة للتعامل مع النساء المعنفات اللاتي يتعرضن لخطر. بعد ذلك تلتقي النساء بالباحثة الاجتماعية لإعداد ملف خاص بالقضية بعد الاستماع للتفاصيل، وذلك للبحث عن حلول. هذه هي طبيعة المجتمع الفلسطيني الذي يحتكم بشكل قوي للعائلة والمجتمع الذكوري، ولا يسمح للنساء ببناء حياتهن الخاصة بهن وبأطفالهن - عن كان لديهن أطفال - وخصوصاً في ظل غياب سلطة دولة تمكّن النساء من تحقيق ذلك. ومن منطلق حرص المركز على أمن المنتفعات ورفعتهن ومحاولة الوصول لحلول دائمة يحاول المركز للبحث عن حلول داخل الأسرة نفسها. يتضمن هذا محاولة إرجاع المرأة إلى العائلة بعد الحصول على ضمانات بسلامة المرأة بوساطة ممثل من ممثلي السلطة المحلية مثل أحد موظفي المحافظة، أو شخص لدية سلطة عشائرية. وقد يتم وضع المرأة في حماية أحد الأقرباء (أو الوالد في حال كان الخصم هو الزوج). في إطار الرعاية والعمل المهني المقدم للمرأة لا يتم فرض قرارات عليها، ولكن يتم الاستماع لقضيتها بالتفصيل ومن ثم يتم بحث الخيارات المتاحة للوصول لحل.

بعدما تحصل الباحثة الاجتماعية على معلومات كافية حول القضية يتم عقد اجتماع لتدرس القضية. يحضر الاجتماع، ممثل عن الشرطة، ممثل عن مكتب المحافظة، وممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعي على مستوى المحافظة، وممثل عن مكتب المحافظة المعنية بأصول المشكلة. تقوم ممثلة المركز بتقديم موجز عن القضية لبقية الشركاء الحاضرين، ومن ثم تتم مناقشة القضية، بحيث يصبح كل شخص من الحاضرين لاعباً في تقييم الخيارات التي طرحتها المنتفعة على الباحثة الاجتماعية قبل الاجتماع. وبذلك يصبح جميع الشركاء لاعبون في تقييم الخيارات. بعد ذلك تستقبل باحثة المأوى التابع للمركز تغذية راجعة من الحضور بخصوص ما سيتم عمله، وتقدم هذه الخيارات بعد تعليقات ممثلي القطاع الحكومي. ولكن القرار النهائي فيما يتعلق بالإجراء الذي سيتم اتخاذه يعتمد في المحصلة على المنتفعة نفسها.

يبين الجدول أدناه المطاف الذي انتهت به المنتفعت بعد الخروج من المأوى. وعلى الرغم من غرابة اعتبار عودة حوالي نصف النساء إلى بيوت عائلاتهن شكلاً من أشكال النجاح للوهلة الأولى، فإن الفقرة السابقة يجب أن تضع هذا الأمر في سياق المجتمع الفلسطيني وأن تولي بعض الأهمية إلى حقيقة أن المنتفعت يختزن للعودة إلى حماية أحد أفراد العائلة ممن يثقن بهم، و/أو العودة للعائلة بعد الحصول على ضمانات حماية بدعم من أحد القادة المحليين، وليس فقط العودة ببساطة للعيش في ظل الظروف السابقة التي حدثت بها اللجوء للمأوى.

العدد	مستقر المنتفعة بعد ترك مركز الطوارئ
24	بيت العائلة
9	مركز محور
6	مركز رعاية الفتيات في بيت لحم
4	مقر المحافظة المحلية
3	مركز عناية نفسية
2	الشرطة
1	السجن

2	لا زلن في المأوى حتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير
51	المجموع

وكما هو موضح القسم التالي فقد وسع المركز من نطاق خدماته المتعلقة بالبيت الآمن لتشمل مرافقي النساء الأطفال. وقد ساهم ذلك في إحداث تحسينات ملحوظة على عمل البيت الآمن بشكل عام، حيث تطور العمل من مجرد تقديم الحماية الطارئة في البيت الآمن إلى تقديم حماية أكثر شمولية، تشمل تقديم الرعاية الصحية البدنية والعقلية (بالتعاون مع مستشفيات وعيادات محلية). يستعين المركز الآن بخدمات مستشار نفسي لتقديم الدعم لموظفات مأوى الطوارئ في الحالات التي تحتاج إلى خبير. وهناك حاجة أكبر لتقديم الإرشاد من قبل باحثات اجتماعيات متفرغات، حيث قام المركز بزيادة عدد ساعات العمل من غير متفرغ إلى متفرغ. كما يعتمد المركز على دعم في ذا الصدد من باحثات/باحثين اجتماعيين من وزارة الشؤون الاجتماعية. كما أن موظفات المركز حاضرات دائماً لتقديم المعلومات والمشورة واستقبال قضايا جديدة في حال وجودها.

ومع ارتفاع عدد المنتفعات، ومرور ليالي كانت فيها أسرة المأوى فارغة، فإن تكلفة المأوى قد ارتفعت، ولكن نمو الخدمات، وانخفاض عدد الليالي التي تكون فيها الأسرة فارغة فإن التكلفة تصبح متلائمة مع المردود. لذا فإن المأوى يبقى جزءاً أساسياً من عمل المركز، تمتد فائدته لتغطي عدد أكبر من المنتفعات الإحدى والخمسين اللاتي تم استقبالهن خلال 2010.

3.1.3 بناء قدرات وحدة الخدمات في المركز

استفادت محاميات المركز من تدريب لمدة 20 ساعة وتناول الإشراف القانوني والتطور المهني، تم تقدمه على مدى أربع حلقات. غطت حلقات التدريب العمل في المحاكم الشرعية والمدنية، وقد تضمنت العناوين التي تمت مناقشتها ما يلي: التعامل مع قضايا الاغتصاب، والعمل على تقوية الموقف القانوني للنساء وذلك بتركيز الجهد على القانون الجنائي (في المحاكم المدنية) أو قانون الأحوال الشخصية في المحاكم الشرعية. حضرت هذه

الحلقات بالإضافة إلى محاميات/ين المركز محاميات/ين من مؤسسات قاعدية شريكة مثل "جمعية النجدة" في طولكرم و"جمعية نساء من أجل الحياة". أنظر/ي الهدف الثالث (3.2).

فيما يتعلق بالتطوير المهني على صعيد قضايا البحث الاجتماعي فقد تم تدريب للمحامين/ات والباحثين/ات الاجتماعيات معاً حيث كان هناك شعور لدى المركز أن هذه النوع من التدريب مفيد للمحامين/ات كذلك. وتم في هذا الإطار تقديم 20 ساعة تدريبية، وزعت على 5 جلسات، وتناولت المهارات الاجتماعية الضرورية لفهم وضع المنتفعات والتعامل معهن. كما تم استغلال تلك الجلسات التدريبية لتطوير العمل بروح الفريق، والدعم الفني، وتبادل الخبرات، وحل المشكلات، ومناقشة أفضل الممارسات.

وفي إطار الإشراف على مأوى الطوارئ ودعمه قام المركز بعد 11 حلقة نقاش (بواقع 44 ساعة)، وقد تمت قيادة هذه الحلقات من قبل باحثة اجتماعية رئيسية في المركز (التي كانت تعمل كمركزة في برنامج الحماية)، وقد استهدفت هذه الحلقات العاملات الأربع في مأوى الطوارئ. وقد اشتملت حلقات الإشراف المكثفة على تدريب ونقاش قضايا تتعلق بالعمل، وكذلك مناقشة قضايا لا زال المركز يعمل عليها، حيث تم الاطلاع على كيفية تنفيذ خطط العمل مع المنتفعات، وكيفية الإبقاء على علاقة دافئة ولكن مهنية مع المنتفعات، وكيفية التعامل مع الضغوطات الناجمة عن تزايد عدد المنتفعات وطبيعتهن المختلفة، و التي قد تشكل أحياناً تحدياً للعاملات.

كما عقد المركز خلال العام اجتماعات وجلسات عصف ذهني مع 15 مساندة، يعملن في المأوى على تنظيم نشاطات إبداعية ممتعة وتخفف من الضغوطات التي تعاني منها المنتفعات.

كما قامت المختصة النفسية التي تم التعاقد معها لتقديم خدمات عند الحاجة في المأوى بتنظيم تدريب للباحثات الاجتماعيات العاملات في المركز وفي المأوى حول كيفية التعرف على الاحتياجات النفسية للمنتفعات والتعامل معها.

3.1.4 إقامة علاقات إستراتيجية تربط المأوى بالمؤسسات المعنية بما في ذلك المجالس المحلية وقوات الأمن

ووجهاء العشائر والقضاء ووزارة الشؤون الاجتماعية

تمكن المركز من تعزيز علاقاته مع وزارة الشؤون في مطلع الفترة الأولى من السنة، وذلك عبر توقيع مذكرة تفاهم معها. وقد وصل المركز علاقته مع الوزارة عبر عقد 17 اجتماعاً تنسيقياً مع الوزارة ومحافظة أريحا والشرطة خلال السنة؛ بهدف الحفاظ على التعاون وتطويره فيما يتعلق بنظام التحويل. ومع اقتراب نهاية العام

شرع المركز بمراجعة مذكرة التفاهم التي توصل لها مع وزارة الشؤون الاجتماعية، بهدف التجديد السنوي لهذه ا لمذكرة. بالإضافة لذلك اجتمع فريق العمل في المأوى اجتماعات مع الجهات التالية:

• قاضي القضاء

• وكيل النيابة في رام الله

• وكيل النيابة في دورا قضاء الخليل

• وكيل النيابة في أريحا

• النائب العام

كان الهدف من وراء هذه الاجتماعات تعريف هذه الجهات بعمل المأوى وتيسير عمليات التحويل وتبادل المعلومات عند الحاجة.

كما عقدت وحدة الخدمات في المركز ورشة عمل في طولكرم مع مدعين محليين ومع الشرطة، وقد تم تنفيذ هذه الورشة بالتعاون مع جمعية "النجدة" فرع طولكرم، وقد حضر الورشة 14 شخصاً، وتمت مناقشة مواضع مختلفة، منها: الجرائم الجنسية التي تؤثر على النساء، الأمور التي بوسع المركز والمؤسسات الأخرى التي تقدم الخدمات أن تقوم بها لمساندة الشرطة والإجراءات القانونية الضرورية لمساعدة الضحايا بشكل مباشر. ومن بين المؤشرات الإيجابية على تأثير تلك الورشة ان ا لمشاركين طلبوا عقد ورشات أخرى مشابهة في المحافظات الأخرى؛ بهدف تطوير التفاهم والتعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية بهذا الصدد في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما قام مزودو الخدمة العاملين مع المركز في القدس والخليل وبيت لحم بعقد اجتماعات مع جهات حكومية وغير حكومية تعمل في مجال الحماية؛ بهدف التعريف بعمل المركز على الصعيد القانوني والاجتماعي، وخدمة الحماية في الطارئة وغيرها من النشاطات التوعوية.

3.2 توسيع الدائرة التي تغطيها الخدمات المقدمة للنساء والتحويلات إلى مناطق أقل حظاً في فلسطين وذلك

عبر إقامة شراكات مع مؤسسات قاعدية منتقاة وبناء قدراتها.

3.2.1 تحديد مؤسسة قاعدية جديدة لإقامة علاقة شراكة معها

تم التخطيط لهذه الخطوة رسمياً ضمن خطة عام 2011، ولكن المركز بدأ التفكير بالفعل بشكل مبدئي في إحدى مؤسسات منطقة جنين لتأهيلها لهذه الشراكة، باعتبار منطقة جنين من المناطق التي تحتاج بشكل كبير للخدمات الخاصة بالنساء، وبذلك يستطيع المركز إحداث فرقاً ملموساً في الخدمات التي تقدم للنساء.

3.2.2 بناء قدرات أعضاء مجالس الإدارة في مؤسسات قاعدية منتقاة

لدى المركز حالياً اتفاقيات شراكة مؤسساتية مع مؤسستين جماهيريتين، هما: جمعية "النجدة" - فرع طولكرم، وجمعية "نساء من أجل الحياة" في سلفيت. ووفقاً لخطة 2010-2012 يسعى المركز حالياً إلى إقامة علاقات شراكة مع مؤسسة ثالثة، وقد تكون هذه المؤسسة في الغالب من مؤسسات منطقة الشمال في منطقة جنين تحديداً، وذلك بهدف إقامة شراكة مؤسساتية لبناء القدرات عام 2011.

يعمل المركز مع جمعية "النجدة" وجمعية "نساء من أجل الحياة" لمساعدتهما على تقديم خدمات للنساء المعنفات، وتأهيلهما من حيث إجراءاتهما الإدارية والمالية، وجعلهما تتمتعان بقدرة أفضل على تجنيد الأموال بالاعتماد على نفسيهما، وإقامة علاقات مع الجهات المانحة، والحفاظ على هذه العلاقة.

تم في هذا السياق عقد اجتماعات للتشبيك والحصول على الدعم مع مؤسسات شريكة خلال العام، وقد كانت هذه الاجتماعات كالتالي:

- 7 اجتماعات (بواقع 24 ساعة) مع جمعية النجدة - فرع طولكرم، وقد شارك في الاجتماعات 11 مشاركاً ومشاركة من الموظفين وأعضاء مجلسي الإدارة.
- 7 اجتماعات (بواقع 22 ساعة) مع جمعية "نساء من أجل الحياة"، بمشاركة 9 نساء ورجال.

تناولت الاجتماعات مواضيع مختلفة، منها: المهارات الضرورية للاتصال، وعرض للمشاريع للمؤسسات الشريكة والممولين، وتطوير إجراءات إدارية ومالية وإتباعها. ويتوقع المركز في السنة القادمة أن يقلل عدد ساعات الاجتماعات التي يقضيها مع جمعية "نساء من أجل الحياة"، حيث أصبحت الجمعية بعد خمس سنوات من الشراكة أكثر استقلالية. ولكن المركز سيستمر في شراكته بشكل قوي مع جمعية "النجدة" في طولكرم، والتي مضى عليها

الآن سنتان، شهدنا نجاحات ونموً وبناءً للقدرات الإدارية للجمعية، حيث تم توظيف موظفات/ موظفين جدد، يعمل المركز معهم/ لتطوير النظام الإداري للجمعية.

ورشات التدريب التي تنظمها وحدة المناصرة التابعة للمركز للمؤسسات القاعدية الشريكة

قامت وحدة المناصرة بتنظيم حلقات تدريبية استمرت كل واحدة نصف يوم، وقد حضر كل واحدة من هذه الجلسات عدد لا بأس به من الموظفين/ات وأعضاء وعضوات مجالس الإدارة في المؤسسات الشريكة. وقد قام المركز بنقل خبراته لهذه المؤسسات، كما قام خبراء/خبيرات من المركز بمناقشة مواضيع حقوقية واتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان. يقوم المركز بجمع الموظفين/ين وعضوات/ أعضاء مجالس الإدارة معاً في نفس الورشات، ويهدف من وراء ذلك - جزئياً - إلى ضمان أن الطرفين يسهمان في الورشات وأن لديهما فهماً عميقاً للأفكار التي يتم عرضها، ولتحاشي أي تضارب عند دراسة أية جوانب في البرامج الإستراتيجية.

التقييم

قام المركز بتنظيم حلقات متابعة وتقييم مع المؤسسات الشريكة، وقد تم ذلك عبر نقاشات في مجموعات بؤرية كالاتي. تم تخصيص الجلسة الأولى مع كل مؤسسة شريكة للتقديم للأفكار الخاصة بالتغذية الراجعة والتقييم، وبعد ذلك تم عقد نقاشات في مجموعات مركزة مع الموظفين/ات، ومجالس الإدارة، والمنشآت، والمشاركين/ات في النشاطات التوعوية. وقد اشتملت التغذية الراجعة التي تم الحصول عليها على نقاط إيجابية، من بينها: التقدير لعمل المؤسسات في المجتمعات التي تنشط فيها، والتقارير المشجعة المتعلقة بسرية العمل والمهنية التي عبرت عنها المنشآت.

3.2.3 العمل مع مؤسسات شريكة لإعداد وتبني أنظمة مؤسسية داخلية وإجراءات مالية وإدارية مكتوبة

نتيجة للمساندة التي قدمها المركز تمكنت المؤسسات الشريكتان الحاليتان من إعداد أنظمة داخلية وإجراءات مالية وإدارية مكتوبة. ونظراً لأن أسلوب المركز في بناء القدرات يركز على الشراكة الإشرافية فإن المركز يواصل تقديم المساندة والإشراف على تمكين المؤسسات؛ لضمان تلاؤم إجراءاتها مع احتياجاتها، والالتزام المؤسسة بها. ولهذه الغاية قام موظفو/موظفات المركز الماليون والإداريون بعقد عدة اجتماعات مع المؤسسات الشريكتين لتقديم المساندة وضمان إتباع الإجراءات الإدارية والمالية بشكل صحيح.

قام المركز بعقد اجتماع مع المديرية التنفيذية والمساعد الإدارية والباحثات الاجتماعيات المسؤولات عن الجوانب المالية الخاصة بحلقات التوعية في جمعية "النجدة" - فرع طولكرم. تم تقديم الإجراءات المالية عبر نظام مالي محوسب بسيط وفعال لحفظ الدفاتر المحاسبية، كما تم تقديم تدريب حول طرق إعداد التقارير المالية. وابتداءً من نهايات عام 2010 أخذ المركز تقليص دعمه الإداري لجمعية نساء من أجل الحياة والتي وصلت إلى مستوى جيد إدارياً حيث إن المركز سيبدأ بتكريس وقت ودعم أكثر للمؤسسة الجديدة في منطقة جنين.

3.2.4 مساندة المؤسسات الجماهيرية الشريكة الثلاثة في إقامة علاقات إستراتيجية مع جهات مانحة محتملة

يؤمن المركز بأن وجود إستراتيجية واضحة وقوية يعتبر أمراً أساسياً لتوضيح قيمة العمل الذي تقوم به المؤسسة للشركاء والممولين. لذا، قام المركز بعقد دورة تدريبية بواقع 35 ساعة للمؤسسات الشريكة استمرت على مدى سبعة أيام، تم تكريسها لموضوع التمويل وكتابة مشاريع التمويل. شارك في الدورة 17 مشاركاً ومشاركة تم اختيارهم من بين الموظفين/ات وأعضاء وعضوات مجلسي الإدارة للمؤسستين. قام مدرب مختص بتيسير التدريب، حيث قدمت تدريب المشاركين والمشاركات على عملية كتابة المشاريع التمويلية، حيث تم في المحصلة الخروج بمسودتي مشروعين تمويلين. بالإضافة إلى الفائدة التي يجنيها المشاركون/ات في هذه الدورة فيما يتعلق بكتابة المشاريع، فإن هذه النشاطات المشتركة توفر فرصة للمؤسستين تبادل الخبرات، والتعرف على أفضل الممارسات، والدروس التي تعلمتها كل مؤسسة في سياق عملية البناء المؤسسي وتنفيذ نشاطاتها، حيث يتم ذلك بشكل غير رسمي،

النتائج

لاحظ المركز وجود تغيرات إيجابية ومميزة في أداء المؤسستين، وقد بدأ ذلك جلياً خلال الاجتماعات مع الممولين، وازدياد الروابط والعلاقات محلياً، وازدياد شهرتهما ومهنيتهما كمؤسستين تعملان من أجل التغيير في شمال الضفة الغربية.

نجحت جمعية "النجدة" في تطوير علاقاتها على الصعيد المحلي، والحفاظ على علاقات طيبة في المحافظة والمحافظ ووسائل الإعلام المحلية. وقد قامت الجمعية خلال العام بالاتصال بثلاث عشرة مؤسسة تمويلية، وقدمت 6 أوراق مفاهيمية، ولا زالت تنتظر ردوداً ومتابعات من بعض هذه المؤسسات. كما قامت الجمعية بإعداد كتيب تعريفى لتقديمه للمولين المحتملين والشركاء، حيث يحتوي الكتيب على معلومات تفصيلية عن المؤسسة وأهدافها

ونشاطاتها وتأثيرها، كما قامت الجمعية بتصميم موقع إلكتروني خاص بها. لم يتم حتى الآن توقيع أي عقد للتمويل مع أي من ممول آخر بشكل مباشر، ولكنها دخلت في شراكات مع مؤسسات مثل جمعية الشابات المسيحيات كشريكين منفذين لمشروع. يعمل المركز مع الجمعية ومع ممول واحد على الأقل لفتح قنوات تمويلية تساعد الجمعية على الاستدامة والاستمرار بعملها المميز في طولكرم. وخلال فعالية الأيام الست عشرة لمناهضة العنف ضد المرأة، قامت الجمعية بتنظيم ورشة عمل تناولت الطريقة التي يتعامل بها القانون الفلسطيني مع العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد تم تنظيم تلك الورشة بالتعاون مع المحافظة، وحضرها 85 امرأة ورجل.

كما لاحظ المركز تطوراً على أداء عمل جمعية "نساء من أجل الحياة" خلال عام 2010، حيث كانت الجمعية منشغلة في نشاطات التشبيك على الصعيد المحلي، حيث تم تحشيد مجموعة من المتطوعات/ين للمساعدة في تنظيف الأرض المحيطة بمقر الجمعية. ساعد المركز الجمعية في توظيف مسؤول علاقات عامة وتجديد أموال، كما قامت مسؤولة العلاقات الخارجية في المركز بنقل خبرتها في مجال كتابة مشاريع التمويل للجمعية، ويبدو أن أثر ذلك حتى الآن إيجابياً، حيث قامت الجمعية بالاتصال مع 17 ممولاً محتملاً خلال العام، وقد تمت المصادقة على 8 مشاريع للتمويل، ولا زالت بعض المشاريع الأخرى في انتظار ردود عليها، وقد تكون الردود إيجابية. يشمل ممولو الجمعية يونيفيم، وسكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الرشيد في مركز تطوير المؤسسات الأهلية، بعض قنصليات الدول الأجنبية، كما ذكرت الجمعية أنها أقامت علاقات جيدة مع بعض أعضاء المجلس التشريعي ومع رئيس البلدية. وقد كان مردود هذه العلاقات إيجابياً على صعيد رفع المشاركة في نشاطات مثل نشاطات الثامن من آذار/مارس يوم المرأة العالمي وفعالية الأيام الست عشر. ففي إطار الفعالية التالية تم تنظيم ورشة عمل تناولت المشاركة السياسية للمرأة، وقد تم اختيار موقعاً مهدداً بالمصادرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لتنظيم الفعالية.

3.2.5 مساندة مؤسسات قاعدية شريكة في إعداد البرامج الإستراتيجية وتنفيذها وخطط عمل

كما ذكرنا سابقاً فإن المركز ساعد المؤسسات في إعداد إستراتيجيات وخطط عمل وموازنات للفترة التي يغطيها التقرير، وما بعد ذلك. تساعد خطط العمل التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات من تقديم خدمات بجودة عالية. وبالإضافة للمساندة الإدارية يقدم المركز مساعدة فنية؛ لضمان تكيف الشركاء بشكل دائم مع المعلومات والظروف المتغيرة، وتراعي المعايير المهنية.

يقوم مختصو/مختصات القانون والخدمة الاجتماعية في المركز بالإشراف على الخدمات التي يقدمها موظفو/ات المؤسسات الشريكة. وهذا الإشراف هو ثمرة 20 عام من الخبرة المؤسساتية وتقديم الخدمات من قبل المركز، ما يسمح لموظفي المؤسسات الشريكة من الاستفادة من خبرات المركز وتداولها فيما بينهم/ن، وطلب المساعدة في قضايا محددة والتعامل مع الضغط. وفيما يتعلق بالشؤون الفنية القانونية فإن الجلسات الإشرافية تكون موجهة للمحاميات/ين فقط، أما الجلسات المتعلقة بقضايا الخدمة الاجتماعية، بما في ذلك أساليب إدارة العمل مع المنتفعات تعتبر مهمة لجميع مزودي الخدمة، فيشارك فيها المحامون/المحاميات والباحثون/ات الاجتماعيون.

يتم خلال الجلسات تناول عناوين مثل: كيفية التعامل مع حالات الطوارئ (مع إعطاء أمثلة للنقاش من قضايا عمل المركز عليها أو لا زال يعمل عليها)، التعامل مع الاحتياجات المهنية للباحثين/ين الاجتماعيين، التدريب على البحث عن حلول إيجابية لمشاكل النساء المعنفات، مراجعة ملفات إدخال المنتفعات، تدريب على المهنية والتعامل مع المنتفعات. يبين الجدول التالي عدد ساعات التدريب التي قدمها المركز في المجالين، القانوني والاجتماعي:

المجموع	الإشراف الاجتماعي	التدريب القانوني	المؤسسة الشريكة
55	40 ساعة (محاميان/تان و 3 باحثات اجتماعيات)	15 ساعة (محاميان/محاميتان)	النجدة- طولكرم
50	31 ساعة (محام/ية و باحثتين اجتماعيتين)	19 ساعة (محام/ية)	نساء من أجل الحياة
105	71	34	

مرافقة الشركاء في تنفيذ المشاريع

بالإضافة للاجتماعات الهادفة لتقوية العلاقات مع المؤسسات واجتماعات الدعم والمساعدة الفنية التي يقدمها المركز للمؤسسات الشريكة فإنه يسعى لتقوية الشراكة وبناء قدرات هذه المؤسسات عبر مرافقتها في العمل على أرض الواقع مثل المشاركة في حلقات التوعية. ففي عام 2010 قامت منسقة مشروع التوعية في المركز، وهي باحثة اجتماعية تتمتع بخبرات في مجال تقديم الخدمات والنشاطات التوعوية، بمرافقة المؤسستين الشريكتين لخمس مرات في نشاطات توعوية. وقامت المنسقة بتقديم تغذية راجعة وملاحظات فنية ونصيحة مهنية حول ورشات العمل التي تم تنفيذها، وحول منهجية العمل.

النتائج التي حققتها المؤسسات الشريكتين

استقبلت جمعية "النجدة" 117 مستفيدة بحاجة لإرشاد قانوني واجتماعي (حيث أنجزت الجمعية بنجاح 97 قضية قانونية، في حين تم الذهاب ب 43 للمحكمة، وقامت المحكمة بإصدار قرارات بشأنها، أما بقية الحالات فإما أنها لم ترفع للمحكمة أو أنها لا زالت عالقة. تتبّع المؤسستان نموذجاً مشابهاً لذلك المتبع في المركز فيما يتعلق بالاستفادة من نشاطات التوعية في إحداث تغيير على صعيد الممارسات الاجتماعية، وبناء شبكة من المساندين/ات ممن يمتلكون/يمتلكن الثقافة بحقوق المرأة والذين يساعدون/ يساعدن في تحويل النساء ضحايا العنف للمؤسسات التي تقدم الخدمات، كما يساعد ذلك في زيادة فرص وصول النساء للقضاء والحصول على الدعم والمساندة. فقد نظمت الجمعية خلال العام 6 ورشات عمل استهدفت ربّات البيوت (حيث تم تنظيم سلسلة مكونة من 7-10 ورشات)، بالإضافة إلى تقديم عدد من ورشات العمل التوعوية المفردة في مواقع مختلفة في محافظو طولكرم، بما في ذلك مركز المدينة وبعض القرى ومخيمات اللاجئين. كما استفاد المركز من وسائل الإعلام في نشر معلومات حول حقوق المرأة، حيث شارك المركز في برامج حوارية خاصة بقانون الأحوال الشخصية والعنف الأسري.

أما جمعية "نساء من أجل الحياة" فقد استقبلت 73 منتفعة للحصول على المساعدة القانونية و/أو الاجتماعية، كما تم اللجوء للمحكمة بخصوص 18 قضية، كان الحكم الصادر في 13 منها لصالح المنتفعة. وقد كان تركيز القضايا التي عملت عليها الجمعية على قضايا النفقة، والطلاق. وبالاعتماد على خبرة وخبراء قامت الجمعية بتمكين بعض المنتفعات لمتابعة قضاياهن بأنفسهن، إذا كانت قضاياهن بسيطة، علماً أنهن كن يتلقين دعماً ومشورة دائمة من محامية الجمعية. وقد تعاملت الجمعية مع قضيتين طارئتين خلال العام، وهاتان القضيتان تعودان لامرأتين كانت حياتهما مهددة بالخطر، حيث قامت الجمعية باستقبالهن ومن ثم تحويلهن إلى مزودي خدمة آخرين. نظمت الجمعية خلال العام ست سلاسل من ورش العمل استهدفت ربّات بيوت، وكانت كل سلسلة تحتوي على 7-10 ورشات عمل، حيث تم تنفيذها في أربع مواقع محيطة بسلفيت. كما نظمت الجمعية ورشات توعوية لمرة واحدة في مواقع مختلفة في سلفيت وقلقيلية.

3.2.6 تمويل ومراقبة شراء أجهزة جديدة وتغطية غيرها من النفقات (مثل تنمية قدرات الموظفين وغيرها من النفقات الإدارية) التي تقع ضمن الموازنة وضمن الاحتياجات الملحة للمؤسسة
تم تحقيق هذا الهدف الجزئي خلال النصف الثاني من السنة.

3.3 بناء قدرات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تقدم خدمات، وذلك بتعزيز الوعي بحقوق النساء وأفضل الممارسات في التعامل معهن وخصوصاً ضحايا العنف

3.3.1 عقد ورشات عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة يتم خلالها تبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع ضباط في الشرطة، وباحثين/ات اجتماعيين، وأخصائيي الخدمة الاجتماعية، وطالبات

هذه الورشات مدرجة على خطة عام 2012، وتهدف إلى المتابعة مع القطاعات التي يتقاطع عملها مع عمل المركز، والمحافظة على حضور المركز في نشاطات قطاعات الصحة والأمن والقطاع الاجتماعي من موقعه كجهة تقف على رأس مشروع "تكامل" الذي من المقرر أن ينجز نهاية عام 2011. ولكن المركز استجاب فوراً لطلبات التدريب التي تلقاها من وزارة الشؤون الاجتماعية لتبادل الخبرة في مجال أفضل الممارسات المتعلقة بتلبية احتياجات النساء المعنفات.

التدرب عن طريق الأقران المهنيين: تدريب الباحثات الاجتماعيات العاملات في المأوى التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية

نظراً لخبرة المركز في مجال إدارة مراكز الطوارئ الأمانة تلقى المركز طلباً من وزارة الشؤون الاجتماعية لتدريب موظفاته العاملات في المأوى المسمى "محور". ومن بين المتدربات البالغ عددهن أربع عشرة متدربة كان 9 متدربات موظفات في الوزارة، أما الخمس متدربات الأخريات فكن متطوعات. وقد تضمننا عناوين التدريب ما يلي:

- العمل مع ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- إدارة مأوى الطوارئ

- تفعيل آليات الحماية وأنظمة التحويل القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

عززت الشراكة بين المركز ووزارة الشؤون الاجتماعية فيما يتعلق بإعداد أنظمة داخلية للمأوى في فلسطين تأثير تبادل الخبرات، ذلك أن الأنظمة والإجراءات التي يتبعها المركز ستشكل الأساس للأنظمة الخاصة بالمأوى التابع للوزارة. وقد علقت المتدربات قائلات أن الجزء الأهم من التدريب هو القدرة على البناء على خبرة المركز المرتكزة على تجارب عملية مع حالات واقعية، ورؤية النجاح الذي يمكن تحقيقه في السياق الفلسطيني، والاستعداد بشكل أفضل للتعامل مع التحديات.

بعد نجاح هذا التدريب طلبت الوزارة تقديم تدريب آخر لموظفي/ات الوزارة اللاتي يعملن في المأوى التابع للوزارة في نابلس، الذي تم افتتاحه عام 2010. وكان المركز قد عمل عن كثب مع الوزارة لتطوير هذا المأوى خلال عام 2010، وقد تضمن ذلك المساعدة في وضع الهياكل الإدارية، وإجراءات إدارة المأوى، والمؤهلات المطلوب توفرها في العاملات في المأوى، بالإضافة إلى المشاركة في مقابلات التوظيف.

حوارات نسوية: دورة تدريبية للطلبة في الحركة النسوية

بدأ المركز في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 مشروعاً يتضمن سلسلة من 12 محاضرة في نابلس حول النقاشات في نظرية النسوية العالمية. تعتبر هذه الدورة جزءاً من مشروع يقوده مركز المرأة للأبحاث والتوثيق. وقد كانت المحاضرات التي قدمها المركز مفتوحة لجميع الطلاب والطالبات من جميع التخصصات في جامعة النجاح وجامعة القدس المفتوحة. وقد تم في الدورة تغطية العناوين التالية: النظرية النسوية، تاريخ الحركة النسوية العالمية، وربط الحركة النسوية العالمية بفلسطين. وقد كان عدد الطلبة المشاركين/ات في الدورة في البداية 27 (16 طالبة و 11 طالباً)

مساندة المؤسسات الأهلية عن طريق التدريب

بالإضافة للتدريب المباشر الذي تم تقديمه لفئات مستهدفة، قام المركز بمساندة بعض المؤسسات الأهلية بالاعتماد على خبرة المركز، حيث كان دور المركز هنا يتركز في تقديم الاستشارات. وبهذه الطريقة فإن المركز ساهم برؤيته وخبرته في مراجعة دليل تدريبي يتم إعداده من قبل مركز المرأة للأبحاث والتوثيق. يتناول الدليل التدريبي قضايا المناصرة فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة.

3.3.2 الانتهاء من إعداد دليل خاص بالتوعية بحقوق المرأة لاستخدامه من قبل جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية.

تم دمج هذا النشاط في مشروع "تكامل"، الذي بالإضافة إلى تطويره نظام تحويل جديد فإنه يعمل على تطوير أدوات التدريب على حقوق المرأة، ودليل للشرطة الفلسطينية وقطاع الصحة. سيستخدم المركز الدليل الذي تم إعداده لقطاع الصحة للاستفادة منه في إعداد دليل حول حقوق المرأة ليتم استخدامه من قبل جمعية الإغاثة الطبية.

3.3.3 تنفيذ تدقيق مؤسسي قائم على النوع الاجتماعي (gender audit) لأربع مؤسسات رئيسية في المجتمع المدني الفلسطيني لمساعدتها في إدماج قضايا النوع الاجتماعي في برامجها.

يعمل المركز كشريك تنفيذي لمؤسسة أوكسفام نوفيب (Oxfam Novib)، ويعمل بالشراكة مع مركز الدراسات النسوية على عقد تحليل مؤسسي قائم على النوع الاجتماعي للمؤسسات التالية: (التي هي شريكة لأوكسفام كذلك)

- جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية
- لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية
- مركز الديمقراطية وحقوق العاملين
- مركز مصادر الطفولة المبكرة

فرغ المركز من إعداد التحليل المؤسسي للمؤسستين (الإغاثة الطبية والإغاثة الزراعية)، وقد غطى التحليلان عمل المؤسستين في الضفة الغربية وغزة، حيث لقياً ثناءً ومدحاً بوصفها يمثلان طريقة مفيدة لمواجهة التصورات حول المساواة بين الجنسين في مؤسسة متوازنة اجتماعياً. وقد سلطت عملية التحليل الضوء على أهمية هذا النوع من التحليل المؤسسي في إدارة المؤسسات وتنفيذ نشاطاتها. وقد بدأ المركز تحليلاً خاصاً بمركز مصادر الطفولة المبكرة.

3.4 المساهمة في تطوير الخدمات القانونية والصحية والاجتماعية للنساء اللواتي يتعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي أو يتهددن خطر العنف (مشروع تكامل).

3.4.1 التشبيك فيما بين أصحاب المصالح (stakeholders) من القطاع القانوني والصحي والاجتماعي لتبادل الخبرات المتعلقة بأفضل الممارسات والدروس المستفادة.

عمل المركز جاهداً للبناء على النجاح الذي أحرزه والخبرات التي راكمها خلال عمله على موضوع العنف ضد المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويشارك أصحاب مصالح معينون من قطاع الحقوق والصحة والقطاع الاجتماعي في دعم المشروع واستغلال فرص الحوار. يعتبر هذا الأسلوب القائم على المشاركة منذ البداية ضرورياً من حيث إرساء أسس ملائمة لنشاطات مستقبلية تراعي الاستدامة. وقد تمخضت اجتماعات التشبيك التي عقدت خلال الفترة الأولى عن إنشاء قاعدة مساندة أوسع للمشروع والمزيد من تبادل المعلومات بين الفريق العامل في المشروع ووزارات مهمة ومؤسسات أهلية تعمل على موضوع العنف ضد المرأة.

تشمل النتائج التي تم التوصل لها في هذا المضمار الحفاظ على علاقات طيبة مع هيئات حكومية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة شؤون المرأة، ووزارة الصحة، وجهاز الشرطة.

كما تم التنسيق بشكل كبير مع وكالة الغوث (الأنروا) ، وقد تمخض هذا التنسيق عن نتائج مهمة أيضاً، حيث كان لدى الوكالة نظام تحويل تستخدمه، ولكن الوكالة، وفي إشارة منها بقيمة العمل في مشروع "تكامل"، قامت باعتماد نظام التحويل الذي تم تطويره من قبل المشروع لإتباعه في عمليات التحويل الخاصة بها.

قام فريق مشروع "تكامل" بعقد عدة اجتماعات مهمة خلال العام مع أصحاب المصالح المختلفين، وكانت هذه الاجتماعات مع الجهات التالية:

- اجتماعات مع الوزارات، وكانت أحد نتائج هذه الاجتماعات أن التزمت وزارة شؤون المرأة بدعم المرحلة الأخيرة من المشروع، ونشر نظام التحويل في وسائل الإعلام.
- اجتماع مع جهاز الشرطة، وكان من ثمره هذا الاجتماع أن وافقت أكاديمية الشرطة إدماج جوانب تتعلق بالعنف ضد المرأة في التدريب الأساسي المقدم لرجال الشرطة.
- اجتماعات مع مؤسسات دولية مثل الأنروا، بعثة الشرطة الأوروبية، ومؤسسة ارض الانسان (التي تعمل على نظام تحويل الأطفال)، وأطباء بلا حدود (التي تعمل على قضايا الصحة)، وقد تمت دعوة فريق عمل مشروع "تكامل" من قبل المؤسستين الأخيرتين للمشاركة في ورشات عمل تتمها هاتان المؤسستان.

- اجتماعات مع مؤسسات نسوية رئيسية مثل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وطاقم شؤون المرأة، ومؤسسة سوا.

الترويج الإعلامي للمشروع

يستفيد المركز من الاجتماعات التي يعقدها مع مؤسسات مختلفة لحشد التأييد لموضوع الحاجة لنظام تحويل وضمن وجود تفهم ومساندة من قبل اللاعبين الرئيسيين. كما أطلق فريق المشروع حملة إعلامية، مستفيداً في ذلك من صحيفة "صوت النساء" وبرنامج إذاعي.

3.4.2 دراسة احتياجات وتحديد المصادر الوطنية للعمل على إنشاء نموذج تحويل جديد

تم انجاز دراسة الاحتياجات في نهاية عام 2009، وقد تم عرضها على الشركاء خلال ورشة عمل وطنية.

3.4.3 تصميم نموذج نظام تحويل قانوني صحي اجتماعي موحد وما يلزمه من أدوات لحماية النساء المعنفات

ستقوم اللجنة الفنية خلال هذا النشاط بالبناء على توصيات دراسة تقييم الاحتياجات لصياغة إطار لنظام تحويل قانوني صحي اجتماعي وسيتم ذلك بالتعاون مع خبير/ة في هذا الشأن.

من أجل فهم الدروس المستفادة من تجربة نظام التحويل الخاص بالأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة عقد المركز في مطلع العام عدة اجتماعات مع الجهات التي شاركت في إعداده. وتشمل الدروس المستفادة ما يلي:

توضيح أدوار أصحاب المصالح (اللاعبين) المهمين مثل الشرطة ووزارة الشؤون الاجتماعية. وعند إنشاء نظام تحويل خاص بالأطفال تم إعداد بروتوكول لتذليل العقبات التي برزت نتيجة عدم الوضوح، وقد تم إلحاق البروتوكول لوثيقة نظام التحويل.

مخرجات قدمها الخبير/ة

تم خلال السنة رسم إطار للعمل خاص بمستشار/ة لتحديد الاحتياجات، حيث تم تحديد النقاط التالية كنقاط ارتكاز للعمل:

- الاستفادة من تجارب دول حوض المتوسط

- تلبية الاحتياجات الواردة في الدراسة
- أن تكون مجدية وفقاً للمعايير المحلية
- تحديد مؤشرات واضحة لقياس النجاح

بناءً على الطلبات التي تلقاها المركز من خبراء/ات مختلفين ارتأى المركز أن تكليف خبيرين/تين للقيام بالمهمة سيعطي العمل قيمة أكبر، بحيث يكون أحدهما خبير/ة في قضايا النوع الاجتماعي، والآخر/الأخرى خبير في مجال إعداد أنظمة التحويل. بالتشاور مع اللجان الفنية، عبر مجموعات نقاش بؤرية، وكذلك مع الوزارات المهمة ومزودي الخدمة، قام المستشاران/المستشارتان بالعمل على صياغة بروتوكولات للعمل وإرشادات للباحثين الاجتماعيين والصحيين ومقدمي الخدمات والشرطة. كما قام المستشاران/تان بإعداد نظام توثيق خاص بالتحويلات، بالإضافة إلى نظام مراقبة للاستفادة منه في تقييم المشروع التجريبي. إضافة لذلك قام بإعداد تحليل لسير العمل ومدونة قواعد سلوك خاص بالعمل مع النساء المعنفات، ومجموعة إرشادات عامة وقائمة مصطلحات يتم استخدامها في إطار العمل.

إنشاء اللجنة الفنية

تم تشكيل اللجنة الفنية في شهر تموز/ يوليو بعضوية 20 امرأة ورجل يمثلون 13 هيئة مختلفة بما فيها مركز المرأة وجذور (الشريكان المنفذان لمشروع تكامل) ومؤسسات أهلية، وغيرها من المؤسسات هي:

- دائرة مآوي الحماية (جزء من وزارة الشؤون الاجتماعية)

• وزارة الصحة

• وزارة التربية والتعليم

• وزارة شؤون المرأة

• الشرطة

• مكتب قاضي القضاة

• مكتب محافظة رام الله (قد تكون رام الله موقعاً لتنفيذ المشروع التجريبي)

شدد المشاركون/ت على ضرورة وجود دعم جغرافي واسع لنظام التحويل، والنظر في توسيع عضوية اللجنة تشمل مزودى خدمة آخرين مثل المحاكم الشرعية وممثلين من المحافظات، والوصول كذلك إلى غزة لتطبيق نظام التحويل هناك أيضا. كما شدد أعضاء المجموعة على الأثر الإيجابي الذي سيخلفه إقرار قانون حماية الأسرة من العنف.

تم كذلك عقد اجتماع للجنة القانونية الفنية مع محاميات/ين المركز وممثلين عن جهاز الشرطة ومكتب النائب العام، وحدة الإصلاح والإرشاد الأسري في المحاكم الشرعية. وقد أكد هذه الاجتماع مجدداً على ضرورة وجود تشريعات فاعلة للتعامل مع قضايا المرأة وتم التعهد بإجراء مراجعة للقوانين الحالية، بما فيه القانون الأساسي، وقانون الصحة العامة قانون العقوبات، وقانون الأسرة، ومسودة قانون حماية الأسرة.

اجتماعات أخرى

عقد المستشاران وفريق المشروع اجتماعات أخرى خلال السنة مع عدد من أصحاب المصالح، وكانت هذه الاجتماعات مع الجهات التالية:

- اجتماع مع موظفات المأوى والبيوت الآمنة بما فيها مأوى "محور" (الذي تم إنشاؤه من قبل المركز ويدار الآن من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية) وموظفات المأوى الطوارئ التابع للمركز، بهدف مناقشة أنواع المنتفعات احتياجاتهن والبروتوكولات القائمة.
- اجتماع مع وحدة حماية الأسرة في جهاز الشرطة، وقد ساعد هذا في توضيح الطريقة التي تصنف بها الشرطة جرائم العنف ضد النساء.
- اجتماع مع قيادة جهاز الشرطة، حيث تمت مناقشة المعوقات التي قد توجه سير العمل، وتم تلقي توصيات حول نظام التحويل.
- اجتماع مع وزارة الشؤون الاجتماعية تم فيه مناقشة الخدمات التي يتم تقديمها الآن وخطة لتطوير العمل المستقبلي.

- اجتماع مع الهيئة الإدارية لمشروع "تكامل"، حيث استمعت اللجنة لإيجاز حول آخر المستجدات، وشددت على ضرورة وشددت على الحاجة لنظام تحويل يحتوي على عدد من البروتوكولات تحدد بشكل واضح دور كل جهة، ولا تقتصر فقط على ذكر عدد من الأهداف.
- اجتماع مع المحافظات، بما فيها محافظتي رام الله ونابلس، حيث تمت مناقشة بعض قضايا العنف ضد النساء على مستوى المحافظة والعلاقة المتداخلة بين المحافظات وتركيب السلطة العشائرية والعائلية. وقد لوحظ أن مكاتب المحافظات تلعب دوراً من مهماً في توفير الحماية لفئة النساء المنكشفات (المستضعفات)، على الرغم من عدم توفر إجراءات مكتوبة للتعامل مع النساء المعنفات، وعدم توثيق حالاتهن.
- عقد مجموعة نقاش بؤرية مع مزودي الخدمة القانونية والاجتماعية، حيث تمت مناقشة كيفية التعامل مع قضايا النساء المعنفات، وقد عبر المشاركون/ات عن اهتمامهم بضرورة وجود نظام تحويل خص بالنساء المعنفات، ودعوا إلى تنظيم تدريب حول أفضل الطرق لتلبية احتياجات النساء المعنفات، وأعربوا عن رغبتهم/هن في الاحتفاظ بتوثيق خاص بهم/ن فيما يتعلق بقضايا النساء المعنفات.
- اجتماع مع وزيرة الشؤون الاجتماعية وعدد من الموظفين الكبار في الوزارة، وقد أمل الحضور في التوصل إلى مذكرة تفاهم تلتزم فيها الوزارة، بوصفها شريكاً مهماً، بمكافحة العنف ضد النساء.

3.4.4 تجريب نظام التحويل الجديد في منطقة جغرافية في الضفة الغربية.

يندرج هذا النشاط ضمن خطة 2011.

3.4.5 تقييم تجربة العمل بنظام التحويل الجديد مع الشركاء الآخرين وبلورة نموذج النظام

يندرج هذا النشاط ضمن خطة 2011

3.4.6 تحديث مناهج كليات الطب والقبالة والتمريض

قام فريق مشروع "تكامل" بالاتصال بعميدة كلية الطب في جامعة القدس، بوصفها خبيرة لتحديث مناهج الصحة.

وقد قام فريق "تكامل" والمستشارة بتشكيل لجنة فنية متخصصة مهمتها الاتصال مع خبير مناهج الصحة، وتقديم تغذية راجعة حول مسودات المناهج القائمة، وعم وتبني استخدام مناهج في مؤسسات التدريب على المهن الصحية.

قامت المستشارة بتنظيم مجموعة نقاش بؤرية مع المراكز الصحية (مركز في شمال الضفة الغربية وآخر في وسطها)، حيث تمت الاستفادة من مجموعة النقاش في تعزيز المواد الموجودة واستغلالها في تطوير مناهج يتكون من محاور متعددة لطلاب الطب، والقبالة، والتمريض. وبناءً على نصيحة من اللجنة الفنية المتخصصة تم دمج المحاور في مناهج واحد موحد، مع مراعاة حالات دراسية تنسجم مع كل تخصص، وإدماج عناوين تتعلق بالنساء المعنفات، وكيفية توثيق هذه القضايا، والتغير الذي طرأ على الموقف حيال العنف الأسري، والتحويلات للمركز المختصة.

تم عقد خمسة اجتماعات مع اللجنة الفنية المتخصصة التي تضم خبراء يمثلون عدد من المؤسسات الصحية. ونظراً لأن بعض عمداء الكليات الصحية لم يحضروا هذه الاجتماعات، كان لدى فريق مشروع "تكامل" نية لترتيب اجتماعات فردية معهم؛ لضمان إدماج آرائهم في المناهج والحصول على دعمهم لتقديم المناهج للمؤسسات التعليمية.

3.4.7 تحديث بعض المناهج الخاصة بقطاع الأمن

تم إعداد دراسة تقييم احتياجات خلال النصف الأول من السنة تتناول احتياجات، ركزت على الحاجة لتنقيف العاملين/ات في القطاع الإنساني وأفراد الشرطة فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

قرر المركز بالاستناد إلى هذا أن يقوم بإعداد أدلة تدريبية تأخذ بالحسبان الجوانب الاجتماعية والقانونية للعنف القائم على النوع الاجتماعي بالإضافة إلى الجوانب التالية:

- العنف الأسري
- النوع الاجتماعي
- أخلاق المهنة المتعلقة بالتعامل مع العنف الممارس ضد المرأة

• القوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة

• دور المؤسسات التي تقدم خدمات للنساء المعنفات.

تم خلال النصف الثاني من العام عقد مفاوضات مع عدد من أصحاب المصلحة لمناقشة دور الخبراء/الخبيرات في إعداد المنهاج، وطبيعة المنهاج الذي سيتم تبنيه من قبل أكاديمية الشرطة. وقد أحدثت النقطة الأخيرة تأخيراً في برنامج المشروع، وذلك لأن موظفي/ات المشروع كانوا في الأساس قد خططوا لإعداد منهاج متكامل خاص بالعنف ضد المرأة، ولكن يبدو أن ذلك قد تغير، حيث أصبح التوجه الجديد يقول بإعداد منهاج حول حقوق الإنسان للأكاديمية وأن يكون لمحور حقوق المرأة نصيب الأسد فيه.

بعد سلسلة من الاجتماعات والنقاشات مع شعب مختلفة في جهاز الشرطة، وعدد من الأكاديميين/ات، وبعثة الشرطة الأوروبية، تم وضع خطة عمل خلال اجتماع مع هذه الأخيرة في نهاية السنة، حيث ستقوم بموجب الخطة وحدات حماية الأسرة في جهاز الشرطة بإعداد مادة تدريبية حول دور الشرطة في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة. كما يقوم خبير/ة في البعثة بإعداد مادة تدريبية للشرطة. وسيتم دمج المادتين التدريبيتين كجزء من محور حقوق الإنسان الذي سيتم تسليمه للشرطة لتبنيه.

على الرغم من أن العمل على هذا النشاط أثبت أن فيه تحدٍ كبير، إلا أن هناك بشائر تلوح في الأفق، حيث سيصبح موضوع العنف ضد المرأة وللمرة الأولى جزءاً مهماً من التدريب الذي يقدم لرجال الشرطة، وكجزء من مادة حقوق الإنسان. يعتبر هذا إنجازاً مهماً، وخصوصاً أن قضية العنف ضد المرأة ستعطى حيزاً كبيراً، وسيتم التعاطي معها في السياق المحلي وبالانسجام مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما يفترض أن تساعد هذه الخطوة في تمهيد الطريق تطوير المنهاج الخاص بالعنف ضد المرأة.

3.4.8 إطلاق حملة ضغط لتشكيل نظام تحويل على المستوى الوطني

على الرغم من أن هذا الجانب تحديداً من نشاطات الضغط يعتبر رئيسياً في المراحل اللاحقة من تنفيذ المشروع تم عقد عدد لا بأس به من النشاطات للتشاور والحصول على المساندة من قبل أصحاب المصالح (اللاعبين) في نظام التحويل. يشمل هذا المشاركة في نقاشات إذاعية حول نظام التحويل، وعقد اجتماع إيجابي مع طاقم شؤون المرأة وافق فيه الطاقم على مساندة المشروع بالمشاركة لجان المشروع. كما عبرت وزارة شؤون المرأة عن التزامها بالتعاون مع مشروع "تكامل" على صعيد الحملة الإعلامية التي ستكون جزءاً من الحملة.

3.4.9 تقييم المشروع

لم يتم إدراج هذا النشاط ضمن خطة عام 2010

الهدف الاستراتيجي الرابع: توثيق انتهاكات حقوق المرأة ونشر معلومات بهذا الخصوص على شكل تقارير وأوراق موقف محلياً وإقليمياً ودولياً

4.1 توثيق جرائم قتل النساء في المجتمع ونقلها للجمهور والجهات المعنية

4.1.1 توثيق حالات قتل النساء في المجتمع الفلسطيني وإعداد تقارير خاصة بها

عمل المركز على توثيق حالات قتل النساء القائم على النوع الاجتماعي منذ عام 2004، حيث تم استخدام مصطلح قتل النساء وليس مصطلح " القتل على خلفية الشرف" الذي يحمل في ثناياه بعض التبرير لما يعتبره المركز موت غير مبرر للنساء، حيث يتم ارتكابه غالباً من قبل أحد أفراد العائلة أو الزوج، ولا يمكن اعتباره بأي شكل من الأشكال على أنه عمل مشرف. يتم استخدام التوثيق لإعطاء خلفية إحصائية وبناء قاعدة كمية للمعرفة حول قضية لا تعكس الأرقام المتوفرة حقيقتها وفقاً لرؤية المركز وجهات أخرى. ومنذ عام 2004 قام المركز بتوثيق حوالي 100 حالة قتل، ويمكن توفير المعلومات المتعلقة بهذه الحالات للباحثة والطلاب والصحفيين والعاملين في القطاع الحكومي وغير الحكومي. وبما أن المركز يعمل على إعداد منشورات تهدف لتعزيز الوعي بقضايا المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة فقد أدخل ضمن خطته الإستراتيجية نشر تحليل للتوثيق الذي قام به، وذلك لتحديد الظواهر المتعلقة بالعنف ضد المرأة وما يلحق بالمرأة من معاناة نتيجته. ستركز الدراسة المنوي القيام بها على وجه التحديد على تحليل الظروف التي وقعت فيها الوفيات ودور الوالدين وأفراد الأسرة الآخرين في القتل وردود فعلهم عليه، وموقف القضاء والقانون الفلسطيني من القتل.

وقد أعرب المركز عن صدمته من ارتفاع عدد النساء اللواتي تعرضن للقتل خلال الأسابيع الستة الأولى من العام. (قارن هذا الرقم ب 13 حالة تم علم بها المركز ووثقها لاحقاً خلال 2009). وكرد فعل على القتل أصدر المركز بيانين صحفيين، أعرب في الأول عن شجبه لقتل النساء، أما البيان الثاني الذي صدر بتاريخ 18 شباط/فبراير فقد رحّب فيه المركز بدعوة رئيس الوزراء سلام فياض لرئيس السلطة الفلسطينية استخدام صلاحياته بإصدار قانون بقرار يعلق فيه أعمال المواد القانونية التي تمنح عذراً محلاً أو مخففاً في حالات قتل النساء على خلفية ما يسمى شرف العائلة.

لم يأخذ الرئيس بتوصية رئيس الوزراء، ما خيّب أمل المركز. ولكن المركز يحذوه الأمل وهو متفائل من أن مسوّد قانون العقوبات الجديد قد أسقطت القبول الضمني القائم في القانون الحالي لجرائم القتل ضد النساء. إلا أننا نعتقد أن أي تقبل للعنف ضد المرأة إلى حين صدور القانون، الذي لا يبدو أن صدوره سيكون قريباً، يعتبر ضرباً من السخرية. ولكن المركز لا زال يناشد الرئيس إصدار مرسوم يضع حداً للقبول بما يسمى "شرف العائلة" كعذر محل في حالات جرائم قتل النساء.

يعبر المركز عن ارتياحه من انخفاض وتيرة قتل النساء في الفترة اللاحقة للفترة التي تم فيها قتل عدد من النساء في مطلع العام، علماً أن المركز مقتنع أن هناك بعض حالات القتل التي لا يتم الكشف عنها من قبل العائلات والمجتمع المحلي بسبب المحاذير الاجتماعية، حيث أن العنف ضد المرأة محاط بالسرية، ما يزيد من العنف الأسري والاستغلال ضد الفئات المستضعفة.

قام المركز خلال العام بتوثيق 9 حالات قتل ضد النساء في الضفة الغربية، وقد وقعت حالات القتل في المناطق التالية:

- منطقة طوباس
- الخليل
- نابلس
- مخيم نور شمس
- محافظة طولكرم

على الرغم من حالات القتل هذه إلا أن المركز لاحظ خلال السنوات الست السابقة وجود مؤشر إيجابي على صعيد رفض قتل النساء، حيث أن الحكومة والإعلام والمجتمعات المحلية يخبرون عن حالات قتل النساء، ويرفعون أصواتهم ضد هذا القتل، ولم يعودوا ينظروا للحديث عن هذه الجريمة على أنه من المحرمات.

تبادل الخبرات بين الباحثين والباحثات

من أجل تبادل الدروس التي تم تعلمها خلال العمل وتطوير أفضل الممارسات المتعلقة بتوثيق حالات قتل النساء، ومراجعة وتوحيد أشكال توثيق ونقل هذه الجرائم قامت ثلاث باحثات ميدانيات ممن يعملن في المركز خلال منتصف العام بتنظيم حلقة نقاش لمدة ثلاث ساعات أدار النقاش فيها منسقة البحث المتعلق بقتل النساء في المركز. وقد تم في الحلقة التشديد على الحاجة للتركيز على الجوانب الإنسانية عند توثيق جرائم قتل النساء، وليس فقد التعامل مع القضية وكأنها قضية أرقام. وبكلمات أخرى يجب أنسنة الطريقة التي يتم التعامل بها مع جرائم قتل النساء.

تحليل لكيفية تعامل القضاء مع قضايا قتل النساء

لا زال المركز بحاجة للمزيد من المعلومات حول كيفية تعامل القضاء الفلسطيني مع قضايا قتل النساء. لذا، قام المركز خلال العام بتسمية ثلاثة محامين في مواقع مختلفة في الضفة الغربية للعمل مع المحاكم للحصول على معلومات وتحليلها، لدراسة كيفية تعامل المحاكم مع المتهمين بقتل نساء، وكيفية سير المحاكمة، والأحكام الصادرة بحق المدانين.

بعد تسمية المحامين الثلاثة قام المركز بالاتصال بوزارة العدل للحصول على الأذن اللازمة للسماح للمحامين باستخدام سجلات المحاكم وغيرها من الوثائق الضرورية. لم تسمح الوزارة للمركز بتحليل جميع إجراءات المحكمة المتعلقة بقتل النساء، ولكن سمح له بمعرفة نتائج المحاكمات، حيث حصل المحامون على معلومات تتعلق باثني عشرة حكماً، وقاموا بإعداد التحليل اعتماداً على عشر قضايا من بين هذه القضايا، حيث استند التحليل على دراسة نتائج هذه المحاكمات في ضوء القانون الفلسطيني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. فرغ المركز تماماً من

إعداد مسودة الدراسة، وتمت مراجعتها من قبل خبير خارجي، وسيتم الاستفادة منها في نشاطات المناصرة مع بعض الجهات المعنية، وخصوصاً مع مجلس القضاء الأعلى؛ بهدف الحصول على إذن للحصول على قرارات المحاكم لاستخدامها في إعداد تحليل لها من منظور النوع الاجتماعي.

فعاليات خاصة لتعريف الجمهور بموضوع قتل النساء والدعوة لشجبه

بالإضافة للبيانين الصحفيين اللذين نشرهما المركز في شباط/ فبراير قام المركز بتنظيم مؤتمر ليوم واحد تحت عنوان " أين الشرف في جرائم الشرف؟" انعقد المؤتمر بتاريخ 24 آذار/مارس 2010 بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، وبرعاية وزارة شؤون المرأة.

هدف المؤتمر إلى تعزيز الوعي بقتل النساء على خلفية ما يسمى شرف الأسرة من حيث أصوله والوضع الحالي والخروج بتوصيات حول كيفية مواجهة هذا القتل مستقبلاً. كما تناول المؤتمر جدوى تشكيل لجنة لقيادة الجهود المناهضة للجرائم المرتكبة باسم الشرف في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبما أن تحالف قانون العقوبات لا يزال يعمل على القضية، ولمنع التكرار لم يتم تشكيل اللجنة. حضر المؤتمر حوالي 120 مشارك ومشاركة من مؤسسات حكومية وغير حكومية بما فيهم رجال دين مسيحيين ومسلمين، وممثلين عن جهاز الشرطة ووزارة العدل، والمستشار القانوني للرئيس. قام موظفو المركز بعرض ورقتين بحثيتين في المؤتمر: الأولى تناولت عدم النجاح حتى الآن في وضع حد لقتل النساء في المجتمع الفلسطيني، في حين تناولت الثانية الصعوبات التي تواجه الجهات المعنية في محاولاتها وضع حد لهذه الممارسة.

"نساء بدون أسماء": دراسة أعدها المركز وتوثق 29 حالة من حالات قتل النساء

قام المركز خلال العام بدراسة 29 جريمة قتل نساء و 9 حالات انتحار بدوافع العنف الأسري، كان المركز قد وثقها على مدى 4 سنوات تقريباً (في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير 2007 - تشرين الثاني/نوفمبر 2010). وقد تمت ترجمة الدراسة للغة العربية، وستكون النسختان، العربية والانجليزية، متوفرتان للاستخدام عام 2011.

تتناول الدراسة المعلومات الرابط العائلي أو صلة القرابة الاجتماعية بين الضحايا والقتلة، بالإضافة إلى تأثير القتل على العائلات. وقد تبين أن القاتل في غالبية الحالات التي تم توثيقها يكون قريباً من الدرجة الأولى، وأن نصف حالات القتل تقريباً شارك فيها الأب، الأخ و/أو الزوج.

ومن بين النتائج الرئيسية للدراسة وجود حالة واضحة من الاستنكار الشعبي لجرائم قتل النساء، وقد تم التوصل لهذه النتائج عبر مقابلات أجريت مع عائلات وأفراد في المحيط الاجتماعي، وجيران وأصدقاء الضحايا، وقادة دينيون ومسؤولون في المجتمع المحلي، حيث عبر جميع هؤلاء عن رفضهم لهذه الجرائم، وأضاف بعضهم أن القتل غير مبرر بغض النظر عن الدوافع. كما علق كثير منهم على عواقب القتل على العائلات والأطفال والمجتمع بشكل عام، ودعا غالبيتهم إلى محاكمة الأشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم.

4.1.2 توثيق انتهاكات حقوق النساء في فلسطين في إطار القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان

4.1.3 توثيق بعض حالات انتهاكات حقوق المرأة في غزة وتسجيل خمس شهادات مفصلة أدلت بها نساء حول الظروف المعيشية في غزة

كثيراً ما يواجه المركز مشكلة النقص في المعلومات الكمية والنوعية الخاصة بالعوامل التي تؤثر على النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصاً إذا كان الانتهاك يقع في دائرة ما يعتبر من خصوصيات العائلات التي لا يمكن الحديث عنها، حيث من الصعوبة بمكان في هذه الحالات الحصول على معلومات. كما ينطبق ذات الأمر على الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتؤثر على النساء بشكل مباشر.

يعمل المركز من خلال برنامج القانون الدولي الإنساني الذي يديره مع عدد من الباحثات الميدانيات لتدريبهن على توثيق انتهاكات القانون الإنساني التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي يكون لها تأثير على النساء. تركز نشاطات المناصرة الذي ينفذها المركز على منظور قانوني نسوي، حيث يلتزم برصد وتوثيق الانتهاكات التي تؤثر على النساء، ويوفر بعض الشهادات التي يحصل عليها منهن لغايات البحث والدراسة.

لا يأخذ المركز قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي للمحكمة، ولكن بعض المشاريع المستقبلية قد تتضمن هذا الجانب من العمل بالشراكة مع بعض المؤسسات الأهلية العاملة في المجال، حيث سيتم الاعتماد على توثيق المركز للاستعانة به في إعداد ملفات القضايا التي سيتم الذهاب بها للمحاكم. يعتقد المركز أن توثيق هذه الانتهاكات له فائدتان، حتى لو لم يتم رفع قضايا أمام المحاكم الإسرائيلية بخصوص

الانتهاكات الموثقة. أولى هاتين الفئدتين تتمثل في الاستماع للنساء، حيث تتمكن النساء من الحديث عن الصعوبات التي تواجهها النساء نتيجة ممارسات الاحتلال، ومحاولة الربط بينها وبين الصعوبات الاجتماعية التي يواجهنها، وكيف يؤثر هذه المزيج من الصعوبات على حياة النساء اليومية. أما ثاني هاتين الفئدتين فتتمثل في شعور النساء في أنهن يساهمن في جهود المناصرة التي تخص حقوقهن على المستوى الدولي، على الرغم من عدم القدرة على وضع حد لهذه التحديات والصعوبات.

يبين الجدول التالي القضايا التي وثقتها فريق المركز العامل في الميدان:

الموقع	عدد القضايا التي تم توثيقها	الانتهاكات التي تم توثيقها
القدس الشرقية	25	الإخلاء القسري وهدم المنازل، قضايا لمّ الشمل وحقوق الإقامة
بقية مدن الضفة الغربية	96	تأثير الجدار خصوصاً على سكان ما يسمى المنطقة الفاصلة أو ألك المعزولين بفعل الحواجز والجدار، تأثير المستوطنات القريبة، عنف المستوطنين، العنف الذي ترتكبه قوات الاحتلال والاعتقالات، لمّ الشمل، وحرية التنقل والحركة.
قطاع غزة	35	تأثير الحرب والحصار على نساء غزة
المجموع	156	

منشورات المركز

فيما يلي منشورات المركز المتعلقة بالمناصرة:

- التقرير السنوي حول انتهاكات القانون الإنساني الدولي، الذي حمل عنوان "أصوات النساء: في طلال المستوطنات" - يركز التقرير على انتهاكات قوات الاحتلال لحقوق النساء الفلسطينيات.
- تأثير الإخلاء القسري على النساء الفلسطينيات في القدس.

• الحياة خلف الجدار: أصوات نساء من المنطقة العازلة.

توفير فرصة للنساء للالتقاء ببعضهن البعض

يدرك المركز أن عقد مقابلات مع النساء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، أو مناقشة قضايا النساء اللاتي يعشن تحت ضغوطات اجتماعية مستمرة، قد يحمل بعض يفتح جروح لا ترغب النساء في الحديث عنها، ولكن التغذية الراجعة التي يتلقاها المركز من النساء اللاتي يدلين بشهادات له تشير إلى أن هذه الشهادات لها تأثير علاجي، حيث يمكن النساء من الحديث والتخفيف من الضغوطات النفسية، وهذا الأمر يعتبر أحد الأهداف التي يعمل المركز على تحقيقها، فالمركز يهدف من وراء ذلك إلى جعل كل امرأة تشعر أنها ليست الوحيدة التي تواجه صعوبة في الحديث عن الضغوطات الاجتماعية التي تواجهها، بل إن هناك نساء أخريات يعانين من نفس المشاكل، وأن الشهادات التي تدلي بها النساء تفيد في نشاطات المناصرة التي يقوم بها المركز من أجل حقوقهن، وبذلك فإن النساء يعلنن دوراً مهماً في تغيير الوضع القائم.

تشير التغذية الراجعة التي تلقاها المركز إلى أن النساء سعيدات لأنهن استطعن الحديث عن مشكلاتهن لنساء أخريات، وأنهن يقدرن تضامن النساء بين بعضهن الآخر، حيث تقوم النساء من حين لآخر بالاتصال بفريق المشروع لتقديم معلومات حول أوضاعهن، أو حتى لإخبار أعضاء الفريق بتحسّن طراً على حياتهن.

كما قام المركز بعقد لقاءين خلال العام جمع فيه النساء اللاتي أدلين بشهادتهن للمركز، بهدف تعزيز التضامن فيما بينهن. تم عقد اللقاء الأول في رام الله، حيث شاركت فيه 12 امرأة من الضفة الغربية وثلاث نساء من غزة (عبر نظام الفيديو كنفرنس). وفر اللقاء فرصة للمركز لتقديم عرض لسير نشاطات المناصرة التي ينفذها، مثل التقرير السنوي، والكتيبات التي تعالج قضايا محددة، والتقرير البديل الذي يقدم للجان الأمم المتحدة المكلفة بالمراقبة على مدى التزام الدول بتعهداتها التعاقدية (الآليات الدولية). وقد عبرت النساء الحاضرات عن سرورهن لأنهن استطعن الاتصال فيما بينهن ومع نساء من غزة، وخصوصاً أن نساء الضفة استطعن الاستماع لشهادات حية من قبل نساء غزيّات حول ظروف الحياة هناك.

أما اللقاء الثاني فقد كان في سلوان، في القدس، وقد حضرته 15 امرأة ممن كن قد قدمن شهادات للمركز حول الإخلاء القسري من بيوتهن بشكل أساسي، وما لذلك من تأثير عليهن.

من المؤشرات الإيجابية على نجاح اللقاءين استمرار النساء بالتواصل فيما بينهن، وتبادل أخبارهن، وتقديم الدعم لبعضهن الآخر.

توثيق عميق لجوانب الحياة في غزة

قام المركز سابقاً بتوثيق قصتين بشكل معمق عبر مقابلات مع امرأتين غزيتين رحلتا مؤخراً للضفة الغربية، ولكن المركز اتخذ قراراً بالتركيز على القيام بتوثيق عادي دون الخوض عميقاً في تفصيليات الأمر المبحوث، وقرر رفع كفاءة الباحثين/ات الميدانيين لهذه الغاية.

4.2 تعزيز قدرات الباحثين/ الباحثات الميدانيين والإعلاميين/ الإعلاميات المحترفين في فلسطين

4.2.1 تدريب عدد من الأشخاص على توثيق الانتهاكات وإعداد التقارير

تدريب باحثي/ باحثات المركز الميدانيين

خفض المركز عدد باحثيه/اته الميدانيين العاملين ضمن مشروع القانون الإنساني الدولي خلال العام إلى ثمانية، حيث يعمل هؤلاء في جميع أنحاء الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة. بالإضافة إلى الجولات الميدانية التي ينفذها المركز مع الباحثين/ الباحثات الميدانيين للتعليق على التوثيق الذي يوقع به الباحثون، يقوم المركز بتدريب باحثيه/ باحثاته الميدانيين في الضفة الغربية وغزة بشكل دائم، لتأهيلهم وتمكينهم من تحديد الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة على أيدي قوات الاحتلال ومن ثم توثيقها عن طريق مقابلة الضحايا أو شهود العيان للاستماع لشهادتهن، حيث يركز التدريب على تأثير هدم المنازل على النساء. وقد تم منذ بداية السنة عقد 6 أيام تدريبية للباحثات والباحثين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتمت الاستعانة بنظام الفيديو كنفرس لعقد التدريب في غزة وذلك بسبب القيود المفروضة على حرية التنقل والحركة وتحول دون وصول مدربي المركز إلى غزة. وقد تم خلال الأيام التدريبية دعوة النساء اللاتي تقدمن بشهادات للمركز حول ما تعرضه له من انتهاكات للحديث عن ظروفهن المعيشية والانتهاكات التي تعرضن لها. كان من بين النسوة اثنتان من قطاع غزة، وأربعة من الضفة الغربية. وتضمن التدريب عناوين مثل الآليات الدولية، وعناوين عامة في مجال حقوق الإنسان، والحق في السكن.

تدريب موظفات/موظفي المؤسسات الأهلية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

نظم المركز خلال العام مع مؤسسات حقوقية ونسوية في الضفة الغربية (كانت الاجتماعات في رام الله ونابلس وأريحا). كانت هدف اللقاءات إعداد تقرير بديل للتقرير الذي تقدمه إسرائيل للجنة سيداو، وقد تمت الاستفادة من خبرة المؤسسات الحقوقية الفلسطينية في هذا المضمار. يبني هذا التقرير على التقرير الأول الذي قدمه المركز قبل أربع سنوات للجنة سيداو. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، نظم المركز دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام حول العلاقة بين الحقوق المنصوص عليها نظرياً في اتفاقية سيداو وتطبيق هذه الحقوق على أرض الواقع، وكيفية إعداد تقرير يستند إلى توثيق دقيق ومهني لتقديمه للجنة سيداو. وقد حضر الدورة 20 شخصاً من مؤسسات حقوقية بالإضافة إلى 5 من موظفي/ات المركز.

التشاور مع موظفات/ موظفي المركز

يشجع المركز التواصل والتشاور بين موظفيه للاستفادة من خبرات بعضهم الآخر، حيث يستطيع الموظفون الذين يعملون على مشاريع متنوعة من نقل الخبرات والتجربة بين بعضهم، حيث يفيد ذلك في تنمية الأفكار، وتعزيز المعارف. ومن خلال هذه الاتصالات واجتماعات الموظفين ولقاء التقييم العام يستطيع المركز من تقييم التقدم الذي يحرزه في عمله، وخصوصاً فيما يتعلق بقضايا قتل النساء. (أنظر النشاط رقم 5.1.1).

تدريب للعاملين في حقل حقوق الإنسان بالشراكة مع مؤسسة "الحق"

تمت دعوة موظفة من طاقم بناء القدرات في المركز من قبل مؤسسة "الحق" لقيادة تدريب عدة دورات تدريبية لموظفي وموظفات مؤسسات حقوقية، حيث تم عقد ورشتين تدريبيتين في منطقة الخليل، واحدة حول القانون الإنساني الدولي وتحديداً حول طريقة كتابة الشهادات، والثانية حول جدار الضم بشكل عام. كما تم تنظيم ورشة تدريبية ثالثة حول تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1325 في السياق الفلسطيني.

تنظيم تدريب للمنتدى الإعلامي

كما هو موضح تحت البند 2.2.1 يقوم المركز بتحشيد مختصين في القطاع الإعلامي للإسهام في الدفاع عن قضايا المرأة. وقد كان هذا التدريب منصوص عليه في خطة العمل لعام 2010، حيث تم التخطيط لتدريبهم على مفاهيم ومصطلحات تتعلق بالقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولكن هذا التدريب أجل لشهر كانون الثاني/يناير 2011.

4.3 تعميم ونشر تقارير ودراسات وعرض نتائجها على الجمهور محلياً ودولياً

4.3.1 التحضير ل حضور فعاليات وطنية ودولية يقوم فيها المركز بعرض نتاج دراسته وتقاريره على شريحة مهمة من الجمهور

تسليم وتقديم عرض (Presentation) أمام اللجان، والإفادة من الصفة الاستشارية التي يتمتع بها المركز لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يتمتع المركز بصفة استشارية لدى المركز لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.، وهذا يمكن المركز من تقديم عدد من الأوراق للجان الرقابة على الاتفاقيات، وقد قام المركز برفع عدد من الوثائق للجان، وهي:

- تقرير بديل للجنة الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية (بالتعاون مع مؤسسة الحق)
- تقرقر بديل للجنة حقوق الإنسان.
- تقرير بديل للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق بالممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة.
- تقرير بديل لمجموعة العمل التمهيديّة التابعة للجنة سيداو.
- تقرير بديل للجنة سيداو.

كان التقرير البديل الذي رفع للجنة سيدا ومجموعة العمل التمهيديّة مترابطان، وتم إعدادهما بالتشاور مع مؤسسة الضمير، ومؤسسة "الحق"، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، جمعية المرأة العاملة للتنمية، وطاقم شؤون المرأة.

كما حضر المركز النشاطات التالية:

- اجتماع لجنة وضع المرأة المنعقد في نيويورك في آذار/ مارس 2010.
- اجتماع اللجنة الدولية للمرأة من أجل سلام عادل ودائم بين إسرائيل وفلسطين المنعقد في مدريد في تموز/يونيو 2010.

○ تقديم شهادة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق بالممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة في عمان في تموز/ يونيو 2010.

○ اجتماع لجنة حقوق الإنسان في جنيف في شهر تموز/ يوليو 2010.

○ اجتماع مجموعة العمل التحضيرية التابعة للجنة سيداو في نيويورك، في شهر آب/ أغسطس 2010.

تعطي المشاركة في هذه النشاطات فرصة للوصول إلى مؤسسات دولية، والتأثير في خطابها أحياناً، حيث تم تبني بعض النقاط التي وردت في تقرير المركز لمجموعة العمل التمهيديّة التابعة لسيداو، وتمت إثارته لاحقاً مع إسرائيل. كان المركز المؤسسة الوحيدة الحاضرة في اجتماع مجموع العمل التمهيديّة التابعة لسيداو، لذا تمكن المركز من تمديد الزمن المحدد للعرض الذي كان سيقدمه من 5 دقائق إلى 40 دقيقة. وقد تمت الإشارة في تقيري مجموعة العمل لاحقاً إلى تأثير الممارسات الإسرائيلية على النساء الفلسطينيات (في الفقرات 9، 13، 22، 28، 35)، كما تمت الإشارة إلى قضايا أخرى تتعلق بقضية لم الشمل، كان المركز قد أثارها في عرضه.

كما تعطي هذه النشاطات فرصة للمركز من الالتقاء بشخصيات مهمة وعلى مستوى رفيع، حيث تمكن المركز، في الاجتماع مع لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، من اللقاء مع مساعد المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد المرأة، وقد سمح ذلك للمركز والمؤسسات الأهلية الأخرى من طرح وجهة نظر المركز بخصوص وضع المرأة في فلسطين.

تنظيم جولة لحشد الدعم والمناصرة بالتعاون مع مؤسسة ACSUR

تضمن المركز من تنظيم جولة لحشد الدعم والمناصرة لقضايا المرأة الفلسطينية، وتعميم منشوراته ورؤيته فيما يتعلق بالمرأة، وقد تم تنظيم هذه الجولة بالتنسيق من قبل المؤسسة الإسبانية الشريكة ACSUR. وقد كانت ممثلة المركز هي المتحدثّة الوحيدة في تلك الجولة، حيث قدمت عروضاً لحوالي 100 - 140 رجل وامرأة من الإسبان. وعلى الرغم من أن المحاضرة كانت تتركز على وضع المرأة الفلسطينية إلا أنها جذبت حشداً من الحضور من خلفيات متباينة من الطلبة والأساتذة، والإعلاميين، والباحثة، ومسؤولين حكوميين، كما كان مسؤولون فلسطينيين من بين الحضور.

الإفادة من تقرير المركز لعام 2009 حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المرأة بوصفها حقوق إنسان

أثبتت نشرة المركز "أصوات النساء الفلسطينيات" أنها مصدر مفيد في بناء المعرفة، كما أن الحالات الدراسية وغيرها من الدراسات غير المنشورة التي يعدها المركز شكلت مصدراً مهماً يتم الاستشهاد به في التقارير المرفوعة لهيئات الرقابة. فبالإضافة للثناء الذي تلقاه المركز من جهات غير رسمية على التقرير، هناك مؤثران يدلان على نجاح النشرة كشهادة قوية حول الظروف المعيشية للنساء الفلسطينيات، وما يعانينه جراء انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهذان المؤثران هما:

- قيام مركز السبيل المسكوني للاهوت في القدس، بإعادة نشر أجزاء مختارة من الصحيفة في نشرته ا لفصلية المسماة "كورنستون".
- قيام مؤسسة يابانية وهي مترجمون متحدون من أجل السلام" باستئذان المركز لترجمة شهادات واردة في الصحيفة للغة اليابانية، وتوزيعها على قائمة البريد الإلكتروني الخاصة بالمؤسسة، والتي تحتوي على 2600 مشترك/ة بينهم صحافيون وصحافيات.

كما حقق المركز نجاحاً آخرًا، يتمثل في تمكنه من تقديم نسخة من نشرة "أصوات النساء الفلسطينيات" للأمين العام للأمم المتحدة، با كي مون، وممثل الرباعية الدولية طوني بلير، وقد تم ذلك أثناء حضور اجتماع مجموعة العمل التحضيرية التابعة للجنة سيداو.

الالتقاء بصحفيين ووفود سياسية زائرة

جذبت منشورات المركز انتباه واهتمام صحفيين أجانب، ووفود زائرة، حيث كان المركز قد استغل توثيقه الميداني لمعاناة النساء الفلسطينيات نتيجة سياسيات الاحتلال وممارساته في إعداد دراسات خاصة بها وفي تقديمها لصحفيين ودبلوماسيين أجانب. وعند تحضير دراساته وتوثيقه يراعي المركز أن تساعد هذه الدراسات في رفع وعي الجمهور على المستوى الدولي والمحلي بأوضاع المرأة الفلسطينية، وبناء رأي عام داعم لحقوق المرأة الفلسطينية ومراقبة مدى التزام دولة الاحتلال الإسرائيلي بالتزاماتها الدولية وفقاً للقانون الدولي. وفي هذا السياق التقى موظفو/ات المركز مع سياسيين من أوروبا وأمريكا، ومؤسسات حقوقية دولية، وقادة دينيين، وصحفيين،

ومخرجين، يكتبون أو ينتجون أعمالهم باللغة الإنجليزية والفرنسية، وقد وصلت العديد من أعمالهم للجمهور الدولي. وقد لاحظت الوفود الزائرة حدوث تغييراً كبيراً في مواقف بعض أعضائها.

ومن بين القصص التي وصلت للإعلام الدولي قصة صحفية كتبها صحفي فرنسي ونشرت في مجلة أفريق_أسي Afrique- Asie. وفي فرصة أخرى حضر صحفي أجنبي جلسات محكمة، وهذا بجد ذاته يعتبر شيئاً إيجابياً، حيث تم إسقاط المتهم الموجهة للشخص.

قام المركز خلال السنة بتنظيم ما معدله جولة ميدانية كل شهر بهدف ممارسة المناصرة، وقد كان لذلك أثر إيجابي على المركز، حيث أصبح المركز عنواناً أساسياً للقنصليات والهيئات الدولية.

تركيز على المقابلات الفردية والزيارات الميدانية

تعتبر الزيارات الميدانية محددة الهدف والمقابلات الخاصة أكثر تأثيراً من النشاطات المفتوحة والعامّة، حيث أن العمل مع صحفيين بعينهم، وصناع قرار، ودبلوماسيين، ووفود صغيرة يعطي نتائج أفضل من تنظيم نشاطات عامة.

خطط المركز خلال العام لإجراء حلقتين تلفزيونيتين مع قناة محلية وأخرى دولية، ومؤتمر صحفي، لتعميم تقريره السنوي حول انتهاكات القانون الإنساني الدولي. ولكن بسبب التأخر في طباعة التقرير (الذي يحمل عنوان في ظلال المستوطنات" تم تأجل هذه النشاطات، بالتشاور مع ممولين محددين. ووفقاً لخطة 2011، يواصل المركز تحويل تركيزه من النشاطات المفتوحة إلى المقابلات الفردية وما شابهها، لاعتقاده بجدواها.

4.3.2 توقيع مذكرتي تفاهم مع مؤسستين دوليتين تستطيعان مساعدة المركز في توزيع دائرة توزيع تقاريره دولياً.

نجح المركز في إقامة علاقات رسمية مع مؤسسات دولية قادرة على جذب جماهير من خلفيات مختلفة، حيث يساعد ذلك في توزيع وتعميم تقارير المركز.

كما أن المركز مسجل الآن على شبكة "ريليف ويب" وينشر تقاريره على هذا الموقع المعروف دولياً، حيث يتم نشر ملخص من صفحة واحدة للتقارير الصادرة باللغة الإنجليزية مع رابط للتقرير كامل على موقع المركز الإلكتروني. ويعتبر هذا الموقع من المواقع الدولية المهمة التي يتصفحها ملايين الناس كل سنة، وقد حصل على

جائزة دولية. يوجد للمركز الآن 5 وثائق منشورة على الموقع قام المركز بإعدادها لوحده، بالإضافة إلى عدد من البيانات المشتركة مع مجلس منظمات حقوق الإنسان.

ومن المستجدات على هذا الصعيد السنة حصول المركز على عضوية مشروطة في الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، (أنظر البند 2.2.3) ويأمل المركز الحصول على عضوية كاملة في اجتماع لجنة المصادقة القادم، وهذا سيوفر للمركز قناة إضافية تمكنه من تعزيز نشاطات المناصرة التي يقوم بها، وتوسيع دائرة توزيع منشوراته ومعلوماته. كما يمكن الاستفادة من الموقع الإلكتروني للشبكة، في نشر تقارير المركز.

تمكن المركز من خلال إقامة علاقات مع أشخاص مؤثرين، رغم قلة عددهم، من توقيع اتفاق رسمي مع أرشيف حقوق الإنسان الإلكتروني التابع لمكتبة جامعة كولومبيا، وهذا يمنح الجامعة رخصة للمكتبات التابعة للجامعة لتجميع معلومات منشورة على موقع المركز، بحيث يتم توفيرها للباحثة في أرشيف المكتبة.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز قدرات المركز وأدائه واستدامته.

5.1 تطوير قدرات كادر المركز

5.1.1 تدريب موظفي المركز لتحسين أدائهم في العمل وفقاً لاحتياجاتهم

تم خلال السنة إنجاز دراسة خاصة بتقييم احتياجات موظفي/ات المركز، وقد تم تنسيق هذه الدراسة من قبل وحدة بناء القدرات في المركز وخبير إحصاء خارجي لتحليل البيانات، التي تم تجميعها عبر استبيان عمل موظفو/ات المركز على تعبئته. كما تم التعاقد مع خبير/ة لتنظيم مجموعات نقاش بؤرية، وتقديم توصيات حول خطة تدريبية ينوي المركز إعدادها. تم الانتهاء من تقرير المستشار/ة وخطة العمل خلال العام، وتم قبولها من قبل لجنة داخلية، وتم رفعها للإدارة من أجل إقرارهما، وسيتم عرضها على الموظفين/ات في مطلع 2011.

لقد استمر المركز بتدريب طاقمه طوال حيث استفاد الموظفون والموظفات من فرص تدريبية لتطوير قدراتهم ومشاركة خبراتهم داخل فلسطين وعلى المستوى الدولي، اشتملت هذه النشاطات التدريبية على المشاركة بورشات عمل ودورات تدريبية نظمتها مؤسسات أخرى. وتمكن المركز من مشاركة خبراته مع مؤسسات نسوية وحقوقية مثل طاقم شؤون المرأة برنامج الامم المتحدة للسكان والشرطة الأوروبية حيث قدم المركز خبرته في قضايا

العنف العائلي والاعتداءات الجنسية وكيفية ربط قضايا النوع الاجتماعي بالنساء والسلام والامن) قرار مجلس الامن 1325)

شارك بعض موظفات المركز في التدريب الذي عقده مركز المرأة الفلسطينية للابحاث والتوثيق حول قياس فعالية المؤسسات النسوية وتطوير مؤشرات القياس لهذه الفعالية.

عقد المركز خلال العام 6 اجتماعات لكامل طاقمه وكان هذه الاجتماعات تحتوي على تدريب ونقاش لقضايا جوهرية لعمل المركز وقد تنزعت المواضيع من نقاش النظرة العالمية لقضايا النوع الاجتماعي الى نقاش اساليب الادارة وكتابة التقارير. وقد عقد المرز ايضا جلستين لطاقمه لشرح الخطة الاستراتيجية للاعوام الثلاث 2010 - 2012 وكذلك الخطة الاعلامية.

وبدعم من عدد من المؤسسات الدولية قد تمكن بعض موظفوا المركز من حضور والمشاركة في عدد من الفاعليات الدولية والمؤتمرات المتعلقة بموضوع النساء .

5.2 مواصلة تعزيز إدارة البرامج والمعلومات في المركز وفقاً للإجراءات الإدارية والمالية

5.2.1 إعداد دليل إلكتروني لمكتبة المركز

بعد دراسة جدوى تم القيام بأتمتة المكتبة الخاصة بالمركز، تم اتخاذ قرار بشراء برنامج خاص لتصنيف الكتب إلكترونياً. وقد بدأت عملية إدخال عناوين الكتب في وقت متأخر من العام.

كما يواصل المركز تنمية مصادر المكتبة، حيث يقوم بجمع أخبار من الصحف الرئيسية الثلاث في فلسطين وأرشفتها، وخصوصاً ما يتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المرأة الفلسطينية ومقالات تتعلق بقتل النساء.

بالإضافة لذلك يقوم المركز الآن بتصنيف وأرشفة ما لديه من مواد مرئية ومسموعة، وكذلك الاحتفاظ بنسخ احتياطية من هذه المواد تم الحصول عليها سابقاً، ما سيساعد زوّار المكتبة وموظفي/ات المركز من استخدام المكتبة بسهولة ويسر .

استقبلت مكتبة المركز في رام الله 73 مستخدماً/ة خلال السنة، كما استقبلت مكتبة المركز في الخليل 80 مستخدماً/ة. كان غالبية المستخدمين باحثين/ باحثات وطلاب وطالبات من جامعات محلية ودولية. تعتبر مكتبة المركز مصدراً للمعلومات لموظفي/ات المركز، حيث تم استعارة 141 مرجعاً خلال السنة من قبل موظفي/ات المركز.

5.2.2 تعزيز قدرات المركز المتعلقة بالمراقبة والتقييم (للبرامج والموظفين)

من بين التحديات التي واجهها المركز خلال العام الحصول على النتائج من المقيم الخارجي الذي تم التعاقد معه لاجراء تقييم للخطة الإستراتيجية للأعوام 2005-2009، ولكن المستشار قد قام بتزويد المركز بأدوات تحليلية مفيدة لتقييم العمل، وقد اقترح إعادة هيكلة المؤسسة بما يتلائم مع الوصف الوظيفي، لكل موظف/ة. وبعد التوصيات التي حصل عليها المركز عبر التقييمات الخارجية التي عقدها في السابق، يقوم المركز الآن بتنفيذ خطط لثلاث سنوات، وهذا يجعل من عملية التخطيط والتنفيذ أمراً أيسر.

قام المركز بتعيين مديرة برامج جديدة. ومن بين مهام المديرية مراقبة وتقييم البرامج عبر طرق مختلفة، منها ما قمت به خلال النصف الأول من السنة من إعداد نظام تقرير داخلي جديد يهدف إلى ربط إعداد التقارير بالنشاطات وفقاً للخطة الإستراتيجية، وإسناد تقييم تأثير النشاطات للمسؤولين الأكثر قرباً من النشاط، على أن يتم التقييم بالتنوع مع الأهداف الإستراتيجية ومؤشرات النجاح الخاصة بها.

كما قام المركز بإجراء تقييم خارجي لمشروع "تكامل"، وكانت نتيجة التقييم إيجابية، حيث تلقى المركز مديحاً وثناءً من قبل هيئة لجنة التقييم على المشروع بشكل عام، وحصل على توصيات منها. وقام مجلس الإدارة لاحقاً بقبول التوصيات وإقرارها.

بالإضافة لذلك عقد المركز تقييماً خارجياً آخر بعد الانتهاء من تنفيذ مشروع خاص بتقديم خدمات اجتماعية وقانونية. بدأ التقييم عام 2009، وانتهى هذا العام. ومن بين التوصيات التي خرج بها التقييم ما يلي: قياس تأثير الخدمات الاجتماعية والقانونية، والنشاطات التوعوية التي ينظمها المركز سواء عبر وسائل الإعلام أو الورشات. قام مجلس الإدارة بقبول نتائج التقييم، ولكنه يري أن مسألة تقييم التأثير لا زال أمراً صعباً.

5.2.3 تقييم وتحديث بروتوكولات المركز وسياساته وإجراءاته

عملت الوحدة المالية والإدارية اعداد ومراجعة جميع النماذج الخاصة بالشؤون المالية والإدارية الداخلية. لذا، تم إعداد نماذج خاصة بصندوق النثریات المشتريات والمطالبات المالية، والإجازات، والمواصلات، واستئجار القاعات، وغيرها من النماذج.

بالإضافة لذلك فرغ المركز من مراجعة أنظمته وإجراءاته المالية، وانتهى من إعداد مسودة نظام خاص لتعزيز الشفافية والإنصاف في مكافأة الموظفين/ الموظفين الذين يعملون بتميز، وقد تم رفع الوثيقة لمجلس الإدارة للمناقشة والإقرار.

5.2.4 إعداد ومراجعة خطة المركز الإستراتيجية، والتقارير المالية، وخطط العمل والتقارير الإدارية السنوية

في النصف الاول من العام صادق مجلس إدارة المركز على التقارير المالية والإدارية لعام 2009، كما قام المجلس بالمصادقة على الخطة الإستراتيجية للأعوام 2010 - 2012، بما فيها خطة العمل السنوية والموازنة. كما قام المجلس بالمصادقة على بعض التعديلات التي تم إجراؤها في منتصف العام على الموازنة. وقام فريق المالية والإدارة في المركز بإجراء مراجعة لخطط العمل لعام 2010، وانتهى من مراجعة خطط العمل لعام 2011، ليتم رفعها للمجلس للمصادقة عليها. وقد تم في هذا السياق إجراء تعديلات بسيطة على خطط العمل السنوية، بناءً على توصيات حصل عليها المركز من فرق التقييم الخارجي للسنوات السابقة.

5.2.5 عقد اجتماعات دورية لمجلس الإدارة والهيئة العامة وتيسير مشاركة الأعضاء في فعاليات يستطيعون من خلالها المساهمة في تعزيز حقوق المرأة

اجتمع أعضاء مجلس الإدارة سبع مرات خلال العام، حيث قاموا بالمصادقة على الخطط والموازنات والتقارير كما ذكر سابقاً. كما تم عقد اجتماع للهيئة العامة في النصف الثاني من السنة.

كما تم تجديد عقد المستشار القانوني الخاص بالمجلس، لتقديم النصح والمشورة في شؤون قانونية تتعلق بالتوظيف، والمسؤوليات المالية، وما شابه.

5.2.6 توسيع دائرة الاستفادة من نظام ادارة المعلومات (MIS)، وتقييم أجزاء أخرى من برامج المركز

يدرك المركز أن الاستعانة بنظام ادارة المعلومات على دفعة واحدة يعتبر أمراً صعباً على الرغم من أن هذا النظام يساعد المركز في تخطيط ومراقبة وتقييم نشاطاته ووضع الموازنات لها. ولكن المركز يستمر في الاستفادة من هذا النظام في تسجيل البيانات التفصيلية الخاصة بوحدة الخدمات، حيث يتم الاحتفاظ بهذه البيانات بشكل آمن. وفي سياق جهوده للاستفادة بشكل كبير من هذا البرنامج قام المركز في نهاية العام بالاتفاق على شروط التعاقد مع خبير بهذا النظام، حيث سيتم تكليف الخبير بتوحيد آليات التخطيط وإعداد التقارير ووضع الموازنات، ضمن هذا النظام.

5.2.7 تقييم مشاريع منتقاة ومدرجة على خطة المركز الإستراتيجية

فرغ المركز من التقييمات الخارجية التالية: (أنظر/ي البند 5.2.2)

- تقييم لعمل وحدة الخدمات (وهو تقييم للخدمات القانونية والاجتماعية التي قدمها المركز بين عامي 2006 - 2009)
- تقييم خاص بمشروع "تكامل".

لا يزال المركز ينتظر تقريراً من قبل مقيّم خارجي حول تنفيذ المركز لخطة الإستراتيجية للأعوام 2005-2009.

كما قام المركز بتقييمات داخلية كثيرة، ومراجعة دائمة لإستراتيجيته، وذلك للاستفادة من دروس عام 2010، وتدقيق خطط العمل لعام 2011، وتعزيز قدرات الموظفين/ين، وتعزيز قدرتهم على تنفيذ وتقييم ما يعقدونه من نشاطات.

5.3 تطوير قدرة المركز على الاستدامة المالية

5.3.1 الاحتفاظ بالعلاقات القائمة مع الممولين الحاليين

انتهى المركز من إعداد تقريره لعام 2009 في الوقت المحدد وقام بإرساله للممولين، كما أنجز المركز تقريراً مالياً مدققاً خلال الفترة ذاتها، حيث تم تدقيق موازنة المركز الأساسية، وموازنة سنة مشاريع خاصة.

وقد واجه المركز بعض الصعوبات في هذا الصدد، حيث تأخر المدققون في تسليم التقارير رغم الضغط المستمر عليهم. ولكن غالبية المؤسسات الأهلية التي ترغب في الحصول على تقارير مدققة بشكل مهني، وفقاً لمعايير عالية تحظى بتقبل عالمي تواجه نفس المشكلة. وعند اقتراب نهاية السنة أقر المركز الاستفادة من خدمات شركة ديلويت (Deloitte) لإجراء تدقيق عام 2010.

5.3.2 إقامة علاقات مع مانحين جدد (فلسطينيين وإقليميين ودوليين)، مع الحفاظ على العلاقة مع المانحين السابقين

نجح المركز في تأمين بعض التمويل لعام 2011، ويعمل على توفير تمويل لمشاريعه الرئيسية، ويحاول الحصول على تمويل لتنفيذ مشاريعه الخاصة. يولي المركز اهتماماً خاصاً بتوفير تمويل لمشاريعه الرئيسية حيث ان البيئة الغير مستقر في المناطق الفلسطينية المحتلة قد تنجم عنها احتياجات انية لا يستطيع المركز الاستجابة لها ان لم يكن لديه تمويل لمشروعه الرئيسي، على سبيل المثال لو لم يكن لدى المركز تمويل لمشروعه الرئيسي لما كان استطاع الاستجابة الى تلبية طلب وزارة الشؤون الاجتماعية القيام بتدريب طواقم الوزارة التي تعمل في بيوت الامان.

يسعى المركز كذلك للحصول على تمويل أكبر لتنفيذ مشاريع خاصة والاستفادة من أساليب مستحدثة في العمل، حيث سيتم تنفيذ هذه المشاريع بالشراكة مع مؤسسات أخرى، في مجال تلبية الاحتياجات الضرورية التي قد تطرأ.

رافق المركز عدد من المؤسسات الشريكة في جولات ميدانية وزيارات رقابية، حيث تمت زيارة مؤسسات قاعدية شريكة، ومواقع أخرى تابعة للمركز مثل مأوى الطوارئ. كما قام المركز أثناء الزيارات بالإطلاع على النشاطات التوعوية التي ينفذها المركز.

يحافظ المركز على علاقات مع العديد من الشركاء الحاليين والمحتملين، وعدد من الممولين يشملون حكومات، ومؤسسات ومنظمات أهلية، وفيما يلي قائمة بهذه المؤسسات: (لم يتم إتباع تسلسل معين)

• أوكسفام نوفيب (المنظمة الهولندية للتنمية الدولية)

• مكتب الممثلة النرويجية لدى السلطة الفلسطينية

- مكتب الأمم المتحدة للسكان
- Dan Church Aid
- مكتب الأمم المتحدة الإنمائي
- Church Development Service (EED)
- مؤسسة التعاون
- مركز تطوير المؤسسات
- كاريتاس - سويسرا
- دروسوس - سويسرا
- القنصلية الفرنسية
- الاتحاد الأوروبي
- مؤسسة "من المرأة للمرأة" السويدية
- وزارة الخارجية الأيسلندية
- مكتب الممثلة الأيرلندية
- مكتب الممثلة البلجيكية
- Australian Aid
- ACSUR
- Open Society Institute
- القنصلية البريطانية
- مركز جنيف للرقابة والديمقراطية على القوات المسلحة
- بلادي

• دروس فوانديشن

• برنامج الامم المتحدة الانمائي

• يونفيم

• Broderlijk Delen

ولإدراكه لضرورة الشراكات مع مؤسسات أخرى قام المركز بعقد شراكات مع المؤسسات التالية:

• مؤسسة شاشات (حيث قام باحثو المركز الميدانيون ذوي الخبرة الواسعة بتيسير النقاشات التي تثيرها الأفلام التي تنتجها هذه المؤسسة حول النوع الاجتماعي)

• مركز القدس للنساء، ومركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، حيث كانت الشراكة في مشروع يسمى "العائلات المفككة" كيف تآثر الأوامر العسكرية وقوانين الاحتلال الاسرائيلي على العائلات الفلسطينية. والذي يهدف الى تسليط الضوء على المشاكل التي تعانيها الاسر الفلسطينية للتقييد الاسرائيلي لحرية حركتها وتنازع القوانين ما بين المناطق المختلفة في الاراضي المحتلة، وخاصة وصول النساء للانضمام الى عائلاتهم او النساء المتزوجات للعيش مع اطفالهن.

• قام المركز بالشاركة مع مؤسسة اكسفام نوفب والمؤسسة السويدية (من امرأة لامرأة بجمع عدة مؤسسات نسوية فلسطينية وذلك للعمل من اجل خلق مجال مشترك ومفتوح لفاكر هذه المؤسسات حول القضايا النسوية.

• قام المركز بتقديم مقترح مشروع بالشاركة مع مؤسسة شارك الشبابية يتركز هذا المشروع حول دمج نشاطات مؤسسة شارك لتمكين النساء اقتصاديا مع خبرة مركز المرأة في رفع التوعية بقضايا النساء وذلك عبر العمل التطوعي والتدريب.

5.3.3 زيادة الفائدة من مصادر المركز عندما يكون ذلك ممكناً وعملياً، وذلك لزيادة الدخل من عائدات

الدخل المحلي

أعاد المركز النظر في استغلال المساحة المتوفرة لديه في مكتبه في رام الله، وذلك لبناء غرفة اجتماعات في الطابق الأرضي يمكن الدخول لها بسهولة من قبل المعوقين على عرباتهم. كما يمكن لشركاء المركز الوصول للقاعة بسهولة. كما انتهى المركز من تجهيز منشأة "دار مخلوف" في بيت جالا التي تم إعادة ترميمها بالشراكة مع مركز حفظ التراث/ بحيث سيتم استخدامها كقاعة للاجتماعات الكبيرة ونشاطات التدريب. وكما هو موضح تحت البند رقم 2.1.2، قام متطوعو المركز باستخدام المركز لتنظيم معرض "العنود" الذي يتناول قضايا العنف ضد المرأة. وقد تم استغلال ذلك النشاط كافتتاح رسمي للبناية. وقد حضر ذلك النشاط 85 شخصاً بمن فيهم بعض الوجهاء.

5.4 تطوير آليات إعلامية وفقاً لاحتياجات المركز

5.4.1 تركيز وتعزيز الحضور الإعلامي للمركز، بما في ذلك الإعلام الإلكتروني

يعمل المركز على تطبيق توصيات خبيرة إعلامية استناداً إلى تقييم قامت به ويتعلق باحتياجات المركز الإعلامية، بما يعزز حضوره بشكل أكبر على الساحة الإعلامية. كما يقوم المركز بالتشاور داخلياً لتطوير آليات تخدم هذه الغاية (أنظر البند 5.4.3 أدناه). كما طور المركز آلية جديدة لجمع معلومات تتعلق برصيد المركز في أوساط الجماهير. وقام المركز خلال الفترة بنشر بيانات صحفية وغيرها من المواد الإعلامية، شملت ما يلي:

ثلاثة بيانات صحفية باللغة العربية تناولت المواضيع التالية:

- التعبير عن قلق المركز من تصاعد وتيرة قتل النساء خلال الأسابيع الأولى من السنة حيث تم قتل 6 نساء
- الإعلان عن تنظيم مؤتمر وطني حول قتل النساء
- حث مجلس الوزراء على المصادقة على قانون عقوبات جديد يضع حداً للتذرع بالشرف في حالات قتل النساء

قام المركز بتحديث النسخة العربية من موقعه الإلكتروني، حيث تم رفدها بمعلومات حول مشروع " تكامل " و"ورقتي" وبرنامج المتطوعين. كما تمت إضافة صفحة تحتوى على روابط لمواقع تحتوي على أخبار وتقارير صادرة عن المركز. وتمت إضافة 4 تقرير باللغة العربية على الموقع العربي، وهي في متناول الجمهور. كما تم نشر مداخلات المركز لدى جهات دولية على النسخة الإنجليزية للموقع، بالإضافة إلى معلومات عن أنشطة المركز، وتقاريره السنوية. ولكن الموقع لا يزال بحاجة للمزيد من العمل لتطويره بشكل أكبر بحيث يتم استغلاله كوسيلة للدعم والمناصرة، على المستوى الدولي.

بالإضافة للبيانات الصحفية شجع المركز تغطية النشاطات التي ينظمها، وقد نجح في تغطية 46 نشاطاً في الصحف المحلية وبعض مواقع الإنترنت. أما الصحف المحلية التي غطت النشاطات فهي صحيفة الحياة الجديدة، وصحيفة القدس، وصحيفة الأيام، أو مواقع الإعلام الإلكتروني التي غطتها فهي شبكة فلسطين الإخبارية، ووكالة أنباء وفا، ووكالة معاً، حيث تمت تغطية كل خبر من الأخبار من قبل خمسة من هذه المصادر على الأقل. وهذا يعني أنه تمت الإشارة للمركز لأكثر من مئتي مرة في الإعلام المحلي.

أما على صعيد اللغة الإنجليزية فقد نشر المركز العديد من التصريحات على شكل بيانات صحفية للإخبار عن صدور كتاب أو دراسة أو تقرير جديد عن المركز، أو عن قيام المركز برفع تقرير للجان الرقابة على الاتفاقيات في الأمم المتحدة. وكان الهدف من هذه البيانات الصحفية هو جذب انتباه الجمهور إلى صدور تقارير جديدة عن المركز ، لتشجيعهم على قراءتها، وخصوصاً المناصرين وصناع السياسات.

كما قام المركز في وقت متأخر من السنة بإضافة صفحات جديدة إلى موقعه الإلكتروني، خصص واحدة من بينها للمنشورات الصادرة عنه في إطار مشروع القانون الإنساني الدولي، كما تم تحديث شكل الموقع الإلكتروني باللغة العربية والإنجليزية. من المفترض أن تزيد هذه التحديثات من قدرة المركز على التحكم بمحتوى الموقعين، وتسريع نشر المواد عليهما.

5.4.2 إعداد مواد إعلامية للاحتفال بالذكر العشرين لتأسيس المركز

لم يتم خلال هذا العام اعداد أي مواد من هذا القبيل، حيث سيتم الاحتفال بالذكرى العشرين في ن عام 2011.

5.4.3 إعداد مواد إعلامية وعلاقات عامة

قام المركز بإعداد 3 مواد إعلامية وترويجية خلال الفترة، شملت ما يلي:

- بروشور تعريفي بالمركز
- بروشور تعريفي بمنشأة "بيت مخلوف" في بيت جالا
- نشرة المركز.

تهدف هذه المنتجات الإعلامية إلى زيادة مستوى التواصل مع الممولين الحاليين، والمحتملين، وشركاء المركز. كما تهدف إلى ضمان تمتع الموظفين/ات الجدد في المركز بكافة فروعته ووحداته بفهم عميق لرؤية المركز، وعلاقة عمل الوحدة التي تعمل بها الموظفة بعمل المركز ككل. كما قام المركز بتصميم ملف خاص به، وانتهى من تصميم شعار للمركز. وسيتم استخدام الملف لوضع الأوراق الضرورية فيه وتوزيعه على المشاركين/ات في نشاطات المركز من ورشات عمل تدريبية وغيرها. كما أن عنوان المركز المبين على الملف يمكن المشاركين/ات من الاتصال بالمركز لاحقاً للاستفسار عن بعض الأمور، أو الاستفادة من خدماته.

يولي المركز اهتماماً خاصاً لنشاطات العلاقات العامة والإعلام، حيث قام بتخصيص موظف لمتابعة شؤون المنشورات، ويأمل المركز أن يكون لذلك مردوداً إيجابياً، من حيث تمكين القراء من تمييز منشورات المركز وتيسير الوصول لها.

ولتسهيل التعرف على منشورات المركز احتفظ المركز بالرمز المعروف به الذي تم تصميمه منذ إنشائه، حيث يتكون هذا الرمز من اسم المركز باللغتين العربية والإنجليزية مع رسم عين ترمز إلى الذكاء، والبرجماتية، وقيم المحاسبة والمكاشفة، والسهر على مراقبة العنف ضد المرأة.

هناك مشاورات داخلية في المركز لتصميم شعار جديد خلال العام، وقد تلقى عدد من الاقتراحات، ولكنه اختار ثلاثة اقتراحات منها للتدارس واختيار واحد منها.